تهنئة

تهنئة لمجلس الأمنـاء بمناسبة تكليفه من فخامة الرئيس محمود عباس

تتقدم دائرة العلاقات العامة في جامعة القدس المفتوحة بأسمى آيات التهنئة والتبريك لمجلس الأمناء بمناسبة تكليفه بمرسوم من فخامة الرئيس محمود عباس، متمنية لهم التوفيق في خدمة الجامعة والرقي بها والمساهمة في بناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ويتشكل مجلس الأمناء بقرار من رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية/رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، من المواطنين ذوي الكفاءات والقدرات الذين يمتلكون الخبرات التي تمكنهم من أداء دورهم والقيام بمسؤولياتهم في سبيل تحقيق أهداف الجامعة ورفعتها، حسبما ينص عليه النظام الأساس للجامعة، حيث أصدر

تهنئة

الرئيس محمود عباس «أبو مازن» حفظه الله، مرسوماً رئاسياً يحمل الرقم ( ) لسنة 2014م، خاصاً بتشكيل مجلس امناء جامعة القدس المفتوحة يتكون من أربعة عشر عضواً وهم:

.1	المهندس عدنان سمارة	رئيس مجلس الامناء، امين سر المجلس الثوري لحركة فتح (سابقا) رئيس المجلس الاعلى للابداع والتميز
.2	الأستاذ الدكتور رياض الخضري	عضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف)، رئيس دائرة التربية والتعليم العالي (م. ت. ف)، نائب رئيس مجلس الأمناء
.3	الأستاذ الدكتور عبد الفتاح أبو شكر	أستاذ الاقتصاد في جامعة النجاح الوطنية - عضو
.4	الدكتور عزيز شوابكة	أستاذ فيزياء في جامعة بيرزيت - عضو
.5	الدكتور سليمان خليل	أستاذ مشارك ومنسق عام المراكز العلمية في جامعة النجاح الوطنية - عضو
.6	الدكتور عبد الله عبد المنعم	وكيل وزارة التربية والتعليم العالي (سابقاً) / غزة - عضو
.7	الأستاذ الدكتور هاني نجم	منسق مشروع البنك الدولي لتطوير التعليم العالي / غزة - عضو
.8	الدكتور حسين الأعرج	رئيس ديوان الرئاسة الفلسطينية - عضو
.9	الدكتورة نهى خوري	نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية - كلية دار الكلمة الجامعية للفنون والثقافة- بيت لحم - عضو
.10	الأستاذ حاتم عبد القادر	عضو المجلس الثوري لحركة فتح، وزير شؤون القدس (سابقا) امين سر اللجنة القطرية لدعم القدس - عضو
.11	الأستاذ عزام الشوا	مدير البنك التجاري الفلسطيني - عضو
.12	الأستاذ أكرم عبد اللطيف جراب	رئيس مجلس ادارة بنك القدس - عضو
.13	الأستاذ يوسف الدجاني	رئيس مجلس إدارة شركة كهرباء القدس - عضو
.14	الأستاذ الدكتور يونس عمرو	رئيس جامعة القدس المفتوحة - عضو
	الدكتور عودة مشارقة	أمين سر مجلس الأمناء، ومساعد رئيس الجامعة للموارد المالية والمجتمعية

افتتاحية العدد

لسنا صُنّاع بطالة

أ. د. يونس عمرو – رئيس الجامعة

في فلسطين، ثمة أصوات متزايدة تتهم الجامعات بأنها مصنع للبطالة في ظل الأعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل في صفوف الخريجين، وهنا لا بد من القول: إن بعض هذه الأصوات تشير تلميحًا أحيانًا، وتصريحًا أحيانًا أخرى، إلى جامعة القدس المفتوحة، كونها كبرى الجامعات الفلسطينية، من أنها تساهم بشكل أو بآخر في تفاقم معضلة البطالة بين الخريجين، وكأن هذه الجامعة التي أنشئت بقرار من القيادة الفلسطينية، وعلى رأسها الرئيس الراحل ياسر عرفات، ودعمها خلفه الرئيس محمود عباس (أبو مازن)، قد أنشئت لتكون مصنعًا للبطالة (لا سمح الله).

وهنا يجب أن أتوقف كثيرًا أمام هذه الآراء المغلوطة، لأوضح الحقيقة الجلية، لا من باب المناكفة، بل من زاوية توجيه الجهد الوطني والأكاديمي نحو الطريق السليم لإصلاح التعليم العالي، بما يسهم في بناء منظومة تعليمية فعّالة تأخذ في الاعتبار الأولويات وتحدد الأهداف وتسعى إلى تحقيقها بشتى الوسائل العصرية.

أولاً: تشير التقديرات إلى أن نسبة البطالة في صفوف الخريجين تصل إلى نحو 52 %، وهنا، لا بدّ من التوضيح بأن جامعة القدس المفتوحة تخرّج سنويًّا نحو 6-7 آلاف طالب وطالبة،

وهؤلاء أكثر من نصفهم إما يعملون والتحقوا بالقدس المفتوحة لتطوير أعمالهم وتحسين فرصهم في العمل، أو أنهم من ربات البيوت ممن كافحن وتغلبن على الصعاب واستغللن فرصة فلسفة التعليم المفتوح التي تقوم على إيصال الجامعة للبيت، وبالتالي نسجن قصص نجاح نسوية رائعة تُحكى للأجيال اللاحقة، ولم يكن غرضهن أصلاً البحث عن فرص عمل، بقدر تحسين وضعهن التعليمي والثقافي، ليصبحن أمهات قادرات على تربية الأجيال اللاحقة.

ثانيًا: لو افترضنا جدلاً أن نصف طلبة القدس المفتوحة هم من أولئك الراغبين في البحث عن فرص عمل، ولو افترضنا أن كل هؤلاء لم يجدوا فرصة، فإن ذلك يعني أن نسبة البطالة في صفوف خريجي جامعة القدس المفتوحة، لا تتعدى النصف، أي أنها أقل من نسبة البطالة العامة في صفوف الخريجين، ولكنّ الحقيقة تقول: إن خريجي الجامعة منافسون حقيقيون عند التوظيف، ويمكن للقاصي والداني أن يسأل المؤسسات الأهلية والخاصة والحكومية في هذا الأمر، ولعلّ لوزارة التربية والتعليم العالي بيانات وبينات حول ذلك.

ثالثًا: جامعة القدس المفتوحة وفرت فرصة التعليم لفئات لو لم تكن الجامعة على الأرض، لبحثت عن فرصة التعليم في الخارج، وبالتالي، فإن الجامعة عامل مثبت للشباب الفلسطيني على الأرض، ومسهم في دعم الاقتصاد الوطني من خلال منع تحويل الأموال الفلسطينية إلى الخارج.

رابعًا: إن مشكلة البطالة في صفوف الخريجين لا تتعلق بالجامعات وحدها، وإنما هناك أسباب اقتصادية موضوعية تتعلق بصغر حجم السوق الفلسطينية وبالاحتلال نفسه الذي يفرض واقعًا على الأرض يُكبل فيه الاقتصاد ويحدّ من فرص التطوير وخلق مزيد من فرص العمل.

خامسًا: إن مهمة رسم سياسات التعليم العالي وتوجيه التخصصات الجامعية لتكون ملبية لحاجة السوق، ليست مهمة جامعة القدس المفتوحة، بل هي مهمة وزارات التعليم العالي والعمل والتخطيط، بالتعاون مع مجلس التعليم العالي، وهنا يبرز تساؤل كبير حول تكامل الأدوار في هذا الاتجاه، وما إذا كانت هناك سياسات حكومية تأخذ في الاعتبار الاحتياجات المستقبلية.

لقد كانت لنا تجربة في طرح تخصصات من شأنها أن تلبي احتياجات السوق، كما توجد لدينا خطط لطرح مزيد من التخصصات العصرية، وهنا نستغرب أن يتم منح جامعات التراخيص اللازمة لتخصصات تعاني السوق بسببها من تضخم وظيفي، بينما تمنع جامعة القدس المفتوحة لغاية اللحظة من الحصول على التراخيص اللازمة لتخصصات فريدة وعصرية، وعلى رأسها تخصص الإعلام الجديد الذي تقدمنا به لوزارة التعليم العالي منذ أكثر من عام.

أودّ التنويه في هذا المقام إلى أن فلسفة التعليم المفتوح مع التعليم الإلكتروني اللذين امتزجا معًا فيما يعرف بالتعليم المدمج، الذي أمست الجامعة تتبناه؛ إنما هو أسلوب عصري صارت تعتمده كبريات الجامعات العالمية، كونه أثبت جدواه بتخريج طلبة أكفاء بكلفة مادية أقل، وهذه فرصة نجدد فيه التأكيد على ضرورة اعتماد نظام للتعليم المدمج في فلسطين، أسوة ببقية الدول المتقدمة.

ومن بعد، فإن هذا العدد من ينابيع، فيه بحث لقضايا أكاديمية ومجتمعية، لنؤكد من خلالها مجدّدًا على أننا جزء من هذه المنظومة المجتمعية، نحمل همّ وطننا وشعبنا، ونسلط الضوء على قضايا تستحق المعالجة، وأخرى تمثل بريق أمل لغد أفضل، ولعل قصص الأسرى المحررين الذين يفتحون قلبهم لقراء هذه المجلة وهم يتحدثون عن تجاربهم النضالية وكيف كانت الجامعة باب الأمل وطوق النجاة لإكمال تعليمهم حينما أوصدت في وجوههم كل الأبواب؛ يثبتون أن هذه الجامعة تستحق التقدير لا الرمي بالحجارة، فجامعة تقوم على أكتاف الشهداء والأسرى والمناضلين والنساء الباحثات عن إثبات ذاتهن ومكانتهن الاجتماعية العالية، حريّ بكل وطني وأكاديمي غيور أن يساندها ويشاركها همها ويكون عاملاً في تطويرها، وإننا في هذا الصدد لم ولن نصمّ آذاننا، بل إننا لا نجد أنفسنا أعلى من النقد الموضوعي والعلمي، ونرحبّ بكل اقتراحات ورصد لأي سلبية في عملنا، فنحن نعمل، وبالتأكيد سنخطئ، لكننا لسنا أشقياء كي لا نتعلم من أخطائنا.

ملف العدد

ملف العدد

الجنّة وفلسطين لا عمل فيهما!

تخصصات لا تلبي الحاجة تلقي بنصف الخريجين في صفوف البطالة

49 مؤسسة تعليم عال و218 ألف طالب فلسطيني يحتار معظمهم بين البطالة أو الغربة

الجنّة وفلسطين لا عمل فيهما!

رام الله - ينابيع - لا تقل نسبة البطالة في صفوف خريجي مؤسسات التعليم العالي عن 52 %، في الوقت الذي تصل فيه البطالة العامة في البلد إلى قرابة 27 %؛ حيث تخرّج مؤسساتنا التعليمية قرابة 30 ألف طالب سنويًّا، رغم توفر ما لا يزيد على 6000 وظيفة شاغرة في السوق الفلسطينية.

إذا طرحت عدد الفرص الوظيفية المتوفرة من عدد الخريجين الكليّ، سيتبقى سنويًّا 24 ألف طالب فلسطيني يتخرجون لينضموا إلى جيش العاطلين عن العمل، والعدد بازدياد. مشهد مقلق يحتم علينا التساؤل عن كيفية اتساع بقعة أرض صغيرة يصادر الاحتلال مواردها الطبيعية ويكبل نشاطات أهلها، لما يقارب 24 ألف عاطل عن العمل بشكل سنوي؟ وأين نرى الخريجين الفلسطينيين بعد 20 عامًا من اليوم؟ أرقام مخيفة وأسئلة تنقصها الإجابات، دعتنا للوقوف، في تقريرنا هذا، على أهم مسببّات البطالة بين الخريجين الفلسطينيين، علّنا نتمكن من تجنبها، أو على الأقل من تقنين دراماتيكية عواقبها.

ووفق أحدث الدراسات حول موضوع بطالة الخريجين، بينّت دراسة أعدها منتدى شارك الشبابي والجهاز المركزي للإحصاء، أن معدل البطالة بين الخريجين وصل إلى نحو 52.5 % خلال الربع الأول من العام 2013م، كما ذكر الجهاز المركزي للإحصاء أن معدل البطالة في فلسطين ارتفع -حسب التعريف الموسّع للبطالة- من 24.5 % في الربع الثاني 2013 إلى 27.1 %.

لا فروق بين مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية

وأجمع المتحدثون في التقرير على أن الجامعات لا تضع شروطًا معيارية كافية لتحديد أعداد الملتحقين في تخصصاتها. يقول الوزير السابق د. علي الجرباوي إنه "قبل التعمق في ظاهرة البطالة التي تحوم حول خريجينا، علينا أن نتأمل واقع الاقتصاد في البلد"، متسائلاً ما إذا كان من الممكن لاقتصادنا أن يستوعب خريجي جامعاتنا كافة؟ مشيرًا إلى "أن لدينا عرضًا أكثر من الطلب، عندما نتحدّث عن الخريجين الجامعيين؛ لذا، فلكي نغيرّ واقع البطالة بين خريجينا، علينا أن نغير تركيبة اقتصادنا المختنق الذي لا يعدّ قادرًا على المنافسة والتحرّر بسبب الاحتلال والإغلاقات والتبعية وغيرها".

ويبينّ الجرباوي أنه "توجد حاليًّا في فلسطين 49 مؤسسة تعنى بالتعليم العالي بين جامعة وكلية ومعهد، تضم 218 ألف طالب؛ ورغم هذا العدد الكبير نسبيًّا من المعاهد العليا للتعليم، إلا أن

الجرباوي: لا فروق في التعليم بين "بيرزيت" و"النجاح" و"القدس المفتوحة"

المؤسسات التعليمية في البلد كلها أصبحت سواسية من ناحية التخصصات المطروحة ونسبة التحدي التي تفرضها على طلبتها ومستوى التعليم الذي تقدمه"؛ مؤكدًا أنه "لا يوجد أي فرق فعلي كبير بين التعليم في جامعة القدس المفتوحة أو بيرزيت أو النجاح أو غيرها من مؤسسات التعليم العالي، فمعظم مكونات التخصصات في جامعاتنا متشابهة، إلى أن أصبحت تتقارب في سعر الساعة المعتمدة بفروق بسيطة لا تكاد تذكر، ففي بلدان العالم الأخرى، تختلف كلفة التعليم بين جامعة وأخرى حسب المستوى التعليمي للمؤسسة؛ وما يحدّد ذلك ليست التخصصات المطروحة في جامعة ما، وإنما الجديد داخل هذا التخصص، وقدرة هذه الجامعة على تحديثه وتطويره ليجاري العصر".

تخصصاتنا مكرّرة ومصابة بالتخمة

"هناك مشكلة حقيقية مفادها أن التخصصات الجامعية الفلسطينية لم تُطرح وفق أسس إستراتيجية بناءً على حاجة السوق، بل هي تقليد بحت تمارسه الجامعات، وربمّا يرجع هذا إلى الأزمات المالية التي تمرّ بها مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، فيصبح هدفها الأول تغطية تكاليفها من خلال التوسع في القبول إلى مستويات كبيرة، وبالتالي الحصول على أكبر قدر من الإيرادات التي تمكنها من الاستمرار"؛ يوضح مدير مؤسسة ماس للأبحاث السياسية والاقتصادية والخبير الاقتصادي د. سمير عبد الله؛ مضيفًا أن "70 % من الطلبة يتخرجون في العلوم الإنسانية والاجتماعية والتربية، وغالبية هؤلاء عاطلون عن العمل"، مشدّدًا على أنه "لا يمكن أن نضع اللوم على عاتق الجامعات فقط".

ويعلّل عميد كلية التنمية الاجتماعية والأسرية في جامعة القدس المفتوحة د. عماد اشتية تراكم أعداد الطلبة في تخصصات معينة مثل العلوم التربوية والإنسانية وتكرار طرح الجامعات لهذه التخصصات بأنها "تطلع إلى سوق العمل في فلسطين وفي الوقت نفسه تأخذ بعين الاعتبار كلفة التخصص ونفقاته ومدى توفر أعضاء هيئة تدريس من ذوي الاختصاص للإشراف عليه، إضافة إلى الوجود الجغرافي للجامعة"؛ موضحًا أن "القدس المفتوحة" انتهجت سياسة مختلفة بعض الشيء، تكمن في أنها "تطرح تخصصات أكثر ضرورة وندرة وحاجة من قبل سوق العمل الفلسطينية والعربية، مثل: تخصص التربية الخاصة، الذي يعدّ الأول من نوعه في فلسطين، وطُرح بعد دراسة متعمقة لحاجة السوق الفلسطينية ومتطلباتها، وذلك لارتفاع نسبة الأشخاص ذوي الإعاقات بمختلف أنواعها والتي بلغت نسبتها حسب التعريف الموسع حوالي 0.7 %.

ولكي تتشكّل لدينا فكرة أدّق حول ملامح الشبح الذي يهدّد خريجينا، فيما يلي جدول أعدّه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يبينّ معدل البطالة للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهلاً علميًّا (دبلوم متوسط فأعلى) في فلسطين، حسب التخصص خلال الأعوام 2008 - 2012:

التخصص	السنة				
	2008	2009	2010	2011	2012
علوم تربوية وإعداد معلمين	28.8	31.8	37.7	37.8	41.5
علوم إنسانية	23.8	25.7	26.5	25.2	30.9
العلوم الاجتماعية والسلوكية	27.4	29.5	27.5	26.1	33.6
الصحافة والإعلام	27.2	30.2	31.2	34.7	38.1
الأعمال التجارية والإدارية	27.9	25.3	24.4	23.9	28.2
القانون	16.0	15.7	12.7	12.0	13.8
العلوم الطبيعية	18.1	20.2	25.1	21.7	23.2
الرياضيات والإحصاء	23.2	23.5	21.1	27.1	29.9
الحاسوب	32.1	27.9	31.2	31.2	30.6
الهندسة والمهن الهندسية	24.9	19.6	17.9	20.7	22.0
العلوم المعمارية والبناء	-	19.4	21.9	18.7	15.4
الصحة	17.0	17.0	14.5	18.2	18.6
الخدمات الشخصية	25.1	30.0	13.0	16.5	30.8
باقي التخصصات	30.8	24.5	21.4	24.5	29.9
المجموع	25.9	24.7	24.6	25.1	28.9

عاجزون عن المنافسة دوليًّا

وفي خضم محاولتنا لتسليط الضوء على ظاهرة البطالة بين الخريجين، لا بدّ من أن نحدّد ما إذا كانت الجامعات الفلسطينية تخرّج طلبة قادرين على المنافسة إقليميًّا أو دوليًّا أو محليًّا فحسب. فغالبًا ما تختلف المتطلبات الوظيفية من بلد إلى آخر؛ وهنا يرى الجرباوي "أن مؤسسات التعليم الفلسطينية لا تعدّ خريجين قادرين على العمل في السوق الخارجية التي تشهد تنافسية كبيرة إذا ما قورنت بتلك الموجودة داخل الوطن، فهؤلاء يقتصرون على تعلّم تخصصهم دون المتطلبات الأساسية الواجب توفرها عند الخريج الجامعي مثل تعدّد اللغات (وبخاصة الإنجليزية)، والمهارات الحاسوبية، والقدرة على الطباعة، والتواصل مع الآخر والتعامل مع وسائل الاتصال الحديثة وغيرها".

والسبب في ذلك، حسب الجرباوي يكمن في أن "حكومتنا إلى جانب مؤسساتنا التعليمية لم تولِ الأهمية الكافية لهذه الجوانب، ربما لمحدودية المبالغ التي ترصدها الدولة للتعليم الذي يعد مكلفًا في معظم دول العالم؛ فإذا لم نكن قادرين على توفير المبالغ المطلوبة للحصول على تعليم نوعي، فسيصبح التعليم على حدّ الكفاف؛ فاستيعاب أعداد أكبر من الطلبة يضع مؤسسات التعليم والدولة تحت ضغوط هائلة تتمثل في كيفية

الحكومة لم تكرّس موارد كافية لتطوير التعليم

د. عماد اشتية

توفير مدارس كافية لكل هؤلاء الطلبة، بدلاً من كيفية رفع سقف جودة التعليم الذي يتلقونه؛ هذا بالإضافة إلى الضغط المجتمعي والثقافة السائدة التي سريعًا ما تتحول إلى أحد الأمور التي تتبناها القوى السياسية، دون الاكتراث لجودة هذا التعليم، كما أن اقتصادنا التابع للاحتلال والصغير والمخنوق لم يتمكن من التوسّع لمجاراة أعداد الخريجين الهائلة".

التعليم التقني حلّ مُهمل

ويعزو الدكتور الجرباوي تفاقم نسبة البطالة في صفوف خريجي المعاهد العليا في فلسطين، بالإضافة إلى ما سبق، إلى نقص الاهتمام بالتعليم التقني والمهني، ولجوء المؤسسات التعليمية المعنية بهذا النوع، مع الوقت، إلى تبنّي منحى أقرب

إلى البكالوريوس أو إلى التعليم الأكاديمي المطروح في الجامعات.

وفي هذا السياق، يبيّن مدير عام التشغيل في وزارة العمل سامر سلامة أن "المشكلة ناجمة عن أكثر من سبب، فدون أدنى شك، أول هذه الأسباب هو العدد، حيث يفوق عدد الداخلين إلى سوق العمل بكثير قدرة السوق الاستيعابية"؛ موضحًا أن "الدراسات بيّنت أن عدد الوافدين إلى السوق الفلسطينية سنويًّا هو 40 ألفًا، من خريجي الجامعات وغيرهم، بينما قدرة الاقتصاد الفعلية لا تتجاوز 15 ألفًا في أحسن الأحوال؛ هكذا تُخلق فجوة تقدّر بـ25 ألف عاطل عن العمل، رغم كون هذا الرقم خاضعًا للنقاش، لأن هناك كثيرًا من الخريجين الذين يعملون في اقتصاداتهم الحرة أو بنظام المياومة أو ما زالوا يكملون دراساتهم العليا، إلا أن نسبة العاطلين عن العمل من الخريجين تضل مُقلقة وكبيرة نسبيًّا".

وزارة العمل:
الجامعات أكبر رافد للبطالة في فلسطين

وهناك إجماع على أن الانعدام الواضح للمواءمة والتنسيق من قبل الجهات المعنية، بين مخرجات التعليم وحاجة السوق الفلسطينية، أمر يحتّم تراكم الخريجين العاطلين عن العمل سنة خلف أخرى؛ يقول سلامة: "التنسيق بين وزارتي التعليم العالي والعمل معدوم تمامًا"؛ مبديًا استعداد وزارة العمل للتنسيق والتعاون مع كل الأطراف المختصة في المجال للتقليل من حدّة الأضرار التي تنسف مستوانا التعليمي"؛ ويتابع:

سامر سلامة

"للأسف، يصاحب المنافسة الكميّة بين مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية إهمال للنوع أو الجودة، فما يؤرق هذه الأطراف عادة هو كيفية التوسّع بشكل أسرع وضم أكبر عدد من التخصصات والطلبة بدلاً من تكريس الوقت والجهد في توزيع الطلبة في مكانهم وتخصصهم الصحيح".

خريجون غير أكفاء.. وتخصصات لا تلبي الحاجة

ينظر سلامة حوله ثم يتنهد بشيء من القنوط والأسف، ويدّق بسبّابته على الطاولة كأنه يحاول أن يلفت الانتباه إلى ما يتبع، وبنبرة جدّية يقول: «أصبحت نوعية التعليم في فلسطين في الحضيض، وعلى كل المستويات، من التعليم الأساسي حتى الجامعي، وذلك دون استثناء، أي لا نقصد جامعة عن سواها».

ويجمع خبراء على أن هناك عدم مواءمة واضحة بين المناهج الدراسية في التعليم الأساسي وماهية التخصصات المطروحة في مؤسسات التعليم العالي بحاجة مؤسساتنا في السوق الفلسطينية، لكن على ماذا تحديدًا يبني سلامة نظرته السوداوية لمستوى التعليم الفلسطيني الحالي ودوره في زيادة البطالة بين الخرّيجين؟

بالإجابة على ما سبق، يقول سلامة إنه "ربما ما يزيد الطين بلّة ليس عدم مواءمة التخصصات المطروحة لاحتياجات السوق فحسب، بل أيضًا عدم كفاءة الخريجين في التخصصات التي يحتاجها السوق"، مبينًا أن "25 % من المؤسسات الفلسطينية غير قادرة على الاستمرار بسبب عدم كفاءة طواقمها، فيما تصل نسبة المؤسسات غير القادرة على التوسع بسبب عدم توافر كفاءة لدى كادرها البشري إلى 50 %"؛ مضيفًا أن "التعليم في فترة ما قبل الانتفاضة الأولى اختلف بشكل كبير عما بعدها، فنوعية تعليمنا تزداد سوءًا سنة بعد سنة، رغم وجود فروقات

ومستويات بين مؤسساتنا التعليمية"، ويتابع: "أستطيع أن أصفه بالمجمل على النحو الآتي: كنا سابقًا ننافس في سوق العمل الخارجي بقوة، أما اليوم، فقدرتنا على المنافسة محدودة بسبب نوعية خريجينا؛ شخصيًا، أتفاجأ بعد 20 عاما من الخدمة في هذا المجال أن هناك خريجين جامعيين جددًا غير قادرين على صياغة رسالة رسمية من سطرين بعد الدراسة 4 سنوات في الجامعة مثلاً"!

نستنتج من هذا أن نوعية الخريجين مذنبة تمامًا كعددهم في خلق أكوام من العاطلين عن العمل على مدى سنوات قصيرة. يقول الجرباوي عن طبيعة الطلبة الملتحقين في الجامعات الفلسطينية إن هناك خللا في الطالب نفسه، وأنه ليس بالضروري أن يلتحق كل طالب نجح في الثانوية العامة بالجامعة، ويتابع: "خلال فترة خدمتي في وزارة التربية والتعليم، أكدتُ على القرار التعليمي الذي لا يقبل بموجبه الحاصلون على معدّل أقل من 65 % في الجامعات الفلسطينية، وإنما يلتحق هؤلاء بكليات معينة، وبعد ذلك، وحسب شروط معيّنة، سيتمكن الطالب من إكمال دراسته في الجامعة؛ لكنّ قراري هذا أثار كثيرًا من الجدل، وفي نهاية الأمر، انخفض معدّل القبول إلى 60 %".

ويلفت الجرباوي إلى أن نوعية الطالب تتأثر بنظرته لتعليمه العالي، مشيرًا إلى أن "الشعب الفلسطيني لطالما عُرف بحبه للعلم، فيما أصبح الآن يقدّس الكرتونة (الشهادة الجامعية) التي تحوّلت مع الأيام إلى تأشيرة دخول إلى مكانة اجتماعية أفضل، وهذا ما جعلنا نغض الطرف عما ندرس، وأن نعير هذا أهمية أقل، ليصبح حصولنا على الشهادة الجامعية أولى الأولويات، دون وجود أي تخطيط ذاتي قبل الدخول إلى الجامعة من الطالب وأسرته حول سبب اختياره إكمال تعليمه الجامعي، الأمر الذي أدى إلى تراكم أعداد كبيرة من الطلبة في تخصصات محددّة ذات حاجة لا تكاد تُذكر في السوق".

ويتابع الوزير السابق: "لم تعد الجامعات في أيامنا هذه فضاءات للثقافة ونمو الشخصية، بل أصبحت مكانًا لتلقين المكتوب بالمنهاج وحفظه ثم تقديم امتحان بما تم حفظه، هكذا يتعلم الطلبة متطلبات التخصص فيما يضعون مكونات الشخصية التي ينافس الطالب غيره فيها مثل التواصل والكتابة وغيرها على رف وسرعان ما يتراكم عليها الغبار وتبني العناكب بيوتها فوقها؛ فالتعليم يعني التأهيل وليس فقط تدريسًا، ونحن ضعاف جدًا بهذا المجال".

التنسيق بين الجهات المعنية شبه معدوم

ينكر سامر سلامة وجود أي تنسيق بين وزارات التعليم العالي والتربية والتعليم والعمل والجامعات، في خصوص التخصصات المطروحة أو كيفية طرحها أو الأعداد اللازمة من الخريجين في كل تخصص، قائلاً: "تحدث وزارة التعليم العالي الآن كارثة وطنية بالنسبة لي، فقد كنا أنشأنا في وزارة العمل نظام معلومات عن سوق العمل يتمثل في تسجيل الحالة المهنية لكل فرد فلسطيني وتخصصه، لكي ننجز تخطيطًا استراتيجيًا للسوق

وتقديم المشورة والنصح للجامعات لافتتاح تخصصات متوائمة وسوق العمل، لكن تفاجأنا أن التعليم العالي أنشأ نظام متابعة الخريجين، الذي موّله البنك الدولي بقيمة 6 ملايين دولار، الذي كان مطابقًا لنظام "معلومات سوق العمل" الذي أعدته وزارة العمل، ورغم إجماع الخبراء الفنيين في التعليم العالي على أن هناك تشابهًا بين النظامين بحوالي 80 %، واستعدادنا لتعديل نظامنا الذي كان بدأ عمله وفعالياته في السوق للتعاون مع التعليم العالي، إلا أنهم أبوا التعاون معنا بحجة أنهم يسعون لإنشاء شيء مختلف عمّا نعمل عليه".

وتؤكد مدير عام وحدة شؤون القدس في وزارة التربية والتعليم العالي ديمة السمان ما سبق، مشيرةً إلى أن مجلس التعليم العالي غالبًا ما يفاقم الوضع سوءًا من خلال عدم تلبيته لاحتياجات

"ماس": سياسات القبول في الجامعات الفلسطينية مرتبطة بالعائدات المالية

السوق الفلسطينية والمجتمع في قراراته وسياساته.

وفي هذا السياق، يحاول د. اشتية تبرئة الجامعات، فيرى أن "المهمة الأساسية للجامعات الفلسطينية تكمن في طرح تخصصات نظرية وتقنية في كل المجالات، وتوفير الخطط التعليمية والكفاءات العلمية التي تشرف على تدريس خططها الدراسية"، وأن الجامعات الفلسطينية نجحت في إتاحة الكثير

د. سمير عبد الله

من هذه التخصصات"، ويتابع اشتية: "لا تتوانى الجامعات في بناء الشراكات مع المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص للمساهمة في توفير فرص عمل لخريجها والتخفيف من حدّة البطالة بين صفوفهم وذلك من خلال أنشطة سنوية تنظمها الجامعات لتعريف الخريجين بسوق العمل وتعريف المؤسسات بالخريجين ومهاراتهم"؛ مستشهدًا بيوم التوظيف الذي تنظمه جامعة القدس المفتوحة سنويًّا في المحافظات الفلسطينية المختلفة لتحسين فرص الخريجين في التواصل مع المؤسسات المشغلة بمختلف أنواعها.

من يتحمّل المسؤولية؟

يقول د. عبد الله إن "مجلس التعليم العالي مخوّل بخلق سياسات لتنظيم العلاقة بين مخرجات الجامعات وحاجة السوق، دون أن نغفل أن المجلس بحاجة لإعادة نظر، كونه مكونًا من رؤساء الجامعات، فيما يفتقر إلى أطراف من القطاع الخاص أو الناس المنخرطين في السوق؛ وبجب أن نتفق على خطة مدروسة تساعد في التوجيه حسب اللازم، على أن يكون هؤلاء الموجّهون مؤهلين وقريبين من السوق والحياة العملية ومنتجين لأبحاث علمية فعلية لواقع هذا المجال، وأن تكون مرجعيتهم الأولى مجلس التعليم العالي".

وفي هذا السياق، يرى سلامة أن "المسؤولية تقع في المركز الأول على مجلس التعليم العالي ووزارة التعليم العالي إلى جانب الجامعات"، موضحًا أن مجلس التعليم العالي أصبح مجرد نادٍ لرؤساء الجامعات، وأن دور وزارة العمل يكمن في توجيه الوافدين إلى سوق العمل وإدارة للسوق وسياساته لا في كيفية تشكيل الوافد وتكوينه".

التعليم الفلسطيني بحاجة لإعادة نظر منذ التأسيس

إن كل ما سبق من عشوائية أعداد الطلبة المقبولين في الجامعات إضافة إلى تكرار جزئيات التخصصات في مؤسسات التعليم العالي وانعدام الاستثمار على التعليم المهني والتقني ونوعية الخريجين، يجعل من السيناريو التعليمي الفلسطيني أشبه بفيلم رعب مجهول النهاية، ويجعله موضوعًا ملحًّا بحاجة إلى وقفة حقيقية وتقييم موضوعي وعلمي ودقيق تُبنى عليه سياسات تعليمية جديدة ومختلفة؛ لكن على من يقع واجب العلاج عندما نقصد البطالة بين الخريجين؟

ديما السمان

لكي نجنّب فلسطين كارثة تعليمية حقيقية، يوضح الوزير السابق الجرباوي أن "بنية التعليم تحتاج إلى إعادة نظر، وأن هناك العديد من الأسئلة التي يجب أن تطرحها الدولة والشعب على حدّ سواء على أنفسهما مثل: ما المستوى التعليمي الذي نسعى للوصول إليه؟ وما الغاية من هذا التعليم؟ وغيرها. وذلك يمكن أن يغيّر الواقع التعليمي إذا توفرت إرادة سياسية"؛ كما دعا إلى "أن يُعرض موضوع التعليم ومستواه وفلسفته والهدف منه وبطالة الخريجين للنقاش العام الجدي بين الحكومة بأكملها والمجتمع، لخلق تغيير جذري للموارد والرؤية وبالتالي الواقع".

وفي هذا السياق، يرى الجرباوي أن أول شيء يجب أن يتغير هو نظام الثانوية العامة (التوجيهي)، الذي يعتمد التلقين كأسلوب لتقييم الطالب الذي سيلتحق بعد ذلك بمؤسسات التعليم العالي؛ ويوافقه مدير عام التشغيل في وزارة العمل سلامة الرأي، مشدّدًا على "ضرورة تطوير عملية تقييم الطالب بأسس أدق وأنسب من نظام الثانوية العامة (التوجيهي)"، مشبهًا هذا النظام التعليمي (بريطاني الأصل) بحكم إعدام على الطالب وأهله؛ داعيًا إلى أن يكون هناك امتحان قبول في الجامعات، شبيه بالنظام المتّبع في الولايات المتحدة، لكي تتم فلترة الطلبة الملتحقين بالجامعات وبالتالي التخفيف من العبء الذي تشكله أعداد الخريجين سنويًّا، ويرى أن تعتمد مؤسسات التعليم العليا التعليم الهجين كأحد الحلول التي يمكن أن تقنن من الخطورة التي يواجهها قطاع الخريجين الفلسطينيين؛ وذلك من خلال دمج التعليم الأكاديمي النظري مع التعليم العملي أو التقني، فلا ضير أن تخرج الجامعات فنيي هندسة إلى جانب المهندسين.

كما يقترح مدير عام "ماس" عبد الله أن "يتم الاتفاق على آلية ليلتحق الطلبة ذوو المعدلات التي تفوق الـ70 % في الجامعات، فيما يتجه من حصلوا على دون ذلك إلى التعليم التقني الذي يوفر وقتًا وأموالاً طائلة على الدولة؛ وأن تتبنى المؤسسات التعليمية سياسة قبول واضحة وملتزمة كمًّا ونوعًا مع حاجة البلد بين الجهات المعنية كافة".

وفي هذا الصدد، تقول السمان إن "وزارة التربية والتعليم العالي تسعى إلى رفع نسبة الالتحاق بالتعليم المهني والتقني، وهي تتعاون ووسائل الإعلام المختلفة من خلال البرامج التربوية والمجتمعية للوصول إلى المجتمع بهدف تغيير نظرتهم تجاه التعليم التقني والمهني؛ كما تتواصل مع الطلبة في نهاية المرحلة الأساسية العليا من خلال زيارة المرشدين التربويين وبعض مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة لمساعدة الطلبة على اختيار التخصص وفق الأسس الصحيحة التي تلبي احتياجات المجتمع".

علاونة لـ «ينابيع»:

كنا نجتهد ونقاتل لتوفير النفقات لمساعدة الجامعة في النهوض

رام الله – ينابيع - استعاد أ. د. عاطف علاونة، مؤسس فرع رام الله والبيرة في جامعة القدس المفتوحة، ذكرياته في بداية تسعينيات القرن الماضي، عندما كان يعمل مع مجموعة محددة من زملائه لتأسيس فروع جامعة القدس المفتوحة في مختلف المحافظات الفلسطينية كبرامج دراسية تابعة للجامعات الفلسطينية أو مستقلة بذاتها لحين الإعلان عن الجامعة مع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية منتصف تسعينيات القرن الماضي.

في هذا السياق، يؤكد علاونة أنه بعد اختياره من قبل دائرة التربية في منطقة التحرير مع عدد من زملائه الأكاديميين لتأسيس فروع لجامعة القدس المفتوحة في فلسطين، التي كان مقرها في العاصمة الأردنية عمان؛ بدأ منفردًا العمل على تأسيس فرع هذه الجامعة بسرية تامة، واستعان بعد ذلك بعدد من المدرسين والأكاديميين من جامعتي النجاح وبيرزيت في تنفيذ هذه المهمة التي كانت نوعًا من العمل الوطني لتوفير التعليم لأبناء شعبنا الذين كانوا يعانون من الاحتلال والذين فاتهم قطار التعليم الجامعي.

ويقول علاونة: إنه يتذكر تلك الأيام التي سعت خلالها القيادة السياسية الفلسطينية وعلى رأسها الشهيد أبو عمار من خلال دائرة التربية في منظمة التحرير، لتوفير التعليم لأبناء شعبنا في الداخل الفلسطيني، حيث عمل الاحتلال خلال الانتفاضة الأولى التي امتدت على مدار خمس سنوات وانتهت مطلع التسعينيات على إغلاق الجامعات، وعدم السماح للمواطنين بالسفر للتعليم في الخارج في محاولات لتجهيل الأجيال الشابة، حيث تبنت القيادة فكرة تقوم على توفير التعليم للطلاب في كل مكان، دون الحاجة للانتظام في الدراسة، واعتمدت نظام التعليم المفتوح من خلال جامعة القدس المفتوحة لإيصال التعليم للطالب للتغلب على إجراءات الاحتلال والمعيقات المالية الأخرى.

ويشير إلى أنه استقطب 3 أشخاص للعمل معه: مدير مالي وإداري وفني كمبيوتر وسكرتيرة، وكنا نعمل بسيارتنا وحدنا، وننقل الكتب من المقر بالقدس للإدارات العامة، ومنه لعمان وبالعكس، بهدف مساعدة الجامعة على النهوض لتصبح اليوم أكبر جامعة في الوطن، لافتًا إلى أن اختياره كان لكونه أكاديميًا ناجحًا إلى جانب عمله في الاقتصاد السياسي في تلك الفترة، فقد بدأ بالتدريس في الجامعات عام 1983، وكان يعمل في صفوف منظمة التحرير الاقتصادية، خصوصًا مع الأخ أحمد قريع «أبو علاء»، إلى جانب البروفيسور يوسف الصايغ، وكان في تلك الفترة رئيس جمعية الاقتصاديين العرب، ومسؤول الملفات الاقتصادية ببيت الشرق، بالإضافة إلى التدريس الجامعي وإعداد دراسات جدوى اقتصادية كثيرة وتقديم استشارات، بحيث كان دوره المجتمعي يشكل 60 % من وقته، و40 % في الأكاديميا.

بدايات صعبة وعمل منفرد

وعن بداية عمله في القدس المفتوحة، قال علاونة، إن فكرة المبادرة في تأسيس جامعة القدس المفتوحة في الوطن بدأت في أوائل التسعينيات عندما قررت القيادة تأسيس الجامعة، وأخذ القرار بنقل نشاط الجامعة للضفة الغربية وقطاع غزة مع بقاء الإدارة العامة في عمان، وجرى اختيار عدد من الشخصيات الوطنية الأكاديمية لإدارة هذه الجامعة في الداخل، وكان لي شرف تأسيس فرع رام الله، إلى جانب زملاء آخرين للبدء بوضع أسس للجامعة داخل فلسطين.

وأضاف أن البداية كانت صعبة جدًا، فلم يكن أحد في منطقة رام الله غيري، وكنت أعمل في البداية وحدي، حيث دعيت لاجتماعات في عمان ووضعنا البرامج مع الدكتور منذر صلاح، وتمت مراعاة مكان السكن في تحديد مكان العمل لأنني كنت خرجت من نابلس وأعمل في رام الله، وبدأت بالبحث عن مقر للجامعة ووقع اختياري على بيت قديم في المصيون، ولا يزال جزءًا من مباني الجامعة حتى اليوم، حيث تحول إلى مبنى للدراسات العليا في الوقت الراهن.

وأضاف أنه استقطب عددًا من الزملاء للعمل معه، وقد بدأ باستقطاب المدرسين وأولهم إحسان عطية الذي تحول إلى نائب لمدير المنطقة التعليمية في حينه، وكنا نستقطب المدرسين خصوصًا من جامعة بيرزيت للعمل في الجامعة التي لم يكن قد أعلن عن انطلاقها بعد، وكنت أستفيد من حديقة المنزل المستأجر فأزرع بها بعض المحاصيل الحقلية، ويقطفها المدرسون والطلبة.

عملت منفردًا على تأسيس فرع رام الله بسرية تامة لحين الإعلان رسميًّا عن الجامعة

وأوضح أن اجتماعات الجامعة كانت تتم في القدس، ولم تكن هناك حواجز، كنا نجتمع في القدس من أجل إقرار سياسات للجامعة، ولكن المشاكل الأكبر كنت في التنقل إلى الأردن، حيث كان الاحتلال يركز على الأوراق التي ننقلها والمقررات الدراسية، لحين دخول السلطة ودخول الإنترنت والفاكسات، فأصبح ذلك أسهل.

ويضيف أنه فور قدوم السلطة الوطنية إلى فلسطين، جرى الإعلان عن الجامعة بشكل رسمي، وتوسعت الجامعة بشكل لافت وزاد إقبال الطلبة عليها بشكل لافت، ما دفعنا إلى استئجار بناية جديدة في مدينة رام الله بالقرب من مستشفى الناظر وسط المدينة، لنقل جزء من الطلبة إلى هناك نظرًا لاتساع الجامعة.

وأضاف أنه بعد عمله لسنوات قليلة في القدس المفتوحة، عاد إلى جامعة النجاح الوطنية للعمل في التدريس، بالتزامن مع العمل

ضمن طاقم المفاوضات في باريس مع الجانب الفلسطيني، وبعدها انتقلت للعمل كوكيل لوزارة المالية الفلسطينية، ولكنه رغم ذلك لا يزال يذكر تأسيس الجامعة التي كان العمل فيها من أصعب الأعمال التي قام بها.

التعليم المفتوح أساس لتطوير المجتمع

وقال إن الاجتماعات في القدس كانت تجري بأقل التكاليف، فكنا عادة ما نتناول الفلافل خلالها فالتقشف كان شعار المرحلة، والموازنة محدودة، ورواتبنا كانت قليلة جدًّا، وكانت هي تجربة لنا وتحديًا واستجابة لنداء وجهته لنا منظمة التحرير من خلال الدكتور منذر صلاح ودائرة التربية بالمنظمة، وإيمانًا منا بأن التعليم المفتوح له دور كبير في تطوير المجتمع.

وأضاف أنه درس في ألمانيا الغربية في سبعينيات القرن الماضي، وتعرف هناك على دور التعليم المفتوح في تطوير المجتمع، وهو يؤمن بشكل كبير بهذا النوع من التعليم، خصوصًا للفئات التي لم يحالفها الحظ في الدراسة، وكبرت في السن من أجل تطوير نفسها.

وأشار علاونة إلى أنه عند انطلاق القدس المفتوحة، لم تكن الفكرة أن تكون الجامعة منافسة للجامعات الأخرى، بل كانت الفكرة عبارة عن توفير التعليم لكل من فاته قطار التعليم، ولكل من حرمه الاحتلال من التعليم، مثل الأسرى والجرحى وأبناء الشهداء وربات البيوت اللواتي فاتهن قطار التعليم بسبب الانشغال في تربية الأبناء، والفئات الفقيرة والمهمشة وغيرها من فئات المجتمع.

وأشار علاونة إلى أن مدراء الفروع التعليمية أيضًا عملوا مجتمعين في إعداد المناهج والبرامج التعليمية بالجامعة، وبسبب الاحتلال ونقص الخبرات نسبيًّا، كان يوجد اتفاق أن يتم إعداد المناهج في عمان، وتشكلت مجموعات تحدد المقررات التعليمية ليجري إعدادها وإحضارها للضفة وطباعتها، وأكثر مكان كان العمل فيه صعبًا، منطقة غزة، حيث تم تعيين الدكتور رياض الخضري ليقوم بالتأسيس للجامعة في غزة.

لحظات جميلة وصعبة في أروقة الجامعة

وعن أبرز اللحظات التي لا ينساها خلال عمله في القدس المفتوحة، يقول علاونة: هذا سؤال صعب، لكنني أتذكر كثيرًا من المواقف قبل 23 عامًا خلال عملي بالجامعة، ولا أزال

أتذكر النقاشات الحادة التي كانت تدور بيننا من أجل مصلحة الجامعة، ولا أنسى علاقتي المميزة مع الدكتور منذ صلاح رئيس الجامعة، كنا نخشى دومًا أن يستولي الاحتلال على المركز التعليمي في رام الله، لذلك كنا نعمل بالسر أكثر من العلن من أجل عدم استفزاز الاحتلال، وكان الوضع حرجًا بالنسبة لي في رام الله، حيث إن المركز بدأ مستقلاً ولم يكن جزءًا من جامعة أخرى كما كان في المراكز الأخرى في الوطن كبرنامج التعليم المفتوح التابع لجامعة النجاح في حينه.

كنت ولا أزال أؤمن أن التعليم المفتوح أحد الأسس المهمة لتطور المجتمعات

ويضيف أن أكثر ما صدمه خلال عمله في الجامعة، وصول مكالمة هاتفية تتحدث عن سقوط طيارة أبو عمار واستشهاده بليبيا، ما سبب لنا حالة من الحزن الشديد، وكلما أتذكر هذا الموقف كنت أبكي وأوقفنا الدراسة في ذلك اليوم لمتابعة جهود العثور على الطائرة وعلى القائد الشهيد الرئيس أبو عمار، حيث كان لدينا وسيط يتصل بنا من قبرص يفيدنا بتطورات الأخبار والتعليمات المتعلقة بالقائد وبمسيرة الجامعة.

ولا يزال علاونة يذكر أن الجامعة قوبلت بعداء من قبل الجامعات الأخرى، لأنه حدث تشكيك في القدرة العلمية والنجاعة العلمية لدراستها، واعتبرت الجامعة منافسة تستقطب الطلاب وتشكل منافسة للجامعات الأخرى، خصوصًا الطلاب القادرين على الدفع، فهم من العاملين الذين يسعون لتطوير عملهم والحصول على درجة البكالوريوس.

ويرى علاونة أن فترة عمله في القدس المفتوحة هي من الفترات الأفضل في حياته والأجمل، حيث كان يعمل من أجل مشروع وطني، وسعى لتطوير هذا المشروع، ويرى أنه يجب على الجميع دعم هذا المشروع من أجل تحقيق مزيد من النجاح له، فهو سبيل التعليم الأفضل في فلسطين.

القدس المفتوحة تحقق رسالتها

ويشير إلى أن جامعة القدس المفتوحة حققت رسالتها التي وجدت من أجلها، وتطور هدفها ورسالتها وتطورت بشكل أبعد بكثير مما كان مخططًا لها في البداية، فكان الهدف إيصال التعليم العالي للفئات المحرومة وأن يصل لفلسطينيي الشتات، حيث بدأنا العمل لتأسيس فروع في دول الخليج والجزائر، وقد حققت ما تصبو إليه، وأصبحت لها أهداف أوسع من ذلك بكثير.

وأوضح أن فكرة إعداد المناهج في القدس المفتوحة متطورة جدًا، وهذه مناهج راقية وتلبي احتياجات الطالبة وما هو مطلوب لسوق العمل، بشكل مميز يختلف عن طرق تعليم الجامعات التقليدية، مع أننا بحاجة لتطوير وتحديث هذه المناهج والمواد التعليمية بشكل كبير.

في سياق متصل، يرى أن التعليم العالي في فلسطين لم يعد كما كان وليس على ما يرام، فالجامعات الفلسطينية عددها كبير، وما يؤرق أكثر هو أن التخصصات التي تدرس ليست لها علاقة بسوق العمل، وهذا يخل برسالة الجامعة في تأهيل المواطنين للحصول على وظائف، فالجامعات تدرس لأغراض الحصول على بكالوريوس وليس للتأهيل للحصول على عمل، وتفكر بطريقة التعليم لتصدير الخريجين للخارج، فكثير من التخصصات أصبحت مستهلكة، والطلب لا يتلاءم مع عدد الخريجين الكبير جدًا، وتوجد تخصصات مهمة لا تزال مهملة متعلقة بالصناعات والحرف والمهن، وهي تخصصات مطلوبة في الوطن، وتوجد مشكلة في مجلس التعليم العالي وفي سياسة التعليم العالي في فلسطين، ولا يمكن لنظام التعليم العالي أن يتطور وفقًا للتوجيهات والسياسات الحالية الأكاديمية والمالية، فنحن بحاجة لكثير من العمل من أجل تطوير التعليم العالي في فلسطين قبل فوات الأوان.

تكنولوجيا

استخدام مواقع التواصل الاجتماعي خلال الدوام الجامعي بين القبول والرفض

شمال غزة - ينابيع - محمد دياب - شهدت مواقع التواصل الاجتماعي خلال السنوات الماضية إقبالاً لافتًا من قبل جمهور مستخدمي الشبكة العنكبوتية، ولم يقتصر هذا الإقبال على فئة بعينها، بل شمل مختلف الفئات العمرية ومن كلا الجنسين.

وتشير بعض الدراسات العالمية إلى أن نحو خمس سكان الأرض، أي ما يعادل 1,6 مليار شخص استخدموا أحد مواقع التواصل الاجتماعي مرة واحدة شهريًا على الأقل خلال العام الحالي.

وبالرغم من الانتشار الواسع والاستخدامات المتعددة لهذه المواقع، إلا أنه لا يزال يثار حولها الكثير من الجدل، لا سيما فيما يتعلق بحماية الخصوصية والأمن الشخصي للمعلومات.

وفي هذا الجانب، يقول عضو هيئة التدريس بكلية تكنولوجيا

المعلومات بفرع شمال غزة أ. قاسم زرندح إنه بالرغم من بعض الإيجابيات التي توفرها مواقع التواصل الاجتماعي، إلا أن هناك بعض الثغرات السلبية لا سيما في إمكانيات الوصول إلى بيانات ومعلومات المستخدم وانتهاك خصوصيته وخاصة عندما يكون المستخدم غير ملم بشكل جيد بقواعد الأمن الواجب اتباعها عند استخدام هذه المواقع.

وعن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في فلسطين، فإن آخر إحصائية عالمية بحسب ما أوردتها تقارير شركة «زومسفير» العالمية لإحصائيات السوشال الميديا، أظهرت أن فلسطين تحتل أعلى دولة من حيث استخدام «فيسبوك»، بالمقارنة مع عدد السكان، حيث وصلت النسبة إلى 40 % .

وبعيدًا عن لغة الأرقام والإحصائيات، يبقى استخدام هذه التقنية مثار جدل بين القطاعات المختلفة في المجتمع الفلسطيني الذي تحكمه إلى حدٍّ كبير القيم والعادات التي ترفض فكرة الانفتاح والتواصل والاتصال المجتمعي الحر التي تتيحها شبكات التواصل الاجتماعي، وفي ذلك يعلق الدكتور نبهان عمر المحاضر في كلية الخدمة الاجتماعية والأسرية بجامعة القدس المفتوحة بأن المجتمع الافتراضي الذي تصنعه مواقع التواصل الاجتماعي له خصائص تختلف وتتعارض مع خصائص المجتمعات المحافظة ومنها المجتمع الفلسطيني وخاصة فيما يتعلق بالانفتاح وغياب الضوابط والرقابة الأسرية على العلاقات التي تنشأ من خلال هذه المواقع والشبكات.

وتمثل الجامعات الحاضنة الرئيسية لقطاع الشباب الذين يشكلون النسبة الأكبر من بين مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي، وهذا يقودنا إلى تساؤل حول الحاجة إلى استخدام هذه المواقع خلال أوقات الدوام الجامعي سواء بالنسبة للطلبة أو للعاملين بالجامعات.

عضو هيئة التدريس بكلية التكنولوجيا والعلوم التطبيقية بفرع شمال غزة في «القدس المفتوحة» الدكتور زكريا الكيالي يرى أنه ليست هناك ضرورة ملحة لاستخدام هذه الشبكات خلال أوقات الدوام بسبب التأثيرات السلبية التي تنتج عن الاستخدام غير المضبوط والذي سيؤثر بصورة سلبية على العملية التعليمية والإدارية.

الطالبة آية أبو نصر ترى أن استخدام هذه المواقع له الكثير من الإيجابيات والسلبيات، كغيره من وسائل التكنولوجيا الحديثة، وبالتالي فإن استخدام هذه الشبكات يعود إلى ثقافة الشخص نفسه الذي من حقه أن يستخدمها في أي وقت وفي أي مكان ومنها الجامعة التي يقضي الطالب فيها جل نهاره.

أما الطالب أحمد طبيل، فلا يرى ضرورة لاستخدام هذه التقنية خلال أوقات الدوام الجامعي على اعتبار أن استخدامها يؤثر سلبًا على العملية التعليمية، وكذلك يزيد من انطوائية الطالب وبُعده عن التفاعل المباشر والوجاهي مع زملائه.

وحول استخدام هذه الشبكات من قبل العاملين بالجامعة خلال أوقات الدوام الرسمي، يقول المساعد الإداري بفرع شمال غزة أ. محمد النجار إن استخدام هذه الشبكات خلال الدوام الجامعي يؤثر سلبًا وبشكل كبير على أداء العاملين وعلى جودة الخدمة المقدمة للجمهور.

وأشار إلى أهمية وضع ضوابط لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي في الجامعات مع تحديد أوقات محددة لاستخدام هذه المواقع.

وبين القبول والرفض، تبقى مواقع التواصل الاجتماعي مثارًا للجدل، ليس فقط من خلال أماكن وأوقات استخدامها، بل بالمحتوى الذي تقدمه هذه الشبكات وتأثيراتها المستقبلية.

تكنولوجيا

اكتشف ثغرتين أمنيتين في بنية الموقع الاجتماعي خلال أشهر

خليل شريتح..
الفلسطيني الذي خرق سور «فيسبوك» العظيم

طولكرم - ينابيع - محمد أبو سفاقة - ما لبث أن استوعب «مارك زوكربيرغ»، مؤسس موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، عدم سيطرة طاقمه على ثغرة مماثلة في «إمبراطورية» بعظمة «فيسبوك»، حتى جاءه سبب آخر ليقطب حاجبيه مجددًا؛ فلم يتوقف خريج جامعة القدس المفتوحة الشاب الفلسطيني خليل شريتح عند اختراق صفحة «زوكربيرغ» الشخصية لإثبات وجود ثغرة أمنية خطيرة، بل تابع عمله ليكتشف بعدها بأشهر وجود خلل آخر، تمثّل في تخطي صلاحية موافقة الأصدقاء على قبول طلب الإشارة (Tag) في الموقع للمنشورات التي يشار إليهم بها في "الفيسبوك".

وعند سؤال "ينابيع" عن كيفية اكتشافه للثغرات، قال شريتح: "بالواقع هما ثغرتان: الأولى التي يعلم الجميع بها كونها تلقت صدى إعلاميًّا محليًّا وعربيًّا وعالميًّا كبيرًا، وبخاصة بعدما نشرت على حائط مؤسس الموقع نفسه؛ أما الثانية التي اعترفت بها "فيسبوك" على غرار الثغرة الأولى، حيث شددّت إدارة موقع التواصل الاجتماعي على إجراء تطورات على الجانب التكنولوجي في بنية الموقع، كما اهتمت بالجانب البشري من خلال متابعة التقارير بشكل خاص ومفصل، لتفادي الخطأ نفسه الذي حصل في إبلاغي لهم للمرة الأولى".

ويتابع شريتح: "لاحظت خلال برمجتي لتطبيقات فيسبوك شيفرات برمجية، فعدّلتها وأعدت إرسالها من جديد لسيرفرات الموقع، عندها تلقيت نتائج مغايرة لما هي مبرمجة عليه، مكنتني من الكتابة على حائط أي شخص على فيسبوك؛ أما الثغرة الثانية فكانت أثناء فحص شيفرات أخرى داخل "فيسبوك"، وحصلت على 5 آلاف دولار مكافأة عنها".

ما بعد الاكتشاف

يقول شريتح إن تجربته مع «فيسبوك» أضافت له أشياء عدّة، من ضمنها شهرة عالمية لم يسع لها، بالإضافة إلى فرص العمل الكثيرة التي وصلته وما زالت تصل لهذه الساعة، ومحبة على الصعيدين المحلي والعالمي في حملات تضامن ودعم كبير ومستمر.

من طالب لموظف

ويصف شريتح مسيرته في «القدس المفتوحة» كطالب ثم كموظف، قائلاً: «ما تعلمته في جامعة القدس المفتوحة كان الأساس الحقيقي للخبرة العملية التي راكمتها وبنيت عليها»، مشيدًا بالكفاءات العلمية في الجامعة، وموجهًا شكره لرئيس الجامعة الأستاذ الدكتور يونس عمرو، وقال: «إن رئاسة الجامعة تولي أهمية كبرى لرعاية الإبداعات الطلابية، فهي من الجامعات القلائل العريقة في مفهومها ونظامها بجانب الرسالة التعليمية، حيث تحوي طاقمًا إداريًّا وأكاديميًّا ذا كفاءة عالية».

«قبل التخرج كنت طالبًا محبًّا للجامعة على مدار سنوات، أحمل ذكريات شيقة ومثيرة وجميلة في الوقت نفسه»، يقول شريتح، ويتابع: «أما بعد التخرج، فأجد هنا زملاء يساند بعضهم بعضًا ويعملون بروح الفريق، فهنا يسود مفهوم العلاقة العائلية بين الموظفين داخل الجامعة على الرغم من انتشار مراكزها وفروعها على مستوى الوطن».

احتضان الجامعة

وعن توظيفه ضمن الكادر الإداري للجامعة، يسرد شريتح: «حدث ذلك أثناء مقابلة مباشرة على فضائية فلسطين، حيث قدّم رئيس الجامعة مداخلة جميلة معنا، أثنى بها على طلبة الجامعة وخبراتها، وعرض علي وظيفة في مركز أمن المعلومات- مركز الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الجامعة، ولأن «القدس المفتوحة» سبّاقة لاحتضان إبداعات طلاب وأفراد هذا الوطن، قبلت العرض، وهنا عليّ أن أشكر رئيس الجامعة على العطاء الدائم وأتمنى له مزيدًا من الصحة والعافية والعطاء، وأبارك له الثقة الغالية التي أولاه إياها سيادة رئيس دولة فلسطين محمود عباس ومجلس أمناء الجامعة، بتجديد فترة رئاسته لجامعة القدس المفتوحة، جامعة منظمة التحرير الفلسطينية، لأربعة أعوام قادمة، لمواصلة مسيرة نماء هذا الصرح الأكاديمي.

المستقبل

يقول شريتح: «خططي عديدة وكثيرة، منها ما هو شخصي ومنها ما هو عام. أما هدفي الأول، فهو القيام بواجبي تجاه الجامعة في مواصلة مسيرتها وأمنها المعلوماتي والرقي باسمها للأعلى دومًا بجانب زملائي. وعلى الصعيد الشخصي، فلديّ اهتمامات أخرى هي زيادة القدرة والتعلم دوما في مجال حماية المعلومات وأنظمتها، دومًا أسعى لاكتشاف ومتابعة ما هو جديد في هذا العالم الرقمي والتكنولوجي».

تكنولوجيا

المختبرات الافتراضية (Virtual Labs)

م. خلف ادعيس *

يشهد العالم مجموعة متسارعة من التغيرات والتطورات في جميع المجالات ولا سيما في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ما يستوجب الاستجابة إلى هذه التطورات والتكيف معها وتسخيرها لخدمة الأفراد والمؤسسات.

وهذا التطور أسهم في ظهور تقنية حديثة وتغيير تربوي مهم ومفيد وهو المختبرات الافتراضية، وقد أثبتت العديد من الدراسات والتجارب العالمية أهمية وجدوى هذه التقنية وتبنيها في التعليم والبحوث.

المختبرات الافتراضية تعدّ أحد مستحدثات التكنولوجيا في مجال التعليم وامتدادًا لأنظمة المحاكاة الالكترونية، حيث يحاكي المختبر الافتراضي إلى حد كبير المختبر الحقيقي في وظائفه وأحداثه، ويتم من خلاله الحصول على نتائج مشابهة لنتائج المختبر الحقيقي.

وفي هذا المقال، سأتناول موضوع المختبرات الافتراضية من حيث مفهومها ومكوناتها وأبرز الفوائد والمميزات والإشارة إلى بعض التجارب العالمية في هذا المضمار.

مفهوم المختبرات الافتراضية

هنالك العديد من التعريفات التي أشارت إليها الأدبيات التربوية والبحوث والدراسات في هذا المجال، وإن اختلفت في اللفظ والصياغة إلا أنها تتفق في المضمون، واستخلصت التعريف الآتي من بين تلك التعريفات.

المختبرات الافتراضية: هي بيئات تعلم وتعليم الكترونية تفاعلية، يتم من خلالها محاكاة المختبرات الحقيقية، وذلك بتطبيق التجارب العلمية بشكل افتراضي (عن بعد) بشكل يحاكي التطبيق الحقيقي للتجربة، وتهدف هذه البيئة إلى تنمية مهارات التفكير ومهارات العمل المخبري والجماعي لدى الطلاب، وتسهيل التواصل بين المعلم والمتعلم وتهيئة بيئة تفاعلية بينهم، بحيث يكون لدى الطلاب مطلق الحرية في اتخاذ القرارات بأنفسهم دون أن يكون لذلك أية آثار سلبية، كما تمكن الطالب من تنفيذ التجارب العلمية وتكرارها ومشاهدة التفاعلات والنتائج دون التعرض لأية مخاطرة وبأقل جهد وتكلفة ممكنة.

علاقة المختبرات الافتراضية بالتعليم الالكتروني

يعد التعليم الالكتروني (E-Learning) المظلة التي تقع تحتها تطبيقات الواقع الافتراضي التعليمية، مثل: الصفوف الالكترونية الذكية (Smart Classes)، الفصول الافتراضية (Virtual classes)، المحاكاة الحاسوبية (Computer Simulation)، والمختبرات الافتراضية (Virtual Labs)، وهذه التطبيقات تتقاطع وتتشابه إلى حد كبير في الخدمات التي تقدمها وفي مكوناتها المادية (Hardware) والبرمجية (Software)، والمختبرات الافتراضية إحدى ركائز التعليم الالكتروني في المجال العملي والتطبيقي وإحدى ثمار دمج التقنية في مجال العلوم نتجت من إفرازات التوسع في استخدام تقنية المعلومات والاتصالات، وهي عبارة عن برمجيات تكون متوفرة بشكل منفرد أو من خلال موقع الكتروني على شبكة الانترنت.

المكونات الرئيسية للمختبرات الافتراضية

يمكن تحديد المكونات الرئيسية للمختبرات الافتراضية لتشمل ما يلي:

1 - الأجهزة والمعدات العملية: وهي الأجهزة والمعدات والمستشعرات التي يتم ربطها مع أدوات المختبر لنقل الأوامر وإشارات التحكم وتغيير قيم المدخلات واستخلاص النتائج والقراءات والملاحظات الخاصة بالتجربة، وقد تتوافر كاميرات في المختبر تساعد على الإلمام بنوعية الأجهزة وكيفية عملها حسب نوع التجربة.

2 - أجهزة الحاسب الآلي: وهي أجهزة الحاسوب الموصولة بالمختبر الافتراضي عن طريق الشبكة المحلية أو عن طريق شبكة الانترنت ليستطيع الطالب من خلالها إجراء التجربة عن بعد، بالإضافة إلى البرمجيات الخاصة بالوصول إلى الشبكة وبرمجيات المحاكاة المطلوبة.

3 - شبكة الاتصالات والأجهزة الخاصة بها: وتشمل جميع وسائط الاتصال بين مكونات المختبر وأدواته، وهنا لا بد أن تكون خطوط الاتصال آمنة وبجودة موثوقة.

4 - البرامج الخاصة بالمختبر الافتراضي: وهي برامج المحاكاة المصممة من قبل فريق من المختصين، وتتميز هذه البرامج بالتشويق والجاذبية وتعتمد على تقنية الوسائط المتعددة (Multimedia).

5 - برامج المشاركة والإدارة: وهي برامج إدارة المختبر والطلاب من حيث المهام ومتابعة الأنشطة والصلاحيات.

مميزات استخدام المختبرات الافتراضية

1 - تعويض النقص في الإمكانات المعملية الحقيقية.

2 - إمكانية إجراء التجارب الخطيرة التي يصعب تنفيذها في المختبرات الحقيقية.

3 - إمكانية العرض المرئي للبيانات والظواهر التي لا يمكن عرضها من خلال التجارب الحقيقية.

4 - إمكانية تغطية كل أفكار المقرر الدراسي بتجارب عملية تفاعلية، وهذا يصعب تحقيقه من خلال المختبر الحقيقي نتيجة لمحدودية الإمكانيات والمكان والوقت المتاح للجانب العملي.

5 - إتاحة التجارب للمتعلمين في كل الأوقات ومن أي مكان.

6 - إمكانية إجراء التجربة أي عدد ممكن من المرات طبقا لقدرة المتعلم على الاستيعاب.

7 - سهولة تجريب معاملات مختلفة ودراسة أثرها على مخرجات التجربة.

8 - إمكانية توثيق نتائج التجارب إلكترونيا بهدف تحليلها أو معالجتها أو مشاركتها مع الآخرين.

9 - إمكانية تقييم أداء الطلبة إلكترونيا، وكذلك إمكانية تقييم الطلبة لأدائهم ذاتيا، وتقديم التغذية الراجعة المناسبة.
10 - المرونة في إجراء التجارب.
11 - توفير التكلفة وذلك بتوفير المواد المستهلكة مثل الكيماويات والوسائل المعملية ومكونات التجارب.
12 - حماية المتعلم من مخاطر التدريب العملي في بداية مراحل التعلم، وحماية المنشآت من مخاطر الممارسات الخاطئة للمبتدئين.
13 - الشراكة في بناء وتطوير المعامل الافتراضية يدعم العملية التعليمية ويقلل من كلفتها ويساهم في التعاون وتبادل الأفكار والمساهمة في استخدام الأجهزة باهظة التكلفة.
14 - تتميز التجارب الافتراضية بعنصر الجذب والتشويق ما يشجع على اندماج الطلبة في عملية التعلم.
15 - تحسين أداء الباحثين نتيجة توفير وقت الانتقال إلى أماكن وجود المختبرات الحقيقية.

نماذج وتجارب عالمية في مجال المختبرات الافتراضية

1 - مشروع (Semmlabs) التابع لجامعة ليل 1 الفرنسية، وهنا أود الإشارة إلى أن جامعة القدس المفتوحة عقدت ورشة تدريبية هي الأولى من نوعها في فلسطين حول تحويل التجارب العلمية في المختبرات إلى تجارب افتراضية باستخدام هذه التقنية، وبحضور خبراء فرنسيين في هذا المجال من جامعة ليل 1 الفرنسية.
2 - المختبر الافتراضي المنتج من قبل شركة كروكودايل كليبز البريطانية (Crocodile Clips)، وهي شركة عالمية رائدة في مجال البرمجيات التعليمية، ولقد قامت هذه الشركة بإنتاج مختبرات افتراضية للكيمياء والفيزياء والرياضيات والتكنولوجيا، وهذه التقنية مستخدمة في أكثر من 70 % من المدارس البريطانية، ومستخدمة في أكثر من 60 دولة حول العالم
/http://www.crocodile-clips.com/en/Arabic
3 - مختبر الكيمياء الافتراضي في جامعة بستبيرغ الأميركية.
4 - مختبر الكيمياء الافتراضي في جامعة كارنيجي ميلون الأميركية.
http://chemcollective.org/vlabs
5 - مختبر الأحياء الدقيقة الافتراضي في جامعة تكساس الأميركية.
6 - مختبر الكيمياء الافتراضي في جامعة تشارلز ستيوارت في استراليا.
7 - المختبر الافتراضي في جامعة هانوفر بألمانيا في العلوم الطبيعية والهندسية.
8 - المختبر الافتراضي في جامعة جون هوبكنز الأميركية.
9 - المختبرات الافتراضية التابعة لمشروع فيت (PHET) في جامعة كولورادو الأميركية.
10 - مختبر الفيزياء الافتراضي التابع للمدرسة العربية الإلكترونية
http://www.schoolarabia.net/maher/interface.html

وفي الختام، أوصي المؤسسات التعليمية والبحثية باستخدام تقنية المختبرات الافتراضية بعد دراسة جدوى ذلك، كما أدعو الباحثين وتوجيههم إلى البحث في هذا المجال الحيوي والمهم.
ومن المهم جدًا وخاصة للدول النامية تعاون مؤسسات أكاديمية وبحثية لإنشاء مختبرات افتراضية عالية الجودة وذات مردود علمي وتقني يسهم في رفع مستوى الخريجين والباحثين.
وجامعة القدس المفتوحة رائدة التعليم الالكتروني في المنطقة تسعى وبخطى حثيثة إلى إدخال هذه التقنية إلى منصة التعليم الالكتروني الخاصة بها.

* فرع يطا

Semantic Web

الويب الدلالي (المعاني)

أ. أمجد محفوظ*

التطور التكنولوجي في مجال الشبكات والحواسيب وخدمات الإنترنت، إضافة إلى الكم الهائل من المعلومات والبيانات في المواقع الالكترونية، ساهمت بشكل كبير جدًّا في اعتماد الأفراد والمستخدمين على الخدمات المتوفرة من قبل مواقع الإنترنت، ما أدى إلى ازدهار واستخدام محركات البحث العديدة ومن أشهرها محرك بحث "جوجل"، من أجل الوصول إلى المعلومات المطلوبة من قبل المستخدمين بأقل وقت وجهد، دون هدر الوقت للمستخدمين في الوصول إلى الهدف المنشود للمواقع والمعلومات المخزنة في مستودعات التخزين الهائلة للبيانات والمعلومات.

أحيانًا، يقضي معظم مستخدمي الإنترنت في استخدام محركات البحث للوصول إلى معلومات دقيقة ومحددة، إلا أن هذه المواقع تفشل أحيانًا في الوصول إلى المعلومات الدقيقة والمطلوبة من قبل المستخدمين، الأمر الذي يؤدي إلى هدر وقت المستخدمين. حيث إن المشكلة تكمن في أن آلية البحث تعتمد على مطابقة ومقارنة الكلمات والبيانات فقط، دون البحث أو معرفة معاني أو دلالات الكلمات المفتاحية في محركات البحث من جهة، وعدم قدرة الحواسيب على قراءة المعلومات والبيانات بطريقة مفهومة ذات معنى أو دلالة.

Semantic Web، أو ما يسمى البحث الدلالي، وجد لتضييق نطاق البحث في الوصول إلى المعلومات المطلوبة بالاعتماد على معاني أو دلالات الكلمات والنصوص، والذي يعتمد على بناء هيكلية جديدة للمعلومات المخزنة في مواقع الإنترنت، من حيث تنظيمها وتخزينها وعلاقتها ومدى ترابطها مع البيانات والمعلومات الأخرى. فمثلاً، عند قراءتك لهذه المقالة، تكون الكلمات والمعلومات والمعاني واضحة ومفهومة للقارئ، ولكن عند تخزينها في وسائط التخزين في جهاز الحاسوب، تكون هذه المعلومات والنصوص غير مفهومة للحاسوب وتقرأ على شكل رموز معقدة غير مفهومة، ما يؤدي أحيانًا إلى عدم الوصول إلى المعلومة المطلوبة بالشكل الصحيح عند البحث عنها في مواقع الإنترنت، لذلك، تم البحث في إعادة هيكلة وتركيبة وتخزين المعلومات وترابطها مع المعلومات الأخرى ذات النطاق الواحد في وحدات التخزين لمواقع الإنترنت وتوفير المرونة والديناميكية فيها للوصول إلى المعلومات المطلوب عند البحث عنها من قبل المستخدمين، وقراءتها وفهمها من قبل الحواسيب لإظهار المعلومات المطلوبة ولإعطاء نتائج أفضل.

كما أن المشكلة تكمن في أن اللغة العربية هي من اللغات المعقدة من الناحية اللغوية، حيث إن تغيير أي لفظ لكلمة يعطي عدة معانٍ لها في الوقت نفسه، كما أن الكلمات في لغتنا العربية لها دلالات متعددة، مثلاً كلمة "جدول" لها عدة معانٍ منها: مصفوفة ذات بعدين، نهر صغير جار، جدول الضرب، قائمة أو جدول أعمال. نستنتج من ذلك، أن عمليات الوصول إلى المعلومات الصحيحة حسب احتياجات المستخدم، تتطلب وضع منهجية واضحة من خلال لغات حديثة توضح ترابط ومعاني الكلمات وتركيبة هيكليتها لضمان قراءتها وفهمها من قبل الحواسيب، لتحقيق الوصول السليم إلى معاني الكلمات المطلوبة من خلال محركات البحث.

من اللغات الشائعة المتعلقة بخصوصية بنية وتركيبة وهيكلية المعلومات، وتصف ترابط الكلمات والمفردات مع بعضها هي لغة XML وهي اختصار Extensible Markup Language التي تم اعتمادها في تصميم مواقع الإنترنت، بحيث توفر المرونة والديناميكية في الوصول إلى جذور المعلومات المخزنة المترابطة، بدلاً من لغة HTML التي تستخدم لعرض المعلومات فقط على مواقع الإنترنت دون إعطائها صفة المرونة والديناميكية لتركيبة المعلومات والبيانات فيها.

Semantic Web هي رؤية جديدة في عالم الإنترنت تهدف إلى جعل المعلومات المخزنة مفهومة ومقروءة بشكل واضح من قبل المستخدمين والحاسوب معًا، لذلك تم استحداث لغة جديدة متوافقة مع لغة XML تسمى لغة OWL وهي اختصار Web Ontology Language، تهدف بشكل أساسي إلى جعل المعلومات المخزنة في مواقع الإنترنت قابلة للقراءة بالشكل الصحيح من قبل الحواسيب، وذلك من خلال الإمكانيات المرنة والديناميكية المتوفرة فيها، الخاصة في بناء هيكلية تنظم وتصف المعلومات والبيانات وتربطها مع بعضها في مواقع الإنترنت، ما يسهل الوصول إلى المعلومات المطلوبة من قبل المستخدمين في مواقع البحث.

لذلك، يتم حاليًا إعداد دراسات مستفيضة متعلقة في Semantic Web Ontology توضح فيها كيفية بناء هيكلية المعلومات وتنظيمها وقراءتها من قبل الحاسوب لضمان الوصول إلى المعلومات المطلوبة من قبل المستخدمين بالشكل الصحيح عند البحث عنها في مواقع الإنترنت.

* عضو هيئة تدريس- فرع طولكرم

اقتصاد

لماذا يتجه طلبة الثانوية العامة للتخصصات المالية والاقتصادية؟

بديا - ينابيع - محمود فتحي - يتوجه في السنوات الأخيرة الطلبة الفلسطينيون في مختلف الجامعات الوطنية إلى التخصصات المتعلقة بالتسويق وإدارة الأعمال والإدارات المالية وغيرها من التخصصات ذات العلاقة، وذلك رغم أن السوق أصبحت تعاني من تخمة في خريجي هذه التخصصات، ولا توجد أية إحصاءات تشير إلى حجم حاجة السوق لهذه التخصصات.

المختصون يؤكدون أنه يجب العمل على تحديد التخصصات المطلوبة ودفع الطلبة نحوها وعدم التركيز على تخصصات بات تخرج جيوشا من العاطلين عن العمل، وفي هذا السياق يرى محاضر الاقتصاد في جامعة بيرزيت نصر عبد الكريم، أن الطالب يتخرج في الثانوية العامة ولا يملك القدرة الحقيقية على اتخاذ القرار، بل إنه لا يملك القدر الكافي من الوعي والنضج الفكري الذي يمكنه من تحديد مستقبله واختيار التخصص الذي يناسبه، فيتيه بين رأيه الذي لا يستند إلى مقومات ومعرفة

سابقة، وبين آراء المحيطين حوله الذين يقدمون اقتراحاتهم بناء على أهوائهم وتوجهاتهم، وحينها تتولد القناعة لدى الطلبة وذويهم بأن يتجهوا نحو التخصصات التي تتيح لهم مساحة واسعة في سوق العمل ليتمكنوا من بناء مستقبلهم بشكل أفضل والعيش بكرامة.

ويضيف: بما أن الدراسات المالية والإدارية هي الأكثر حداثة وتدخل في مجالات الحياة المختلفة وفرص العمل فيها أكثر، فإننا نرى الأعداد الكبيرة من طلبة الجامعات الذين يتجهون نحوها، كما يجب ألا ننسى أن تراجع القيمة الاجتماعية للمعلم ساهم بشكل أكبر في توجيه الطلبة لهذه التخصصات والقيمة الاقتصادية له باتت ضعيفة جدًا.

في السياق ذاته، يرى د. أمجد القاضي رئيس قسم التسويق في جامعة القدس المفتوحة، أن هناك ثقافة مانعة في المجتمع لدى أهالي الطلبة، بحيث إنهم لا يشجعون أبناءهم على التخصصات المهنية والصناعية أو التمريض والطب والهندسة، وغيرها الكثير من العلوم التطبيقية التي عادة ما تحتاج إلى استعداد ومثابرة ومعرفة واطلاع، وبالتالي، لا يبقى فعليًا من الخيارات سوى الدراسات التربوية أو العلوم المالية والاقتصادية.

ويشير القاضي إلى أنه من الأسباب الكامنة نحو توجهات الطلبة نحو العلوم المالية والاقتصادية سهولة هذه التخصصات مقارنة بالعلوم التطبيقية، كما أن هذه التخصصات أكثر حداثة من التخصصات الأدبية والتربوية، إضافة إلى الآمال الكبيرة التي يتمناها أبناؤنا الفلسطينيون بأن تكون هناك مؤسسات فلسطينية تحتضنهم وترعى مصالحهم، ويكون الاستقرار السياسي حاضنة الاستقرار الاقتصادي.

إلى ذلك، يرى رئيس قسم التدريب في مؤسسة شركاء في التنمية المستدامة (PSD) حسن فتحي، أن الموارد في فلسطين شبه معدومة، ولا نملك فعليًا إلا الموارد البشرية، ويجب علينا أن نعمل على تهيئة هذه الموارد وتوجيهها بشكل أفضل، ولاستغلال الطاقات الكامنة في الموارد البشرية، ومنها فئة الشباب، وعلينا توجيه الطلبة في الثانوية العامة لتخصصات جامعية بناء على مهاراتهم التي يمتلكونها وميولهم المستقبلي.

ويضيف أن الجامعات تخرج في كل عام أعدادًا هائلة في كافة التخصصات، وبما أن القطاع العام لا يستحدث وظائف كثيرة والقطاع الخاص لا يطرح أي استثمارات جديدة، إذًا، سيزيد عدد العاطلين عن العمل وسيعانون من البطالة الانتقالية فترة الانتظار، فضلاً عن أن التوجهات نحو التخصصات التطبيقية ضئيلة مقارنة بغيرها من العلوم، كما لا ننسى سياسات الاحتلال التي تعمل على تقويض الاقتصاد الوطني ومحاصرته بكل الوسائل، فيبقى العمل محدودًا والشواغر الوظيفية مع طول المدة أصبحت تتضاءل شيئًا فشيئًا.

هل يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الاحتلال؟

اقتصاد

الخليل - ينابيع - آية السيد أحمد - يرى خبراء ومفكرون أن التنمية الاقتصادية في فلسطين يصعب تحقيقها في ظل الاحتلال، إلا أن هناك أيضًا واجبًا وطنيًّا وسياسيًّا ومتطلبات اقتصادية يجب العمل على تلبيتها لمواصلة وجود اقتصاد فلسطيني قادر على تحمل أعباء الدولة عند إنشائها، وهنا تحدث لـ «ينابيع»، عدد من ذوي الاختصاص في هذه المجال، مؤكدين أنه يصعب الحديث عن تنمية اقتصادية في ظل الاحتلال، ولكن يجب دعم المشاريع الصغيرة.

ويجمع الخبراء على أنه رغم صعوبة إحداث التنمية الاقتصادية في فلسطين في ظل الاحتلال، إلا أنه يجب التركيز على المشاريع الاقتصادية المتوسطة والصغيرة لإحداث التنمية، لأن التجربة علمتنا أن الاحتلال عادة ما يستهدف المشاريع الاقتصادية الكبرى لتدمير الاقتصاد الفلسطيني، في حين يفشل دائمًا في استهداف المشاريع الصغيرة، وتبقى حية رغم كل المعيقات.

وفي هذا السياق، يرى الدكتور سهيل سلطان أستاذ إدارة الأعمال والاقتصاد في جامعة بيرزيت، أن التنمية الاقتصادية تعني تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية، أي أنها هي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة، وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة.

ويضيف د. سلطان أنه عند النظر والتمعن في متطلبات التنمية الاقتصادية في فلسطين، نجد أن بعضها هي متطلبات داخلية

يمكن التحكم بها والعمل على توفيرها إذا تحققت النية الصادقة لذلك، وهذه المتطلبات هي: التخطيط ومدى توفر البيانات والمعلومات اللازمة، وجودة عالية للإنتاج، ووجود التكنولوجيا الملائمة للعملية الإنتاجية، وتوفير الموارد البشرية المتخصصة، ووضع السياسات الاقتصادية الملائمة، ونشر الوعي التنموي بين المواطنين، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والمشاركة المجتمعية في عملية التنمية، إلا أن هناك متطلبًا واحدًا خارجيًّا وهو السيطرة، أي توفير الأمن والاستقرار اللازمَين.

ويشير د. سلطان إلى أنه نتيجة لعدم توفر الحد الأدنى من المتطلبات اللازمة للتنمية، يصعب الحديث عن إمكانية خلق تنمية اقتصادية في فلسطين في الوقت الحاضر.

في ذات السياق، يقول د. باسل النتشة عميد كلية التمويل والإدارة في جامعة الخليل، إن «معظم المنظرين في التنمية الاقتصادية يقولون لا تنمية مع الاحتلال باعتبار الاحتلال وضعًا غير طبيعي يعيق جهود التنمية الاقتصادية، لأن التنمية جهد قسري مخطط له والاحتلال يعيق التخطيط».

ويضيف: «هناك ثلاثة معيقات للتنمية الاقتصادية في فلسطين، هي وجود الاحتلال، وعدم وجود حدود اقتصادية لفلسطين مع الدول المجاورة، وأن الاقتصاد الفلسطيني خاضع لبروتوكول باريس الاقتصادي، إلا أن هناك بعض الجوانب المتعلقة بنا كفلسطينيين بعيدًا عن الاحتلال، كعمل تسهيلات لخلق شركات جديدة، وتشجيع المبدعين والمنتجين المحليين وتقليل البطالة وخلق فرص عمل، وإجراء تسهيلات على القروض الاستثمارية وإيجاد مصادر تمويل للمشاريع الناشئة ولبرامج التوظيف ولدعم الرياديين، فعلى سبيل المثال، تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (98 %) من شكل اقتصادنا الفلسطيني، إلا أن التشريعات الفلسطينية أعطت تسهيلات للشركات التي رأس مالها أكبر من (200) ألف دولار، وبذلك حرمنا 98 % من الاقتصاد الفلسطيني من هذه التسهيلات التي لا علاقة للاحتلال بها.

كما أكد على أهمية الإرشاد والتوجيه لأصحاب الأعمال الفلسطينية في إيجاد التنمية الاقتصادية ومحاولة إيجاد تمويل لإقامة مشاريع تنموية.

ويختم النتشة حديثه بالتأكيد أن هناك مشكلة حقيقية تتمحور في قسمين: الأول له علاقة بالاحتلال والحدود والبروتوكولات السياسية، والثاني يتعلق بالجانب الفلسطيني وغير مرتبط بالاحتلال كالتسهيلات والتشريعات وتشجيع الشركات والاستثمار والشراكة بين القطاعين العام والخاص والجامعات.

إلى ذلك، يرى رجل الأعمال ووزير الاقتصاد السابق أ. كمال حسونة، أن ظروف تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين صعبة، ويقول: «نحن مجبرون للسعي نحو تحقيق التنمية الاقتصادية من أجل الحد من العديد من المشاكل الاقتصادية، فهناك الكثير من المشاريع تم تأسيسها في السبعينيات والثمانينيات وما زالت ناجحة، كما أن هناك أيضًا مشاريع في التسعينيات وفي السنوات الأخيرة وتسهم في الدخل الفلسطيني، فنحن لا يوجد لدينا خيار سوى متابعة وتشجيع المستثمرين لإنشاء المشاريع التنموية من أجل زيادة فرص العمل وزيادة الدخل القومي».

من جانبه، يشير د. ماجد ملحم عضو هيئة تدريس في فرع جامعة القدس المفتوحة بالخليل، إلى أن السلطة الوطنية حاولت منذ قيامها إحداث تنمية اقتصادية في فلسطين، لكن عملية التنمية تعرضت للعديد من المصاعب والمعوقات التي حالت دون استمراريتها، وحدت من نتائجها وأثرت سلباً على مستوى المعيشة لمعظم السكان، وذلك لعدم الاستقرار وسيطرة السلطات الإسرائيلية على مكونات الاقتصاد وضرب عناصر البنية التحتية والمرافق العامة».

ويضيف أنه من الصعب جدًّا قيام تنمية اقتصادية شاملة في الأرض الفلسطينية في ظل الوضع السياسي السائد واستمرار السيطرة الإسرائيلية على كل مكونات ومقومات الاقتصاد الفلسطيني والتحكم في الموارد الطبيعية والاقتصادية وسيطرته على الحدود، وبناء عليه، وفي ظل عدم إمكانية إحداث تنمية اقتصادية في ظروفنا الحالية، يمكن لنا إحداث نمو اقتصادي من خلال الاعتماد على الموارد المتاحة التي لا تتأثر بالسياسات الإسرائيلية، وذلك من خلال إقامة مشاريع صغيرة وخاصة الزراعية بكافة أنواعها (حيوانية ونباتية)، وباختصار، ما دامت هناك تبعية، فلن تتم عملية التنمية في فلسطين.

الاستثمار في التعليم:
أين نحن من ذلك في تعليمنا العالي؟

د. محمد أحمد شاهين*

منذ نشأة أولى مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني، واجه قطاع التعليم العالي كأحد القطاعات الحيوية في فلسطين عقبات كبيرة ومتعددة أساسها واقع الاحتلال وممارساته، إلا أنه ساهم في تلبية احتياجات الأجيال الشابة لمواصلة التعليم وتحمل مسؤولية تزويدهم بفرص الدراسة في فلسطين بعد أن حرموا من فرص الدراسة في الخارج. ومع ذلك، يسود حالياً إجماع على أن الضغوط الديموغرافية والسياسية والمالية تشكل عبئا إضافياً على هذا النظام، يضاف إليها غياب التحديد السليم للأولويات، والسياسات والاستراتيجيات الفاعلة ضمن خطة وطنية للنهوض بقطاع التعليم العالي في فلسطين.

لقد اعتمد الفلسطينيون عبر تاريخهم الطويل على الموارد البشرية، وخاصة العقل البشري، للمحافظة على بقائهم وتطورهم كشعب حيوي تحت الاحتلال الإسرائيلي وفي الشتات، فحافظوا على التزام عميق وراسخ بالتعليم باعتباره مصدراً رئيساً للإحساس بالقيمة الذاتية ومصدراً للأمن الفردي والجماعي سواء تحت الاحتلال أو في الشتات. وتكمن أهمية التعليم العالي في الأراضي الفلسطينية في اعتباره وسيلة لمكافحة الفقر، وترسيخ الوطن والهوية الفلسطينية، إضافة إلى دوره في جسر الهوة بين فئات المجتمع بغض النظر عن خلفياتهم الاقتصادية أو الاجتماعية». وقد أصبح الإيمان لدى الفلسطينيين بأن التعليم ضرورة لكل مواطن إضافة إلى كونه حقا من حقوقه، وهو ضمانة للصمود والتحرر في ظل نقص الموارد والإمكانات، وأن المصلحة العامة للوطن تقتضي الاهتمام بالتعليم للجميع فقراء كانوا أم أغنياء، ولا يسمح وطنياً أو قانونياً أو تربوياً أن يحرم أي فلسطيني من التعليم لأسباب مادية.

وقد أقيمت غالبية مؤسسات التعليم العالي المتواجدة في فلسطين في ظل ظروف صعبة كتعبير عن الإرادة والالتزام، وبمبادرات من قبل أفراد وجماعات، وسعت مؤسسات التعليم العالي إلى مواجهة القمع والظلم الذي أوقعه الاحتلال عن طريق تلبية احتياجات الأجيال الشابة المتزايدة على التعليم، وتوفير فرص الدراسة لهم في فلسطين بعد أن حرم العديدون منهم عنوة من فرص الدراسة في الخارج، أو أصبحت صعبة المنال لظروف أمنية أو اقتصادية.

ويتكون قطاع التعليم العالي الفلسطيني من (50) مؤسسة تعليمية/ تدريبية ما بعد الثانوية، تمنح شهادات تتراوح من الدبلوم المتوسط حتى الدكتوراه، وتشمل هذه المؤسسات (15) جامعة منها جامعة واحدة للتعليم المفتوح، و(14) كلية جامعية، و(21) كلية مجتمع. إن أغلبية هذه الجامعات هي جامعات عامة (غير ربحية)، واثنتين منها حكومية وثلاثا خاصة (تهدف للربح) بشكل عام، تتبع هذه المؤسسات النمط التقليدي الكلاسيكي في التعليم الجامعي، ما عدا جامعة واحدة تتبع نظام التعليم المفتوح. وتقدم هذه المؤسسات التعليمية بكافة أشكالها ومستوياتها الخدمات التعليمية لما يقارب (213,973) طالبا وطالبة خلال العام الدراسي 2010/2011، والأعداد في تزايد مطرد.

وتعدُ الجامعات الفلسطينية فتية وفق المعايير الدولية، فلم يمر على إنشاء أقدمها سوى ثلاثين عاماً، فيما أقيمت أحدثها قبل أقل من عامين فقط. وقد شهد نظام التعليم العالي بمجمله تحولات كبيرة في أعقاب حرب حزيران/ يونيو 1967. فقد حدث انتشار واسع أولاً في مجال كليات المجتمع (سنتين بعد إنهاء الدراسة الثانوية)، ثم استمر مع تأسيس الجامعات الفلسطينية الرئيسة بدءاً من عام 1971، حيث كانت كل واحدة من هذه الجامعات، ومنذ البداية، نتاجاً لمبادرة خاصة غير ربحية وغير حكومية. لذا، يعتبر التعليم العالي الفلسطيني فريداً من نوعه في هذا الخصوص سواء في منطقة الشرق الأوسط أو في معظم أنحاء العالم حيث تكون المؤسسات الحكومية هي القاعدة، بينما في الواقع الفلسطيني كانت البنية غير الربحية وغير الحكومية للجامعات الفلسطينية هي إحدى سماتها المميزة.

وأوضحت العديد من الدراسات أن التعليم العالي يعاني من مشكلتين أساسيتين مرتبطتين ببعضهما، تتعلق الأولى بالتمويل والأخرى بنوعية التعليم العالي. إذ إن مؤسسات التعليم العالي تواجه عجزاً في ميزانياتها، لكنها لا تستطيع زيادة إيراداتها من خلال رفع أقساط الطلبة كون المجتمع الفلسطيني مجتمعا فقيرا لا يحتمل ارتفاعا في أقساط التعليم، ولا هي وفرت مصادر دخل ذاتية مساعدة، ولم تقدم لها أية موازنات تذكر من الحكومة الفلسطينية أو أي جهة مانحة خارجية. وهذا بالضرورة سيؤدي إلى تراجع في موازنات التطوير والتحديث، وعزوف عن الاستثمار في البحث العلمي والاهتمام بالجودة، وتباطؤ في التجاوب مع مطالب العاملين والابقاء على رواتب الهيئة التدريسية متدنية مقارنة بنظيراتها في المحيط المجاور، وما ينتج عنه من هجرة للكفاءات من المؤسسات التعليمية إلى وظائف في القطاع الخاص أو حتى الحكومي أو مؤسسات تعليمية خارجية، تؤمن إغراءات مادية أكبر. وكل ذلك ينعكس سلباً على نوعية التعليم العالي في فلسطين، فيبرز السؤال البديهي: **هل الدجاجة من البيضة، أم البيضة من الدجاجة؟**

ترجع الدراسات العجز المالي المتراكم للجامعات الفلسطينية إلى عدم وجود سياسة تمويل واضحة للتعليم العالي منذ نشأته، فاعتمد في بداياته على مساعدات منظمة التحرير التي قلت بعد تعرض المنظمة لأزمة مالية نتيجة حرب الخليج وحرب العراق. كما أشارت الدراسات إلى أن الدولة أو الحكومة لم تضع الإستراتيجيات المناسبة والمتكاملة التي تضمن الحوكمة والتمويل والتطوير لدعم قطاع التعليم العالي، مشيرة إلى أن هذا القطاع بقي إلى حد كبير يسعف نفسه بنفسه.

وكانت مساهمة السلطة الوطنية في دعم موازنات الجامعات عن طريق إقرار وزارة المالية عام 2002 مبلغ (20) مليون دولار سنوياً لدعم ميزانية الجامعات، لكن هذه المساعدات بدأت تقل تدريجياً إلى أن توقفت عن الوصول رغم خفضها إلى (20) مليون شيقل، بتبريرات مرتبطة بالأزمة المالية للحكومة التي

شملت كافة مؤسسات السلطة. وتقدم بعض الدول العربية والأوروبية والجهات المحلية مساعدات محدودة وغير منتظمة سواء أكانت مالية أم إنشاء مبان جامعية، وتمحورت مساعدات الصناديق والبنوك الإسلامية والعربية واللجنة السعودية في تقديم مساعدات للطلبة عبر صندوق إقراض الطالب الجامعي، إذ بلغ مجموع هذه المساعدات الطلابية في الجامعات الفلسطينية (184) مليون دولار استفاد منها حوالي (500) ألف طالب وطالبة، على مدى الاثنتي عشرة سنة الماضية.

وتبلغ ميزانيات الجامعات السنوية في حدود (200) مليون دولار، (71 %) منها من مصروفات هذه الجامعات مخصصة لرواتب للموظفين، بينما (29 %) المتبقية فقط هي للمصاريف التشغيلية. وتمثل الرسوم الدراسية المصدر الأساسي لتمويلها (حوالي 79 % منها)، إضافة لمساعدات الحكومة المحدودة وغير المنتظمة باعتبارها لم تصرف منذ عدة سنوات. ويؤدي تأخر صرف مخصصات الجامعات وعدم وجود مصادر دعم بديلة إلى نقص وعجز دائم في تغطية مصاريف الجامعات يقدر بنحو (70) مليون دولار سنوياً. ويرجع د. عليان الحولي في ورقة له «حول تمويل التعليم العالي الفلسطيني» أسباب الأزمة المالية في الجامعات الفلسطينية إلى عدة أسباب، منها: توقف الدعم المالي الخارجي (الأوروبي) في الفترة الأخيرة، وعدم استلام الجامعات مخصصاتها من ميزانيات السلطة الوطنية، وانخفاض سعر الساعة المعتمدة (عدم كفاية الأقساط الجامعية)، وتراكم عجز مالي لسنوات متتالية، وكثرة الاعفاءات الطلابية من الرسوم الدراسية، وعدم وجود استثمارات وعوائد ذاتية للجامعة.

ولا بد أيضاً من التأكيد على بعض المؤشرات العامة وذات العلاقة للتعليم العالي الفلسطيني، والمتمثلة في غياب خطة وطنية شاملة للتعليم العالي تشمل آليات التمويل لمؤسسات هذا القطاع الحيوي والمهم، وتراعي واقع الطلبة واحتياجاتهم لاستمرار مسيرتهم التعليمية كحق رئيس من حقوقهم، وتراكم عجز مالي لسنوات في الجامعات الفلسطينية، وعدم وجود استثمارات وعوائد ذاتية للجامعات، تضع قيوداً على المنح الداخلية التي تقدمها الجامعات، وتكرار حدوث إضرابات وتعليق دوام متكرر للعاملين في مطلع كل عام دراسي في معظم الجامعات الفلسطينية، مطالبين بعلاوات لغلاء المعيشة وبديل عن التذبذب الكبير في أسعار صرف العملات، إضافة إلى إضرابات واحتكاكات بين الطلبة والإدارة في مطلع كل فصل دراسي في معظم الجامعات بسسبب قيام إدارات الجامعات برفع الرسوم الدراسية، ومطالبة الطلبة بما عليهم من التزامات سابقة. كذلك فإن أعداد الطلبة في الجامعيات يزداد سنوياً بنسبة تصل إلى أكثر من (20 %)، ويزداد بالتالي عدد الطلبة

د. محمد شاهين

المحتاجين نتيجة للواقع الاقتصادي وظروف الحصار إضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة، ناهيك عن الارتفاع الملحوظ في فاتورة التعليم العالي في فلسطين.

وفي الجانب الآخر للصورة، فإن فاتورة التعليم العالي في فلسطين قد ارتفعت في السنوات العشر الماضية وما زالت، وبصورة ملحوظة وغير متوافقة مع الارتفاع في معدلات الدخل للفرد أو الأسرة الفلسطينية، حيث إن القسط السنوي للطالب الجامعي يتراوح بين (600 - 3000) دينار بحسب الجامعة والتخصص ونوع الالتحاق (عادي أو موازي؟!). علماً أن هذه المبالغ تشكل أقل من (20 %) من التكلفة الإجمالية السنوية للطالب الواحد، وباعتبار المصاريف الأخرى المرافقة من سكن ومواصلات وأكل وشرب ولبس..، فإن المعدل السنوي لمصروف طالب واحد يدرس في إحدى الجامعات الفلسطينية ويسكن بعيداً عن أسرته يصل إلى (5500) دينار سنوي، وهذا يعادل (82 %) من معدل الدخل السنوي للأسرة الفلسطينية البالغ حوالي (6720) ديناراً، بحسب الإحصاءات الفلسطينية الرسمية. فماذا تفعل الأسر التي لديها ابنان أو أكثر في مرحلة التعليم العالي، أو قل ماذا ستفعل الأسر التي لم تحلم يوماً بمتوسط الدخل هذا أو حتى بقريب منه؟!

فالإحصاءات لدى الوزارة، تفيد بأن (26 %) من الطلبة في مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني يحتاجون للمساعدة من خلال صناديق الإقراض بنسبة (100-75) % من قيمة القسط، و(63 %) بحاجة لمساعدة بين (75-25) % من قيمة القسط، و (11 %) فقط لا يحتاجون للمساعدة، وذلك في الضفة الغربية.

أما في قطاع غزة، فإن (46 %) من الطلبة يحتاجون قروضاً بنسبة بين (75-100) % من رسومهم الجامعية، و(53 %) بين (25-72) %، و (1 %) فقط لا يحتاجون للمساعدة. كما أن نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية حوالي (22 %) تتوزع بواقع (17 %) في الضفة و(30 %) في غزة، وتصل إلى حوالي (46 %) بين خريجي التعليم العالي.

وسلعة تباع وتشترى تتعارض حتى مع النظرة البراغماتية بالأخذ بالاقتصاد المعرفي واعتبار المعرفة سلعة، لأن التعليم أوسع من المعرفة وهو يرتبط بالتربية والسياسة والأمن والاقتصاد، فإتاحة التعليم لأكبر عدد من المؤهلين والقادرين يعني تأهيل أكبر عدد من أفراد المجتمع للإنتاج المعرفي والمساهمة في بناء الاقتصاد ومنه الاقتصاد المعرفي. وكل ذلك يدعو إلى ضرورة إعادة صياغة للسياسات التعليمية بكافة مستوياتها منذ ما

وبين هذا الواقع وذاك، رأى بعض المسؤولين أن الحل في خصخصة مؤسسات التعليم العالي، خاصة بعد أن سحبت السلطة الوطنية الفلسطينية يدها من المسؤولية تجاه هذا القطاع منذ عام 1994، وأعطت الأولوية في مسؤولياتها لقطاعات أخرى، والمؤشرات على ذلك عديدة وموثقة. والقول هنا: إن فكرة خصخصة التعليم أخطر وأكثر تعقيداً مما تبدو في ظاهرها، فالنظر إلى التعليم كسلعة تخضع لقوانين العرض والطلب،

قبل المدرسة وحتى انتهاء كل المراحل الجامعية، ومن منطلق أن التعليم ضرورة اجتماعية وإنسانية وليس سلعة، والسعي نحو تحقيق متطلبات الجودة من خلال إتاحة التعليم للجميع، فالجودة لا تتوافق مع اقتصار التعليم على فئة أو جماعة، لكنها حسب معايير الجودة الحديثة تعني مجانية التعليم، أو على الأقل إتاحته أمام أكبر عدد ممكن من الراغبين والمؤهلين له لخلق مجتمع الكفاءة والجدارة القادر على المنافسة في ظل

متغيرات العصر.

ويؤشر الكثيرون نحو دور القطاع الخاص في المساهمة في تطوير المنظومة التعليمية ورعايتها، فيراه البعض في خصخصة مؤسسات التعليم، ويطبق في بعض الدول في إطار محدود ضمن واقع الخدمات العامة في مجال التعليم، بينما تلتزم الدولة بالإشراف والمراقبة، أي أن يقترن تخصيص التعليم بمظلة للنظام والدولة تضفي نوعاً من التوجه الوطني ويبقى للدولة مسؤولياتها والتزاماتها ضمن إطار للخصخصة متدرج وانتقائي. إن دور القطاع الخاص ليس موضع الخلاف، بل ماهية هذا الدور وإطاره، فالواقع الفلسطيني يقتضي أن يكون للقطاع الخاص دوره بل مسؤوليته نحو مؤسسات التعليم ليس في إطار الخصخصة، إنما في إطار المسؤولية المجتمعية لهذا القطاع وحتى للأفراد من خلال دعم مؤسسات التعليم ومشاركة الدولة في تحمل جزء مناسب من نفقات التعليم العالي وتطوير مؤسسات التعليم ضمن هذه المسؤولية. فالمصلحة مشتركة ومتبادلة، وما مخرجات مؤسسات التعليم إلا مدخلات لمكونات القطاع الخاص خاصة الموارد البشرية منها، وحتى قطاعات العمل العام التي تتميز خدماتها بالطواقم البشرية التي تديرها وتعمل فيها فينعكس أداؤها بشكل مباشر على القطاع الخاص وأدائه واستقراره ونموه واتساعه.

إن المعادلة تؤشر نحو إجابة واحدة للسؤال المطروح، عنواها مسؤولية الدولة ممثلة بالحكومة التي ارتضت لنفسها أن تدير الوضع الفلسطيني في هذه الظروف والمعطيات والمحددات، وليس المقصود أن تكون ميزانية الجامعات جزءًا من ميزانية الحكومة، أو أن يكون التعليم مجانياً، أو أن يتحمل ولي أمر الطالب وأسرته المثقلة بالأعباء مسؤولية الاختلال في المعادلة، أو أن يفكر أي كان أن الحل في التقشف والتسويف والمماطلة والاحتكاكات المتكررة مع العاملين أو الطلبة التي تضطر لها إدارات الجامعات، وتكون على حساب الطالب ومستقبل هذا الوطن وقضيته. إن على الدولة أو الحكومة أن تضع الإستراتيجيات المناسبة والمتكاملة التي تضمن الحوكمة والتمويل والتطوير لدعم قطاع التعليم العالي، بدلاً من أن يبقى هذا القطاع يسعف نفسه بنفسه، وبحجة توجه السلطة إلى بناء أجهزة إدارية ووزارات متعددة ومحافظات لتعبئة الفراغ الناتج عن انسحاب الاحتلال الإداري من الضفة الغربية.

ولا بد من اتباع سياسات جديدة للتمويل من أجل الوصول إلى منهجية مستقرة لتمويل الجامعات بطريقة تنسجم مع فلسفة وأهداف الدولة، كمعظم حكومات العالم التي تخصص جزءًا من ميزانياتها لدعم نظام التعليم العالي بأشكال مختلفة بشرط التركيز على التخصصات التي تتوافق مع متطلبات سوق العمل الفلسطيني والتحسين في نوعية التعليم لديها.

وهذا يستدعي أن نقر بحاجة التعليم العالي الفلسطيني إلى مصادر دعم مالي مستقرة وكافية، خاصة في مجال قروض ومساعدات الطلبة، ودعم الجودة والبحث العلمي والتميز والإبداع، والاعتماد بالدرجة الأولى على مقدرات ذاتية تتمثل في ممارسة حقه للمسؤولية المجتمعية للمؤسسات والشركات والأفراد، جنباً إلى جنب مع اعتماد ميزانية كافية مخصصة للتعليم العالي من الحكومة، لتضمن شفافيته واستقلاليته واستمرارية لمصادر الدعم، فالتعليم لا يكون مشروطاً ولا مقيداً. هذا بالإضافة إلى وضع آلية لاستجلاب منح ومساعدات إضافية خارجية أو طوعية من جهات محلية. وكل ذلك يؤشر إلى الحاجة لإنشاء صندوق وطني للتعليم العالي يسهم في التمهيد لصياغة خطة وطنية شاملة للتعليم العالي الفلسطيني. ويترافق ذلك مع وضع آلية واضحة وتصور عادل للأقساط الجامعية، والاهتمام بالشفافية كالمساءلة القانونية والنزاهة والديمقراطية في كل مؤسسات التعليم العالي، والشجاعة في الأداء والالتزام.

فالمعادلة إذاً لا ينطبق عليها التساؤل المطروح، بل إنها المسؤولية للقيادة، والمسؤولية المجتمعية، والشراكة الحقيقية، والتواصل والاتصال السليمين، والحس الوطني الذي أتوقعه عند الجميع ولا أشكك فيه، إنها الإدارة والإرادة التي لا بد أن تكون.

وأخيراً، فإن التعليم كان وما زال وسيبقى أداة التطوير الرئيسة لمقدرات الشعوب البشرية والاقتصادية، وقد أظهرت كل التجارب الحية أن هذا الدور للتعليم لن يكون فاعلاً إلا من خلال التوسع فيه عبر إتاحته لكل الراغبين والمؤهلين له دون أية قيود أو عراقيل مادية أو اجتماعية تحول دون الالتحاق به. كما أن الدعوة إلى دولة مخففة حسب مفهوم الخصخصة كأحد مظاهر العولمة خاصة في مجال التعليم، قد يؤدي إلى اتساع قاعدة الفقراء والمهمشين التي ستنتج عن تنازل الدولة عن كثير من الخدمات للحد من الإنفاق، وسيفضي ذلك إلى نشوء طبقات في المجتمع وإشكالات اجتماعية قد تتحول إلى اضطرابات وعنف، وعندها ستضطر الدولة للتدخل بقوة لحفظ الأمن والنظام، وهذا يعني تخفيف قبضة الدولة على الاقتصاد وإطلاقها لحفظ النظام.

* عميد شؤون الطلبة في جامعة القدس المفتوحة

اقتصاد

أزمة العمل الفلسطيني

أيمن هشام عزريل*

الحديث عن أزمة العمل الفلسطيني ليس جديدًا، وليست محاولات الإجابة على الأسئلة التي تطرحها الأزمة ومعالجتها جديدة.

بالنظر إلى الاقتصاد الفلسطيني، نجده اقتصادًا محاصرًا، وتابعًا للاقتصاد الإسرائيلي، إضافة إلى كونه اقتصادًا استهلاكيًّا يعاني الكثير من العجز في الميزان التجاري مع إسرائيل، حيث تشكل التجارة الخارجية معها حوالي 90 % من التجارة الفلسطينية.

تتراوح الأعمال التي يمتهنها الخريجون العاطلون عن العمل بين العمل في الأسواق عبر امتلاك بسطات لبيع الخضار والملابس ومواد التجميل، وحتى العمل في مجال نقل البضائع بواسطة "التك تك".

وما يدلل على حجم مشكلة الخريجين الجامعيين العاطلين عن العمل، تقدّم آلاف الخريجين والخريجات للامتحان التحريري للوظائف التدريسية المتوافرة في وزارة التربية والتعليم العالي في التخصصات كافة، علماً بأن عدد الوظائف الشاغرة محدود.

ونظرًا لتحول أزمة الخريجين الجامعيين العاطلين عن العمل، إلى هاجس يقض مضاجع العائلات، حرم الكثير من الخريجين الجامعيين من المنافسة على الوظائف العامة والحصول على فرص عمل تتناسب مع شهاداتهم الجامعية، وقد دعي إلى هبة عربية لمساعدة الإنسان الفلسطيني وتعزيز صموده.

وعند الحديث عن هذه الأزمة المالية العالمية، فلا بد من الإشارة إلى عدد من المسائل المهمة المرتبطة بالموضوع على النحو التالي:

- إن هذه الأزمة هي أزمة حقيقية بنيوية في الاقتصاد العالمي والاقتصاد الرأسمالي عمومًا، وهي ليست مجرد أزمة سيولة، بل هي أزمة اقتصادية أثرت في قطاعات الاقتصاد المختلفة.
- إن الأزمة أكبر مما يتصور بكثير، حتى إن بعض رجال الأعمال يقولون إن الدولار سينهار والمصارف لا تلتزم بدفع التزاماتها والأزمة في أميركا أكبر ما تسمعون بكثير.
- إن الاقتصادات الناشئة (ومنها الاقتصادات العربية) كانت أشد تأثرًا من الاقتصادات المتقدمة، فعلى سبيل المثال تأثرت البورصات في الصين بمعدل 21 %، وفي تركيا بمعدل 22 %، وفي روسيا بمعدل 16 %، وهكذا.
- إن هذا يعتبر سببًا كافيًا للدول الفقيرة والعربية والإسلامية لتعيد النظر في استثماراتها في أميركا وأوروبا، بل يستثمر في بلادها بهدف إحداث التنمية الاقتصادية، وهذا ينطبق أيضًا على الواقع الفلسطيني والمصارف الفلسطينية.
- إن الاقتصاد الفلسطيني وهو يعاني من شح في السيولة وضعف في التنمية لهو بأمسّ الحاجة إلى أن يتم استثمار مدخرات أهله بداخله دعماً للتنمية وتوفيرًا للسيولة، وإن هذه الأزمة تدق ناقوس الخطر وتهيئ الظرف لإعادة التفكير في موطن الاستثمار بحيث تعود الأموال إلى حضن الوطن، وهي أيضًا إشارة إلى ضرورة الرقابة المالية على المصارف الفلسطينية بحيث لا تصدر الأموال إلى خارج فلسطين.

إن غياب التواصل الجغرافي بين غزة والضفة، يحتاج إلى إستراتيجية جديدة يشارك فيها كل أطياف العمل السياسي والاجتماعي، والأصح أن يبحث الفلسطينيون عن سياسة وإستراتيجية جديدة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني.

إن الفلسطينيين يحتاجون إلى ربيع مختلف عن الربيع العربي، بحيث يحتاجون إلي إستراتيجية حقيقية لاستنهاض الوطنية الفلسطينية بعيدًا عن الأجندة غير الوطنية، إن الربيع الفلسطيني، لن يكون إلا عبر صياغة وامتلاك البرنامج السياسي الاقتصادي الاجتماعي المستند لمصالح الناس وحقوقها، وإيجاد البدائل الملائمة للاعتماد على الذات، بشرط إعادة النظر بصورة موضوعية في التجارب السابقة والاستفادة من الأخطاء.

* عضو هيئة تدريس في فرع سلفيت

زراعة

محدودية المصادر المائية بغزة تضع القطاع الزراعي في غياهب المجهول

خان يونس - ينابيع - رائد دحلان - يُعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية التي يعتمد عليها مواطنو قطاع غزة، إذ يوفر وظائف دائمة ومؤقتة لحوالي (40) ألف عامل بنسبة 13.4 % من العاملين بالفعل في قطاع غزة، منهم 3000 يعملون في قطاع الصيد البحري.

القطاع الزراعي يعاني من مشاكل عدة

وقد عانى قطاع الزراعة في قطاع غزة وما زال يعاني من العديد من المعوقات والتحديات، منها الحصار وإغلاق المعابر التي أدت إلى وقف حركة استيراد المستلزمات الإنتاجية مثل الأدوية الزراعية والأسمدة والحبوب والنايلون المستخدم في الدفيئات الزراعية، وإعاقة تصدير المنتجات الزراعية، وحرق الأراضي الزراعية بقرار الاحتلال الإسرائيلي في آب 2008، بتوسيع المنطقة العازلة على طول حدود قطاع غزة بعرض يصل إلى (500) متر، ليؤدي إلى مزيد من تراجع القطاع الزراعي، حيث حرم المزارعين من استغلال وزراعة حوالي (25) ألف دونم من أجود الأراضي الزراعية جنوب وشرق وشمال قطاع غزة.

وتعدّ محدودية المصادر المائية من أحد أبرز المعوقات التي تعيق تقدم القطاع الزراعي وتضع مستقبله في غياهب المجهول.

غزة.. من المناطق شبه الجافة

ويعد قطاع غزة من المناطق شبه الجافة، حيث تتساقط الأمطار متقطعة في فصل الشتاء ابتداءً من شهر أيلول وحتى نيسان، بمعدل سقوط يختلف من منطقة إلى أخرى، وتتراوح بين 230 ملم سنويًّا في منطقة رفح جنوبًا إلى حوالي 430 ملم في شمال قطاع غزة، كما أن المعدل السنوي في كامل محافظات غزة يصل إلى حوالي 330 ملم.

لذا، فإن المياه الجوفية تعاني من العديد من المشاكل نتيجة لاستنزاف الخزان الجوفي والاستخدام الجائر، ما أدى إلى جفاف عدد كبير من الآبار وتملح آبار أخرى، إلى جانب أنها غير كافية لسد الحاجة، وهي المصدر الوحيد لتلبية احتياجات محافظات غزة من المياه للاستخدامات المتعددة وأهمها الزراعة التي تأخذ نصيب الأسد من هذه المياه.

وقدر الطلب على المياه الزراعية في الوقت الحالي من 85-75 م3 لكل سنة تستخدم لري 170 ألف دونم من الأراضي الزراعية.

خطة لوقف التدهور

هذا هو الواقع المرير للمياه في قطاع غزة، وثمة خوف من زيادة تدهور القطاع الزراعي في المستقبل القريب، وللتخفيف عن المصادر المائية الطبيعية المتجددة، أقرت وزارة الزراعة بقطاع غزة ضمن خطتها الإستراتيجية العديد من الإجراءات، ونفذت العديد من المشاريع بالتعاون مع المؤسسات الدولية للمساهمة في الحد من هذا التدهور، كما بين ذلك **المهندس نزار الوحيدي** من وزارة الزراعة، منها مشاريع معالجة المياه العادمة واستخدامها في ري عدد من المحاصيل الزراعية التي لا تؤثر على صحة الإنسان نتيجة لريها بالمياه المعالجة، وإنشاء عدد من المصائد المائية لمياه الأمطار، إلى جانب حظر زراعة بعض المحاصيل التي تستنزف كميات كبيرة من المياه والتشجيع على زراعة محاصيل أخرى لا تحتاج إلى كميات مياه كبيرة، إلى جانب استخدام الطرق الحديثة في ري المحاصيل التي تقلل نسبة

الفاقد المائي، سواء بالتبخر أو الجريان، كما أكد أن لسكان قطاع غزة وثقافتهم دورًا كبيرًا في تحديد مستقبل الزراعة، فحينما نصل لمرحلة قبول السكان بالتحاليل والبيانات العلمية وشراء منتجات زراعية مروية بمياه معالجة، فإننا بالتأكيد سنصل إلى مرحلة مفصلية في المساهمة في حل جزء كبير من الأزمة المائية والمساهمة في نهوض القطاع الزراعي في قطاع غزة.

وتعتبر كل هذه إجراءات للحد من استنزاف المياه في قطاع غزة وتصويبًا لمستقبل الزراعة.

مياه مهدورة

كما أوضح **محمد أبو شمالة** مسؤول ضبط الجودة في مصلحة مياه الساحل بمحافظة خان يونس أن من أكبر المشاكل التي تواجههم في التصدي لنقص المياه في قطاع غزة ارتفاع نسبة المياه المهدورة، سواء أثناء عملية ري المحاصيل الزراعية باستخدام طرق تقليدية أو في الاستخدام المنزلي أو نتيجة لعدم كفاءة شبكات المياه، ما يؤدي إلى استنزاف الخزان الجوفي، موضحًا طرق مواجهة هذا النقص، ومنها حفر آبار جديدة وإعادة استخدام المياه العادمة بعد معالجتها، وتحلية مياه البحر.

ارتفاع كلفة إنتاج المحاصيل

ولهذا الواقع تداعياته على المزارع في قطاع غزة، الذي يُعد أهم لبنات القطاع الزراعي الأساسية، حيث أكد **المزارع محمد الأسطل** من محافظة خان يونس أن قلة مصادر المياه ونقص كمية الأمطار جعلت المزارع يعتمد بشكل أساسي على المياه الجوفية التي تستخرج من الآبار لري المحاصيل، إما بشرائها أو باستخراجها من بئر خاصة. وفي كلتا الحالتين، يؤدي هذا إلى ارتفاع قيمة كلفة إنتاج المحاصيل بشكل كبير، وخاصة المحاصيل الصيفية، وقد تصل في بعض الأحيان إلى أن قيمة بيع المحاصيل لا تغطي قيمة تكلفة الإنتاج أو أن تكون الأرباح قليلة جدًّا، ما أدى إلى عزوف عدد كبير من المزارعين عن زراعة أراضيهم.

كما أشار **المزارع أحمد جلاد** من محافظة خان يونس إلى أن الاعتماد الكلي على المياه الجوفية في ري المحاصيل إلى جانب ارتفاع كلفتها العالية يؤدي إلى جفاف بعض الآبار في بعض الأحيان، وإلى تملح المياه المستخرجة من الآبار، والاستمرار بري المحاصيل منها يؤدي إلى فقدانها العديد من صفاتها الغذائية، كما أنها تساهم في تقليل كمية إنتاج بعض المحاصيل، ما يؤدي في النهاية إلى ترك عدد من المزارعين أراضيهم دون زراعة لقلة العائد المادي لعملية زراعتها، وبالتالي استمرار تدهور القطاع الزراعي.

ويبقى مستقبل الزراعة في قطاع غزة ضبابيًّا لأنه سيظل رهنًا للعديد من العوامل أبرزها مدى توفر المياه اللازمة لري المحاصيل.

كذبة الطفل .. بيضاء

الخليل – ينابيع – آية السيد أحمد - يعاني الآباء في الكثير من الأحيان من مشكلة الكذب لدى أبنائهم، ويقفون حائرين أمام طريقة التصرف والسلوك السليم المتبع في تخليص الطفل من هذه الظاهرة.

حول هذه الظاهرة وأسبابها ودور الأسرة في الحد منها، يرى العديد من الأخصائيين النفسيين والأكاديميين في الصحة النفسية للطفل أنها ظاهرة عادية يجب التعامل معها بحكمة، فالكذب عند الأطفال سلوك طبيعي لمرحلة معينة، ولكن إذا زاد عن حده أصبح مقلقاً.

في هذا السياق، يوضح الأخصائي في تربية الطفولة ومنسق مركز مصادر الطفولة المبكرة وعضو هيئة تدريس غير المتفرغ في جامعة القدس المفتوحة أ. فايز الفسفوس، أن ظاهرة الكذب عند الأطفال تعتمد على المرحلة العمرية للطفل، فمرحلة ما قبل المدرسة يكون الكذب غالبًا له علاقة بسيطرة الخيال على الطفل كإحدى خصائص النمو للطفل وعدم قدرته على التمييز بين الواقع والخيال، وهو في هذه الحالة لا يمارس الكذب، وإنما يتصرف وفقًا لخصائص نموه في هذه المرحلة العمرية.

أسباب الكذب لدى الأطفال

يضيف الفسفوس أن الأطفال في هذه المرحلة يكون الكذب عندهم على شكل حذف المعلومات أكثر من تأليفها، ويكون كذبهم لإخراج أنفسهم من ورطة وليس لإيقاع غيرهم في ورطة، أما في نهاية مرحلة ما قبل المدرسة، فيفترض أن يكون الطفل فيها في مرحلة التمييز بين الواقع والخيال. يقول أ. الفسفوس: "في هذه المرحلة العمرية، يصبح الكذب مشكلة مرضية وتتطلب التدخل عندما يصبح هذا السلوك متكرراً ومستمراً، وهو يحدث في سلوكيات اجتماعية عديدة كالتخريب والسرقة وإشعال الحريق وغيرها".

إلى ذلك، تقول أخصائية نطق في الهلال الأحمر الفلسطيني والمركز التخصصي للبسمة والنطق أ. إلهام الراعي: "يلجأ الطفل للكذب نتيجة لعدم الثقة بالبيئة المحيطة والأهل سواء خوف من عقاب الأهل أو خوف من ردة فعل الأهل وعدم توصل وتفاهم الأب والأم إلى طريقة التعامل مع الطفل، ما يشعره بعدم الأمان والطمأنينة، لذا يلجأ الطفل للهرب من هذه الأسباب بالكذب".

كما أن للكذب عند الأطفال عوامل أخرى، كما يقول أ. الفسفوس: "هناك عامل الهرب من العقوبة عندما تكون العقوبة المترتبة على الفعل الحقيقي مهددة لكيان الطفل، وبفقد السند العاطفي والأمن يلجأ للكذب، وهناك عامل الشعور بالنقص بهدف التعويض وسط الأقران وخاصة الغرباء فيحاول الطفل تعويض النقص بالكذب، وعامل التعزيز، وهو أن يرضى أحد الوالدين أو كلاهما بتبريرات كاذبة للطفل عن أخطائه، وهم يعلمون أنها كذب أو يدفعونه لقول الكذب أمام المدرس حتى لا يقع عليه العقاب، كما يحدث أحيانًا تعزيز غير مقصود للكذب مثل تصديق الأب أو المدرس قول الطفل من عدم تحري الحقيقة وقبول عذره".

ويبين أ. الفسفوس أن الكذب عند الأطفال يأخذ أشكالاً مختلفة، ومن الممكن أن يتفاعل نوعان من الكذب أو أكثر فينتج شكل مركب للكذب، فمنها الكذب الخيالي الذي يبتدع الطفل فيها قصصًا ومواقف لا تنسجم مع الواقع، وكذب الالتباس، ويلجأ الطفل إليه من غير قصد عندما تلتبس عليه الحقيقة ولا تساعده ذاكرته على سرد التفاصيل، فيحذف منها ويضيف عليها بما يتناسب وإمكاناته العقلية، والكذب الإدعائي وكذب التفاخر ويلجأ إليه الأطفال بالمبالغة في مواضيعهم الحقيقية فيما يملكون أو ينتمون أو يعانون بهدف تعزيز المكانة ورفعها وسط الأقران، وفيه تعويض بالنقص، وهناك الكذب الدفاعي وهو أكثر شيوعاً بين الأطفال بهدف منع العقوبة، والكذب بالتقليد حيث يلجأ الطفل لتقليد المحيطين به والذين يتخذون هذا السلوك في تعاملاتهم، وهناك كذب اللذة عندما يخلط الأمور على الشخص الكبير ويوقعه في بعض المواقف أو يقاوم سلطته الصارمة، والكذب الكيدي وذلك لمضايقة من حوله، والكذب العدواني السلبي وفيه يختلق الأعذار غير الحقيقية أو المبالغ فيها ليظل سلبياً عندما يطلب منه عمل شيء أو تحقيق هدف، وكذب جذب الانتباه، وفيه يفتقد الطفل اهتمام من حوله رغم سلوكياته الصادقة أو السوية، فيلجأ إلى السلوك غير الصادق حتى ينال الاهتمام والانتباه.

ويضيف أ. الفسفوس أن آخر هذه الأشكال هو الكذب المرضي ويلجأ إليه الطفل لاشعورياً وفي نطاق خارج عن إرادته وقد يلح هذا النوع من الكذب على بعض الأطفال في مرحلة الطفولة المتأخر، وقد يستمر لمرحلة المراهقة بل والرشد، أو قد يلجأ الطفل إلى الكذب المتعمد المتقن المرتبط باضطراب السلوك ويشمل مشكلات أخرى كالسرقة والهروب من المدرسة.

دور الأسرة في إبعاد الطفل عن هذه الظاهرة

أما عن دور الأسرة في إبعاد الطفل عن هذه الظاهرة، فتقول أ. إلهام: "إن الأسرة لها دور في احتضان الطفل وعدم تعريضه للتوبيخ وتشجيعه داخلياً بالتركيز على الإيجابيات في قدراته كما أنها يجب أن تلجأ إلى أساليب وقاية من الكذب كالتربية الدينية السليمة وتعزيز سلوكيات الصدق لدى الأطفال عن طريق سرد القصص والحكايات التي تشير إلى أهمية الصدق في السلوك السليم وأنه يعكس صورة جميلة للإنسان في نظر الجميع، ويجب أن يكون الوالدان نماذج جيدة لتعليم قيم الصدق والأمانة وعدم الكذب، وتفهم الوالدين ومساعدتهم".

أما عن دور الأسرة في علاج ظاهرة الكذب، فيقول أ. الفسفوس: "يجب أن يقوم الوالدان بتوضيح عواقب السلوك الخطأ وإظهار نتائجه، وأن يقدما نماذج من سلوكيات الصدق والأمانة للطفل ويتحدثا عن أهمية قوله، وتنمية الوعي الذاتي للطفل وذلك بمساعدته على التعرف على دوره في المشكلة من أجل أن يرى بنفسه أين أخطأ وأين بالغ في وصف الواقع وأين تحدث بالحقيقة، ودعم فكرة أن الاعتراف بالخطأ ليس من العيوب وأن الصدق في قول الأحداث كما وقعت يؤدي إلى تجاوز العقاب، وتوافر القدوة الحسنة في ممارسة السلوكيات الصادقة، والبعد عن القسوة عند ارتكاب الأخطاء من قبل الصغار، وعدم التفرقة في معاملة الإخوة، والبعد عن تحقير الطفل والبعد عن السخرية منه وتأنيبه لأتفه الأسباب، بل يجب تعزيز الثقة بالنفس وإظهار مواطن التفوق لديه ودعمها".

وعن التدخل العلاجي ومراجعة العيادات النفسية في حالة الكذب المرضي، يقول أ. مهدي الحافظ أخصائي نفسي في مركز حلحول للصحة النفسية للأطفال والمراهقين: "إن علاج الكذب عند الأطفال يعتمد على شكل الكذب والمسبب لهذا الكذب، فهل هو الخيال، أم الخوف من العقاب، أم الغيرة وغيرها من الأسباب والأشكال للكذب، فيعمل الأخصائي على التركيز على أساس المشكلة وبعدها ينتقل لعلاج الكذب، وأحيانًا يختفي الكذب باختفاء المسبب الأساسي للكذب، فمثلاً طفل يشعر بالغيرة وبناء عليها يكذب، عندها نعمل على علاج الغيرة، وبالتالي ينخفض الكذب".

أما في حالة أن الكذب ثبت كسلوك لدى الطفل ولم يتأثر في علاج المسبب الرئيسي، يقول أ. الحافظ: "يخضع عندها الطفل إلى برنامج سلوكي نعزز فيه الكثير من القيم الإيجابية مثل القدوة الحسنة، وتعزيز الصدق والعقاب في بعض الأحيان على الكذب كالحرمان من الشيء الذي كذب من أجله، والعمل على تنمية المراقبة الذاتية لدى الطفل".

متى يجب أخذ الطفل الكاذب إلى الأخصائي النفسي؟

إن الظاهرة خطيرة إذا تفاقمت وانتقلت مع الطفل إلى مرحلة المراهقة، ما يسبب له سلوكيات أخلاقية تنبذه وتجعله فردًا غير صالح في المجتمع، وهنا تقع المسؤولية على الأهل بضرورة الثقة بالأخصائي النفسي واستشارته في المراحل الأولى للكذب، فيقول أ. الحافظ: "إن الحالات التي تأتي في المرحلة الأولى للظاهرة قليلة، وإن الأهل يلجأون إلى الأخصائي النفسي بعد أن أصبح لدى الطفل كذب وسلوكيات عنيفة، أو لعلاج مشكلة أخرى كالتبول اللاإرادي ويتم الحديث أثناء العلاج عن مشكلة الكذب، ونتيجة لتجاهل الأهل لهذه الظاهرة في مرحلة الطفولة، قد تتفاقم المشكلة في مرحلة المراهقة ويصبح هناك سلوك الاحتيال والنصب عند المراهق، وعندها يلجأ الأهل إلى الأخصائي النفسي كخيار أخير بعد استخدام كافة أشكال العقاب معه".

وعن دور مؤسسات الطفولة المبكرة ومراكز الصحة النفسية في توعية الأهالي، يقول أ. الحافظ: "إننا نعتمد في علاجنا على جلسات المتابعة الفردية، ونحاول أن نعمل لقاءات توعية في وسائل الإعلام من أجل زيادة الوعي العام لدى المواطنين بكيفية التعامل مع الكذب عند الأطفال".

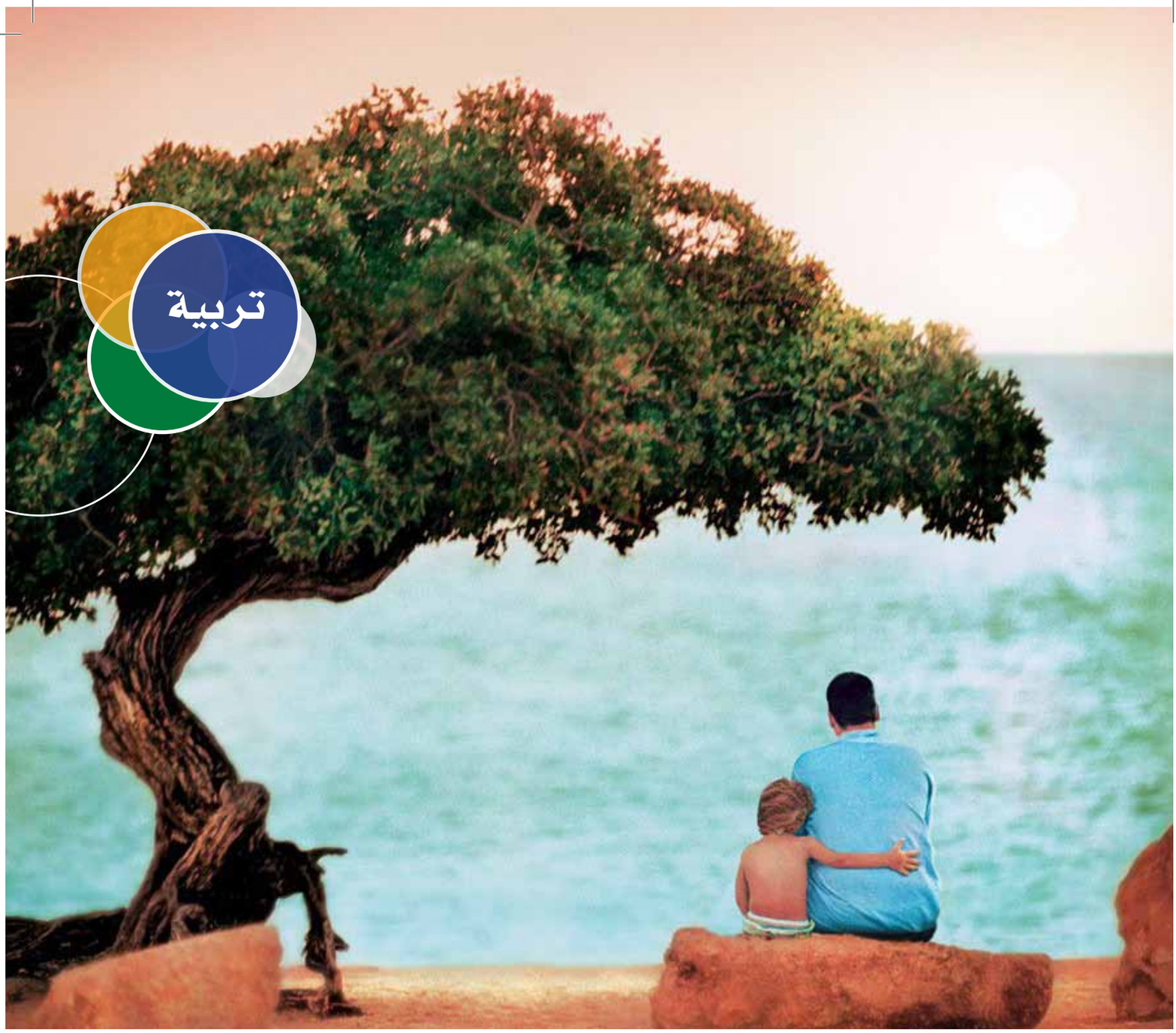

كيف يفرض الأب احترامه دون اللجوء للعنف؟

فرع غزة - ينابيع - معين العيلة - قال صلى الله عليه وسلم (شدة في غير عنف ولين في غير ضعف)، مختصرًا بذلك الإجابة على كثير من التساؤلات التي يطرحها الآباء والأمهات ممن أقلقتهم الحيرة وأرهقهم التفكير في كيفية تقويم أبنائهم وتربيتهم تربية صحيحة دون اللجوء للعنف؛ لما لهذا السلوك الخاطئ من آثار سلبية على استقامة الأبناء وصلاحهم، ولتنويع أساليب العقوبة حكمة تتناسب مع اختلاف النفوس وتنوعها، فنفس ينفع معها النصح ولا يجدي معها الزجر، وأخرى يردعها الزجر ولا تقبل الهجر، ونفس لا تنصاع للحق إلا بالتخويف والترهيب والضرب.. وهكذا الناس مشارب مختلفة، وكل ميسر لما خلق له.

بذور وثمار

أعطى الله عز وجل للآباء والأمهات حقوقًا على أبنائهم، وأيضًا منح الله للأبناء حقوقًا على آبائهم؛ حتى قبل بدء التكوين، متمثلاً في اختيار الزوجة الصالحة بالدرجة الأولى؛ فهي سبب الولد الصالح، مرورًا بأدق تفاصيل حياته كاختيار الاسم الحسن وتعليمه ما ينفعه حتى في أوقات اللهو واللعب كتعليمه الرماية والسباحة وركوب الخيل، حتى يُفرغ طاقاته المكبوتة من خلالها، كما اشترط في تربيته ألا يرزقاه إلا طيبًا من الكسب الحلال، وأن يعدلا بين الأولاد حتى في العطاء والمحبة والهبات والوصية، وأيضًا في اختيار الزوج الصالح أو الزوجة الصالحة، وحثهم على التهادي والتحابب، فذلك يولد حب آبائهم والسير في منهاجهم وطريقتهم، ويجنبهم مخاطر العقوبة والتمرد ويغرس في نفوسهم الثقة ويتيح لهم فرصة التعبير عن رغباتهم وطموحاتهم وشعورهم بأنهم أعضاء صالحون ومؤثرون داخل الأسرة والمجتمع، واستشهادًا بقول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما أتى له أعرابي يشكو عقوق ابنه، فقال له: عققته قبل أن يعقك.

أخطاء شائعة

ولأن هنالك الكثير من الأخطاء والممارسات الشائعة في تربية الأبناء التي تقع أحيانًا عن جهل وأحيانًا عن غفلة، وأخرى عن عمد وإصرار، فقد يغيب عن أذهان الكثيرين أن العقوبة ليس المقصود منها الانتقام من المخطئ أو إلحاق الضرر به أو إقامة الحد عليه. كما أنه ليس هو الوسيلة الوحيدة في تقويم اعوجاج الأبناء، بل واحدة من وسائل التربية الصحيحة المتعددة والتي تستهدف خير الأبناء وصلاحهم. والعقوبة في حال التطبيق تأخذ شكل التدرج والبدء فيها بالأخف فالأشد.

التربية الحسنة تقود إلى احترام الوالدين

يقول المربي «أبو محمد» عادل جودة من سكان مدينة غزة إن الوالدين بالمعاملة الحسنة والتربية الإسلامية الصحيحة يستطيعان أن يربيا أبناءهما على احترام والديهم ودون عنف. وهذا اتفق معه المواطن أبو معتز أيمن النشاش من مدينة خان يونس بأن العنف لا يفرض الاحترام بل يولد نتيجة عكسية.

وعند سؤال الأستاذ في علم النفس الاجتماعي أ. د. زياد الجرجاوي، ذكر أن الثقة المتبادلة بين الآباء والأبناء في التعامل بكافة الجوانب التربوية تساعد في بناء الشخصية السوية والسلوك الحسن، مستشهدًا بنظرية بليون نيل، ونظرية هيوم ميم بل، اللذين أكدا بنظريتهما على تبادل الثقة بين الآباء والأبناء وضرورة التكيف النفسي والاجتماعي والانفعالي وعلاقتهما بالسعادة الأسرية.

أما بالنسبة للأستاذ في علم النفس د. مسعود حجو، فقد أكد أن التعليم الاجتماعي أسلوب من الأساليب التربوية التي ركز عليها علم النفس في تربية الأولاد، فالتعليم بالقدوة الحسنة والتقليد يجعل الطفل يقلد والديه ويكتسب منهم التصرفات السليمة والسوية، ويبتعد عن التصرفات القبيحة، واستشهد د. حجو بنظرية التعليم الاجتماعي للعالم وأستاذ علم النفس باندرا.

رأي علماء الإسلام وأشكال العقوبة

أما علماء التربية في الإسلام، فيرون أنه يجوز للمربي أن يضرب ضربًا خفيفًا وفي حدود ضيقة وبضوابط معلومة. ويُعطى المربي الحق في استخدام هذا الأسلوب عندما لا يُغني عنه غيره من الأساليب، وذلك بعد سن العاشرة قياسًا على قول الرسول صلى الله عليه وسلم (مروا أولادكم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم بالمضاجع).

وللعقوبة أشكال متنوعة تتناسب مع طبائع البشر، وهي النصح والإرشاد والتنبيه، والإعراض، والتعبيس، والزجر، والهجر، والتوبيخ.

سلوكيات ونتائج

وعن تأثير السلوك العدواني داخل الأسرة وفي المجتمع، يضيف الأستاذ الدكتور الجرجاوي أن السلوك العدواني يدفعهم للكراهية الشديدة والحقد، ويولد لديهم العُقد النفسية أو يقودهم إلى الإساءة إلى والديهم وإلى الآخرين ويجعل لديهم شعورًا دائمًا بالخوف والقلق، بالإضافة إلى فقدان الثقة بالنفس، وقد ينقلب إلى نتائج عكسية ويصبح الابن مؤمنًا بالعنف.

ولأن التربية الصحيحة هي أساس خلق جيل خالٍ من العقد النفسية والاضطرابات، فقد جعل الله مهمة الآباء والأمهات امتدادًا لمهمة الأنبياء والرسل في هداية البشر، ولا ننسى أن الأبناء جاءوا إلى هذه الدنيا صحيفة بيضاء نقية في أيدي أبويهم أو من يريد تربيتهم، فإذا نقشوا فيهم صالحًا نشأوا صالحين، وإذا نقشوا فيهم فاسدًا نشأوا على ذلك، فقد قال صلى الله عليه وسلم: (كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو يمجسانه)، فاجعل ولدك يحترمك، وفي الوقت نفسه يحبك.

تربية

مخاطر الإنترنت على الأطفال

أحمد عوني النتشة *

أخبرتني ابنتي الصغيرة أنها ترغب بامتلاك جهاز لوحي، فاندهشت وسألتها عن سبب رغبتها فكان الرد: "لأن الجميع لديهم مثل هذا الجهاز وأريد أن ألعب به وأستخدم فيسبوك ويوتيوب". منذ هذه اللحظة بدأت تساورني أسئلة، كيف لطفل صغير في الصف الأول أن تكون له مثل هذه الاحتياجات؟

كان جديرًا أن أفكر ماذا أفعل؟ هل أحرم الطفل من أجهزة الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية أم أجعله يتعامل معها؟ فقررتُ أن أكتب مقالة أُوجه بها أولياء الأُمور وأستثير تفكيرهم حول هذه المشكلة الكبيرة في مجتمعنا، بالرغم من أن التكنولوجيا الحديثة تقوم بتعليم أطفالنا وتلهمهم وتحفزهم، إلا أن لها جانبًا مظلماً يجب التوقف عنده.

الواقع هو أن مبيعات الهواتف الذكية ارتفعت على مدى السنوات القليلة الماضية، وتضاعف عدد الأشخاص الذين يستخدمون هذه التقنيات، لكنّ كثيرًا من الآباء لا يدركون مخاطر أن يكون متصلاً بالإنترنت باستمرار.

من المألوف عند الوالدين في مجتمعنا أن يتم السماح للأطفال باستخدام الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية للألعاب المختلفة ومشاهدة مقاطع الفيديو، وجدير بالذكر أن التطبيقات الموجهة للأطفال تنمو بشكل كبير، وأن افتقار الأطفال والأهالي للمهارات التقنية والاجتماعية يشكل خطرًا كبيرًا يتطلب من الجميع الإسراع في حل هذه المعضلة. ومع الأسف يندر وجود دراسات عربية تهتم بهذه القضية المهمة.

الأطفال يستخدمون الشبكات الاجتماعية كامتداد لتفاعل الوجه مع الوجوه، ولكن العديد من الأطفال يقومون باستبدال تفاعلاتهم في العالم الحقيقي بتفاعلات افتراضية. حيث إن فيسبوك وتويتر تسمح للأطفال بالتحكم في كيفية ظهورهم على الشبكة، حيث يمكن إطلاق أسماء غير أسمائهم وصور غير صورتهم الحقيقية، ما يسمح بضمور شخصية الطفل وعدم قدرته على التعامل بالواقع، ويستمتع كثيرًا بالعالم الافتراضي متناسيًا الواقع، وأشارت العديد من الدراسات إلى أنه يؤدي لعزلة الطفل اجتماعيًا، أو يؤدي لاضطرابات في النوم، أو مشاكل دراسية واجتماعية، أو توقفهم عن ممارسة أنشطة وهوايات أخرى كالقراءة وممارسة ألعاب رياضية، أو حدوث نوبات غضب وعنف عند وضع ضوابط لاستخدام الشبكة.

وبالمقابل إذا استخدم بياناته الحقيقية يمكن أن يتم استخدامها من قبل أشخاص سيئين، ما يعرض الطفل لمخاطر، حيث لم يثبت أن الأطفال دون سن العاشرة من العمر لديهم القدرة على التعامل مع الإنترنت بطريقة مفيدة وآمنة، وخاصة عندما يصل الأطفال إلى المواقع الاجتماعية الموجهة للمراهقين والبالغين، مثل فيسبوك ويوتيوب، حيث يمكن أن يسبب أزمة تقليد ولا يستعمل العقل بسبب صغر السن. وتشير الدراسات الغربية إلى أن 44 % من الأطفال على شبكة الإنترنت يشاهدون عن عمد المواقع التي تحمل المواد الإباحية، و66 % من الأطفال الذين يستخدمون الانترنت تُفرض عليهم مشاهدة هذه المواد.

حماية الطفل من مخاطر الإنترنت مسؤولية أسرية، حيث التوجيهات الواضحة من قبل الوالدين ضرورية لحماية الأطفال صغار السن وخاصة الذين يقلون عن سن عشر سنوات من مخاطر استخدام الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية، ويجب أن نقتنع بأن لغة التفاهم والتواصل بين الأهل والطفل لا يعيقها استخدام جهاز.

ويمكن أيضا، إلى جانب التفاهم مع الطفل، استعمال تقنيات تحدّ من المخاطر، مثل شراء برمجيات آمنة للطفل، وشراء أجهزة لوحية مخططة للأطفال، وهي متوفرة في الأسواق، ويجب على الأهل استخدام خاصية الأمان التي يطرحها مزودو الإنترنت برسوم زهيدة، وهناك العديد من البرمجيات التي تمُكن الأهل من إعداد الأجهزة الحاسوبية المختلفة بحيث تتمكن من التحكم بالوقت المخصص للاستخدام والبرامج التي يسمح لهم باستخدامها.

كل ما ذكر سالفًا يلقي على كاهل الأهالي مسؤولية كبيرة، ويتطلب منهم وقتًا وجهدًا ومالاً كي يتمكنوا من حماية أطفالهم، تخيل أنك تركت باب المنزل مفتوحًا؛ هذا ما يحصل عندما تترك الطفل متصلاً بالإنترنت دون رقيب.

مع زيادة وصول الأطفال الصغار إلى شبكة الإنترنت من خلال الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية، فقد حان الوقت لإجراء مراجعة شاملة لسياسات الخصوصية ومطالبة مزودي التطبيقات والخدمات بإزالة أي معلومة محفوفة بالمخاطر تم نشرها بقصد أو بغير قصد.

* عضو هيئة تدريس في فرع دورا

تربية

حديث القرآن عن النفس

د. محمد محمد الشلش*

القرآن الكريم، هذا الكتاب الخالد، الكتاب الذي تحدث عن الكون والحياة والإنسان، تحدث عن الكون وما فيه من مخلوقات مشاهدة وغير مشاهدة، وما فيه من نعم ظاهرة وباطنة. وتحدث عن الحياة، بدايتها ونهايتها، وما بين البداية والنهاية. كما تحدث عن الإنسان وهو أفضل المخلوقات والكائنات، تحدث عن روحه ونفسه وجسده، وهدايته وغوايته، وما يضره وما ينفعه، وما يشقيه وما يسعده، وما يفنيه وما يبقيه.

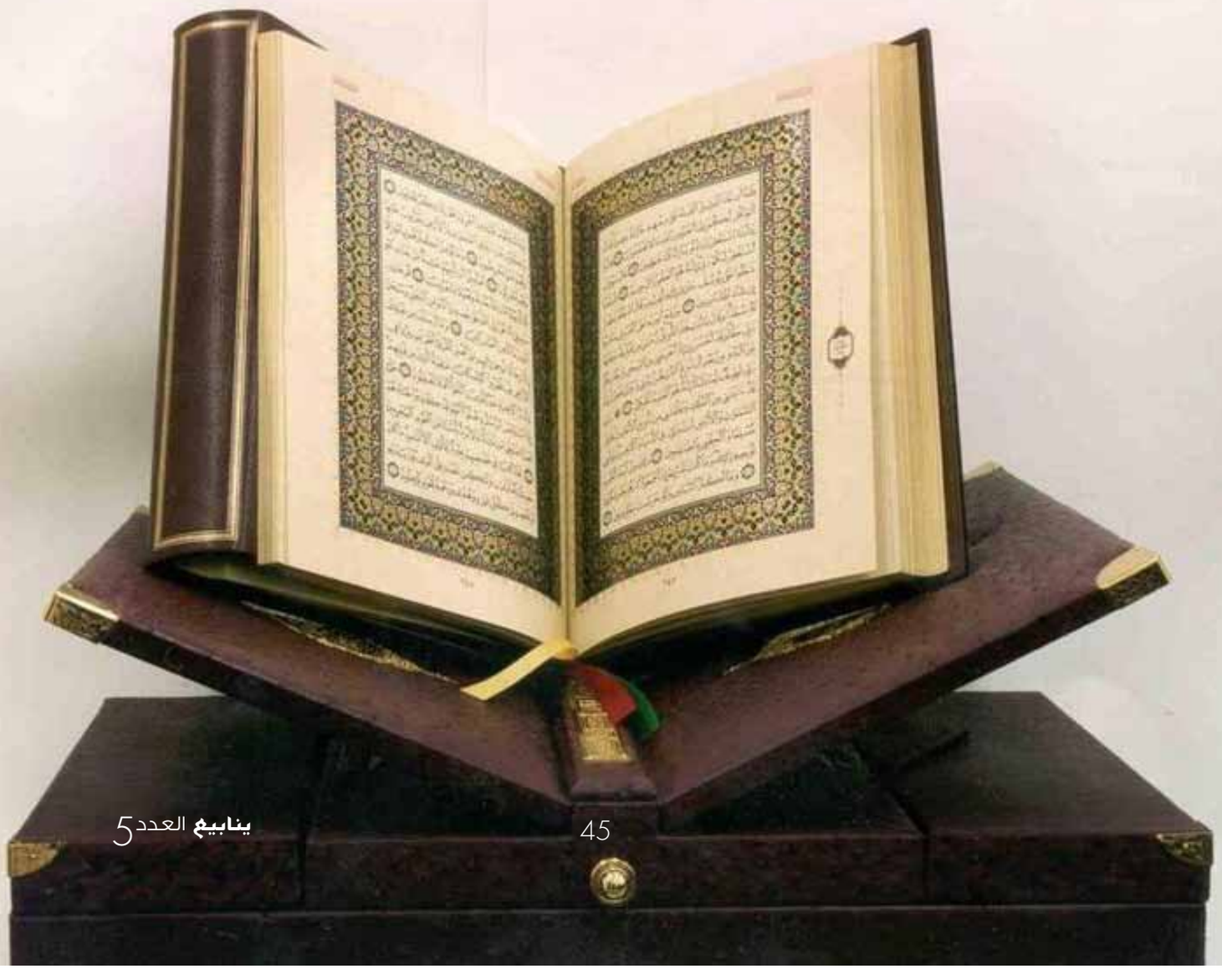

وحديث القرآن عن النفس البشرية حافل بالآيات التي تصفها في مختلف أطوارها وحالاتها، كما تحدث عن خباياها وخفاياها، وظواهرها وبواطنها، تحدث عنها فرحة وترحة، صاعدة وهابطة، مرفوعة وموضوعة، مؤمنة وكافرة، تقية وفاجرة، مطمئنة وقانطة، خيرة وشريرة، مقبلة ومدبرة، وغير ذلك من الصفات والسمات.

وقد تحدث العلماء قديماً وحديثاً عن صفات النفس الإنسانية، كما تحدثوا عن الإعجاز النفسي في القرآن الكريم، ونظروا إليه من زاويتين:

الأولى: حديث القرآن عن النفس وأنواعها.

الثانية: تأثير القرآن في النفس.

الزاوية الأولى: حديث القرآن عن النفس وأنواعها

أما حديث القرآن عن النفس، فثمة سيل من الآيات يدل عليه، علماً بأن القرآن الكريم كتاب هداية، وليس كتاب نظريات نفسية وإن كان للحديث عن النفس رصيد فيه كبير، لكن فيه ما يدل على إعجازه النفسي وأنه من عند الله، ومن ذلك ما يلي:

1.الازدواجية في الخلق الإنساني: فقد ذكر القرآن الكريم أن الإنسان مخلوق مزدوج التكوين، فهو من أصل مادي وأصل روحي، قال تعالى: «فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُواْ لَهُ سَاجِدِينَ» الحجر29. فالطين هو الجانب المادي، والروح هي الجانب المعنوي المشرق فيه، وحياة الأول بالأشربة والمطعومات والرياضات، وحياة الثاني بالطاعات والعبادات، قال تعالى: «وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى» البقرة 197. ولا تستقيم النفس بغير توازن بين الجانبين: «وابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلاَ تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا» القصص77.

2.الازدواجية في الاستعداد الإنساني: حيث تحدث القرآن عن قابلية الإنسان واستعداده لقبول التقوى والفجور، والهداية والغواية، والخير والشر، وهذه الازدواجية في الاستعداد ناشئة عن الأولى وهي الازدواجية في الخلق، وينشأ عنها جنوح بعض النفوس الضعيفة إلى المادة والطين، فتغرق في وحل الشهوات والملذات، كما ينشأ عنها سمو بعض النفوس المؤمنة روحياً، فتشرق النفس، وينشرح الصدر وينفسح، ويرتقي صاحبها إلى معارج الفضيلة والكرامة. قال تعالى: «وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا، فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا، قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا، وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا» الشمس10-7. فالنفس تحمل كامل خلقة الإنسان بجسمه وروحه وقواه الإنسانية من تفكير وسلوك وغير ذلك، على أن المراد من قوله: «فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا» توفيقه إياها للتقوى وخذلانه إياها بالفجور.

فالإنسان كما يتبين من الآية الكريمة السابقة فيه استعدادان، استعداد يدفعه إلى الشر والفجور، سببه ضعف الإنسان أمام الشيطان، وعجزه عن صد هجماته وإغراءاته، فيقع في حبائله ومصائده، كما ضعف آدم: «وَعَصَىَ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى» طه121. واستعداد يدفعه إلى الخير والتقوى والصلاح، فيه يقوى الإنسان على الشيطان، ويضعف كيده، ويقاوم إيحاءاته السيئة، كما قاوم آدم: «ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى» طه122. فغوى آدم حين ضعف أمام الشيطان، لكنه اهتدى حين قاومه وصدّه وتاب إلى خالقه، والنفس واحدة وهي نفس آدم، لكن استعدادها اختلف في الحالتين، فكان المسبَب تبعاً للسبب، الغواية بسبب العصيان، والهداية بسبب الإيمان.

أما أنواع النفس فقد تحدّث القرآن عن كنهها بما لم يتحدث عنها عالم نفس أو تربية في زماننا، بل إن بعضهم لوّث هذه النفس، وأساء إليها بنظرياته الخاطئة، فخرج لنا «فرويد» بنظريات نفسية وجنسية لا يتصورها عقل، ولا يقرها عاقل.

وتعرض القرآن لذكر أنواع النفس وهي ثلاثة: النفس الأمارة بالسوء «إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ» يوسف53. والنفس اللوامة «وَلاَ أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ» القيامة2. والنفس المطمئنة «يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ» الفجر27. فالأمارة بالسوء هي التي تأمر صاحبها بما تهواه من الشهوات المحرمة واتباع الباطل، وأما اللوامة فهي التي تلوم صاحبها على ما فات من الخير وتندم عليه، وأما المطمئنة فهي التي سكنت إلى ربها وطاعته وأمره وذكره، ولم تسكن إلى سواه. قال العلامة ابن قيم الجوزية: (فكونها مطمئنة وصف مدح لها، وكونها أمارة بالسوء وصف

ذم لها، وكونها لوامة ينقسم إلى المدح والذم بحسب ما تلوم عليه).

وطريق تزكية النفس إلزامها بطاعة الله تعالى، ومنعها من معصيته، ومنعها من شهواتها المحرمة.

الزاوية الثانية: تأثير القرآن في النفس

لا ينكر عاقل ما في القرآن من بيان يسحر أولي الألباب، ويبهر أرباب الحجى، فوقع القرآن على النفوس ثقيل: «إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلاً ثَقِيلاً» المزمل5. فكان ثقيلاً على الرسول وقومه، فمنهم حين سمعه صعق، ومنهم حين سمعه كاد قلبه يطير، ومنهم سقط مغشياً عليه، ومنهم حين سمعه صاح وصرخ: «ما هذا بكلام بشر».

ولم يقتصر تأثير القرآن على الإنس، بل تعدّاه إلى الجن على اختلاف طرائقهم، فحين سمعوه قالوا:»إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآناً عَجَباً» الجن1. وكلمة «عجباً» وصف له مدلولاته، ولفظ له تفسيراته، تتفاوت في معانيه الألسنة والعقول. ولا يقتصر تأثيره على من ذكرت، بل إن الجبال الصلبة لو نزل عليها لخشعت وتصدعت من خشية الله: «لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَىَ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعاً مُّتَصَدِّعاً مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ» الحشر21.

أجل، إنه القرآن، كلام الله المعجز، أثر في نفوس المؤمنين فازدادوا إيماناً، وازدانوا طاعة وتقوى، فها هو رسول الأمة يقول لابن مسعود:»اقرأ علي»، فيقول ابن مسعود: أقرأ عليك وعليك أنزل؟! قال: «نعم، إني أحب أن أسمعه من غيري». وإنما كان يطلب سماعه من غيره لشدة تأثّره به.

وأثّر القرآن في نفوس الكافرين بحلاوة ألفاظه وعذوبة عباراته، وجرسه العذب الجميل، فكانوا يتسلّلون لواذاً ليسمعوه دون أن يُكشف أمرهم، وقال أمثلهم طريقة حين سمعه: (والله لقد سمعت من محمد آنفاً كلاماً ما هو من كلام الإنس، ولا من كلام الجن، إن له لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإنه ليعلو وما يُعلى عليه).

وهذا عمر في الجاهلية متى أسلم؟ لقد أسلم حين سمع كلمات القرآن من أخته حين شج رأسها، وحين سمعها من رسول الله عند الكعبة، يقول عمر: (فلما سمعت القرآن، رقّ قلبي، فبكيت، ودخلني الإسلام).

وقد حدثني أحدهم أن له جاراً نصرانياً كان يسمع القرآن كل صباح، فسأله يوماً: هل أسلمت؟ فإني أسمع صوت القرآن في بيتك، قال: لا. ولكني حين أسمع القرآن يطمئن قلبي، وينشرح صدري، فلا أغادر منزلي حتى أسمع الشيخ عبد الباسط يتلو ما تيسر له منه.

وتعرّف بعضهم على شاب سويسري متطوع، كان يعمل في إحدى المؤسسات الخيرية لذوي الاحتياجات الخاصة في الوطن، فدعاه إلى منزله، وعرض عليه الإسلام، وأسمعه سورة مريم للشيخ عبد الباسط، فرقّ قلبه، وذرفت عيناه، وهداه الله إلى سواء السبيل.

وذكر سيد قطب صاحب «في ظلال القرآن» أن ستة نفر من المسلمين كانوا مع مئات المسافرين الأجانب على ظهر سفينة تمخر عباب المحيط، وكان من بينهم سيدة يوغسلافية، فحان

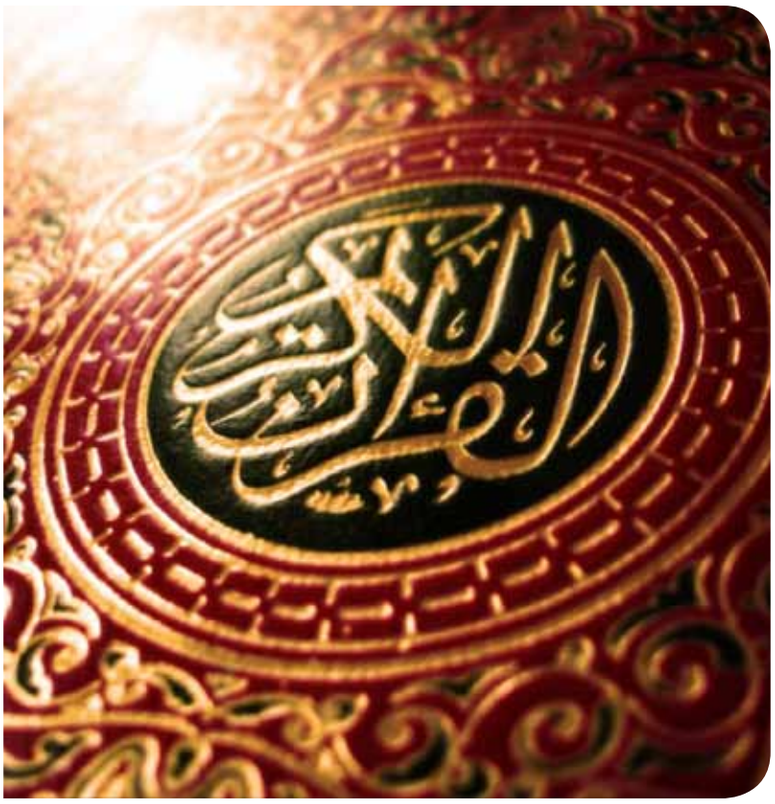

وقت الصلاة، فصلى المسلمون، وتلا الإمام ما تيسر له من القرآن، وبعد فراغهم من الصلاة، أقبلت هذه السيدة تفيض عيناها دمعاً، وقالت لهم: إنها لا تملك نفسها من التأثر العميق بما سمعت وشاهدت من خشوع ونظام.

هذا هو القرآن العظيم، كلام الله تعالى، أنزله بلسان عربي مبين، وسيبقى مؤثّراً في النفوس إلى يوم الدين.

* فرع دورا

أسرى

القدس المفتوحة تحتضن عمداء الأسرى المحررين

جنين - ينابيع - عامر عابد - احتضنت جامعة القدس المفتوحة في مختلف فروعها في الضفة الغربية وقطاع غزة، الأسرى المحررين خلال السنوات الماضية، خصوصًا عمداء الأسرى الذين أمضوا عشرات السنوات داخل سجون الاحتلال، وذلك تكريمًا لنضالهم وتضحيتهم.

وأكد الأسرى الذين احتضنتهم القدس المفتوحة، أن الأوضاع التعليمية داخل سجون الاحتلال ليست على ما يرام، ولكن وقوف القدس المفتوحة إلى جانبهم وتقديم التسهيلات لهم عوضهم عن الصعوبات التي واجهوها في التعليم خلال فترة اعتقالهم.

المحرر أسامة خالد السيلاوي (41 عاما) الذي قضى 21 عاما في سجون الاحتلال، والتحق بعد شهر واحد من الإفراج عنه بفرع جنين التعليمي لإكمال دراسته، قال إن «القدس المفتوحة» جامعة وطنية من الدرجة الأولى، وقد قدمت لي كافة التسهيلات والمساعدات، وتلقيت الدعم والإرشاد من كافة كوادرها، وقدمت لي منحة إضافية للمنحة التي قدمتها لي وزارة الأسرى.

و أ ضا ف :

«نظام التدريس في جامعة القدس المفتوحة يسمح لي بالمزاوجة بين الحياة الخاصة والحياة التعليمية، فهناك متسع من الحرية في نظام التعليم المفتوح الذي تتبعه جامعة القدس المفتوحة».

وتطرق السيلاوي للحديث عن حياة الأسرى داخل السجون

والأوضاع التعليمية، مشيرًا إلى أن إدارات السجون تتعمد أن تمنع التعليم للأسرى وهدفها من المنع تفريغ الأسير من محتواه الفكري والثقافي والنضالي، وكانت إدارة السجون تمنع إدخال أي مواد تتعلق بالعملية التعليمية من كتب أو مجلات ثقافية أو حتى القرطاسية.

وقال: «لم يقف الأسرى صامتين أمام هذه الإجراءات التعسفية، وقاموا بإجراءات تصعيدية إلى أن سمح بإدخال الكتب والكراسات بشكل تدريجي، وبعد سنوات، أصبحت لدى الأسرى مكتبات غنية بالكتب المنوعة، وهذه الكتب تعمل على تغذية عقلية المناضل بشتى أنواع الفكر والثقافة».

في السياق ذاته، يقول الطالب في فرع جنين المحرر برهان صبيح الذي قضى 21 عامًا في سجون الاحتلال، إن التعليم لدى الأسرى داخل سجون الاحتلال هو المتنفس الوحيد لهم، وناضلوا من أجل الموافقة على السماح لهم بإكمال تعليمهم الجامعي، وأقر القانون الذي يسمح لهم بالالتحاق بالجامعة العبرية المفتوحة فقط، وبقي هذا القرار مستمرًا حتى عام 2009، حيث منع الأسرى من مواصلة التعليم.

ويضيف: «هناك مطالبات مستمرة ومناورات من قبل الأسرى لعودة السماح لهم بإكمال دراستهم، والسماح أيضًا بالالتحاق بالجامعات الفلسطينية وأهمها جامعة القدس المفتوحة كونها تتبنى نظام التعليم المفتوح، ويناسب أوضاع الأسرى داخل السجون لأنه يعتمد على الطالب في الدراسة، وكان هناك تواصل مستمر وبحث لهذا الموضوع مع رئيس نادي الأسير الفلسطيني قدورة فارس، ورئيس جامعة القدس المفتوحة أ. د. يونس عمرو، وكان هناك تواصل بين الطرفين وبحث حثيث للسماح لجامعة القدس المفتوحة بمنح درجة البكالوريوس للأسرى داخل السجون، وبناءً على هذا التواصل، بدأ الأسرى بالعمل على إدخال بعض المقررات الدراسية الخاصة بجامعة القدس المفتوحة، ودراستها ومناقشتها، بالإضافة لتقديم امتحانات داخلية من قبل الأسرى، وكان هذا على أمل الموافقة للجامعة بمنح درجة البكالوريوس.

المحرر صبيح، وبعد مرور أسبوعين فقط على الإفراج عنه من سجون الاحتلال، التحق بجامعة القدس المفتوحة، ويقول إن اختياري لجامعة القدس المفتوحة نابع من دافع وطني، لأنها جامعة لأبناء الشعب الفلسطيني ولا تحرم أي طالب من التعليم، وكان هناك اهتمام كبير من رئاسة جامعة القدس المفتوحة بالأسرى المحررين، وقدمت لنا جميع التسهيلات

لإكمال تعليمنا الجامعي من المنح والدورات الخاصة في مجال الحاسوب، ومن تجربتي الشخصية، «أنصح جميع الأسرى المحررين بالالتحاق بجامعة القدس المفتوحة لما تقدمه من تسهيلات ورعاية للأسرى المحررين».

د. شاهين: القدس المفتوحة تحتضن 3257 أسيرًا محررًا

من جانبه، قال عميد شؤون الطلبة د. محمد شاهين، إن القدس المفتوحة نفذت برنامجين تعليميين داخل سجون الاحتلال، كان الأول في عام 2002 وبدأ في بعض السجون ولم يكتمل، لأن إدارة السجون قامت بإجراءات تعسفية منها تنقلات الأسرى وسحب المقررات الدراسية وتم إيقاف البرنامج، وأعيد فتح البرنامج مرة أخرى في عام 2010 في سجن هداريم فقط، واستمر لمدة عام واحد وجمّد لأسباب تتعلق بضبط الجودة والمعايير الأكاديمية للجامعة.

أسامة السيلاوي

وأضاف د. شاهين، أنه حاليًا يتم العمل على وضع آليات لبرنامج تعليمي للأسرى، وهذا سيكون برنامجًا مشتركًا بين وزارة شؤون الأسرى والمحررين ووزارة التربية والتعليم، وستقوم بتنفيذه جامعة القدس المفتوحة كونها الجامعة الأكثر ملاءمة لتنفيذ هذا البرنامج، وستكون هناك معايير أكاديمية وتحديد مسؤوليات كل طرف باتفاقيات رسمية، وهذا البرنامج سيكون مقتصرًا على تخصصات معينة، بحيث لا تحتاج لأي جوانب عملية أو مختبرات.

وعن دور الجامعة في خدمة الأسرى المحررين، قال د. شاهين، إن عدد الأسرى المحررين الملتحقين بالجامعات بالضفة وقطاع غزة حوالي (5879) أسيرًا وأسيرة محررة، منهم (3257) في جامعة القدس المفتوحة، وتقدم وزارة شؤون الأسرى والمحررين دعماً ماليًّا للطلبة الأسرى ضمن شروط وأنظمة خاصة بالوزارة وتغطي نسبًا مختلفة من الرسوم الجامعية للطلبة المستفيدين تتراوح بين 75-40 %، لكن جامعة القدس المفتوحة هي الجامعة الوحيدة التي تساهم بنسبة إضافية مقدارها 25 % من رسوم الساعات المسجلة لعدد من الطلبة المستفيدين من البرنامج تضاف إلى النسبة التي تقدمها الوزارة، لتصبح قيمة المنحة تتراوح بين 100-65 % من قيمة الرسوم الدراسية الفصلية، وقد وفرت الجامعة بانتشارها الجغرافي ومرونة نظامها وآليات التواصل المتعددة بيئة ملائمة ليلتحق عدد كبير من الأسرى المحررين بها.

برهان صبيح

أسرى

المحرر نائل البرغوثي: «القدس المفتوحة» فتحت لي أبواب التعليم الموصدة

رام الله – ينابيع - بهاء الخطيب - «القدس المفتوحة، هي الجامعة الوحيدة التي فتحت لي أبواب التعليم الموصدة أمام الأسرى المحررين بعد عامين من تحرري من سجون الاحتلال التي قضيت فيها قرابة ثلاثة عقود».

بهذه الكلمات بدأ حديثه الأسير المحرر نائل البرغوثي، الذي خرج ضمن صفقة التبادل الأخيرة الشهيرة بصفقة شاليط، وأشار إلى أنه حاول مرارًا الالتحاق بالجامعة من داخل سجنه، لكن دون جدوى، فوجد ضالته في القدس المفتوحة فور خروجه، حيث انضم إلى مقاعد دراستها في فرع رام الله والبيرة.

ويتحدث البرغوثي عن العديد من المحاولات التي بذلها الأسرى للالتحاق بسلك التعليم الجامعي داخل الأسر، لكنها لم تفضِ إلى شيء، فكلما وصل الأسرى إلى طريق يقودهم نحو الهدف، وجدوا الاحتلال قد وضع حاجزًا مانعًا قبل الوصول بلحظات، وتواصلت المحاولات، لكن أيًّا منها لم تتكلل بالنجاح.

ويوضح نائل أنه بعد تحرره سعى للالتحاق مجددًا بسلك التعليم محاولاً استعادة جزء من حياته الطبيعية، فلم يجد أبوابًا كثيرة قد فتحت للدخول عبرها نحو غرفة تعليمية، وفي أشد لحظاته عسرًا، وجد أمام عينيه ما يذكره بمقعد صفي كان قد نقش عليه خارطة وطنه العربي، جامعة القدس المفتوحة، يقول نائل: «حالما رأيت شعار الجامعة، تذكرت مقعدي في المدرسة، وعلمت أن حلمي قد أصبح أقرب للتحقق».

في جامعة القدس المفتوحة، وجد نائل وكثير من الأسرى المحررين ضالتهم، حيث وجدوا كل المساعدة من إدارة الجامعة، سواء عبر المنح أو التسهيلات الدراسية، إلى جانب أن التعليم

الجامعي في جامعة القدس المفتوحة لن يحول دونه ودون حياته الاجتماعية الاعتيادية، حيث المشاركة في المحاضرات أكثر مرونة، ولا تستوجب الحضور اليومي بفعل المحاضرات والصفوف التعليمية الافتراضية. ولم تفت نائل الإشارة إلى أن زوجته الأسيرة السابقة قد أنهت تعليمها الجامعي في رحاب جامعة القدس المفتوحة، وأن تجربتها في الجامعة كانت حافزًا له للالتحاق بها.

حكاية البداية.. وبرتقال يافا

يجلس نائل على أحد المقاعد الدراسية في فرع رام الله التعليمي. يقول إنه منذ الصغر كان كباقي أقرانه يكتسب التنشئة الاجتماعية من والديه، فيستمع إلى تجارب والديه ويعايش بعضها حين تسنح الفرصة، وكان للشعر العربي الأثر الكبير في صقل شخصية الفتى الثائر، كان يجالس والده في ليالي صيف طفولته موجهًا بوصلة بصره صوب ساحل فلسطين والأضواء المشعة من بعيد، وكان يستمع للقصص من والده عن الساعات التي كان يقضيها في رحلة جلب البرتقال اليافاوي العطر، ويستوقف نائل والده عن سبب انقطاع هذه الرحلات، فيجيب الوالد «راحت يافا».

وعلى أمل عودة يافا، يستطرد نائل في حديثه عن مشاهداته للاجئين الفلسطينيين من قرية بيت نبالا، التي كانت قبل النكبة مصدر الرزق الأساسي للعديد من أبناء قريته، حيث كانوا يعملون في مقالع الحجر والكسارات.

ويقول نائل إن أحد المشاهد التي كانت تستوقفه لدى ذهابه لقرية بيرزيت اصطفاف اللاجئين في طوابير للحصول على بعض احتياجاتهم.

في ذروة النشاط الفكري والأيديولوجي في الوطن العربي عامة وفلسطين خاصة، تسارع الناس للالتحاق بركب الحركات والأحزاب الماركسية والقومية وغيرها، وهنا يسرد نائل قصة التجاذبات والنقاشات الحادة التي كانت تسود أجواء الحديث بين المنتمين سياسيًّا ذلك الوقت، وإنه حتى يستطيع الالتحام في الجدالات، كان يذخر نفسه ببعض المعلومات عن هذه الأيديولوجيا وتلك.

المغادرة نحو القدر الجديد

عام 1978، وتحديدًا في الرابع من أيار، اعتقل جنود الاحتلال الإسرائيلي نائل البرغوثي من قريته كوبر نحو قدره الجديد، حيث الإقامة الجبرية اللامنتهية الصلاحية، حينها أدرك أن موعد استحقاق دفعة الانتماء لوطنه قد حانت، وبأنه سينتقل إلى وطنه الوجداني مبتعدًا عن ذاك المادي، وعن موسم قطاف الزيتون وسمسم والدته وزعترها. لكنه في الوقت ذاته، سيكون أكثر قربًا لبرتقال يافا ورياح صحراء وطنه.

مرت سنوات عمر نائل سريعة بعض الشيء ومتثاقلة حينًا آخر كلما استجد حدث في وطنه أو مسقط رأسه كوبر، إلا أنه كان يتابع مجريات العملية السياسية أولاً بأول وخاصة عندما بدأت عملية التفاوض السياسي تأخذ منحى أكثر جدية أوائل التسعينيات.

وهنا يقول: في منتصف شهر كانون الثاني عام 1996، انطلقت حافلة تقل 55 أسيرًا فلسطينيًّا من سجن السبع إلى نفحة، وكان حينها يطلب من كل أسير ذكر انتمائه السياسي حتى يتم توزيعهم وفقًا له، وحينما حان دوره، سأله سجانه عن انتمائه، لكنه رفض الإجابة، فما كان من السجان إلا أن أوقفه جانبًا ريثما ينتهي من توزيع باقي الأسرى. عاد السجان مجددًا ليتفرغ لسؤال نائل عن انتمائه، لكنه لم يلن، ثم نقله إلى غرفة مجاورة عله ينهي مسلسل هذا السؤال. نائل، وبدلاً من أن يجيب، بادر السجان بسؤاله عن انتمائه السياسي، وما إذا كان متمنيًا لحزب «العمل» أو «الليكود»، فرد السجان: «إنت شو علاقتك؟»، فأجابه نائل على الفور بذات الإجابة. في هذه اللحظة، بدأ السجان يبدي علامات استنفاد صبره، ففاجأه نائل برغبته أخيرًا في الإجابة، ابتسم السجان معلنًا انتصاره المبكر المتمثل ببعض الأحرف التي تشير للانتماء السياسي، وهنا تنهد نائل وقال للسجان: «اجلب ملعقة صغيرة كتلك التي تحرك بها سكر قهوتك الغربية، واجلب قدر ملعقة من وجع كل أرض وشعب مضطهد من كل العالم، وضعها جميعًا في وعاء الخلاط الكهربائي واخلطها جيدًا حتى تصبح كثيفة الامتزاج، ونتائج عملية الخلط هي انتمائي السياسي والإنساني». حينها، بدا وكأن السجان دخل في غيبوبة لأنه لم يتوقع هكذا إجابة، وفور عودته لعالم الواقع واستدراك بعض طاقته الذهنية، صاح بصوت عالٍ، طالبًا من نائل المغادرة فورًا. غادر نائل مبتسماً ومنتصرًا، وظل السجان شاعرًا بمقدار كبير من الهزيمة.

جغرافيا الوطن والمكالمة الأخيرة

يتحدث نائل عن تفنن المحتل في تجريب أشد أنواع التعذيب للأسرى وأهلهم، ويقول: ليته كان جسديًّا فيزول بزوال الفعل، لكن أساليب التعذيب النفسي اللاإنسانية صاحبة الأثر الطويل المدى، هي تلك التي تهز جسر الثقة الداخلي في قلب كل الأسرى وأهلهم، والخوف كل الخوف من تقطع أسلاك ذاك الجسر.

ويقول إن والدته المرحومة اعتادت خلال سنوات أسره الطويلة التنقل بين هذا السجن وذاك، وكان هو يشعر بمقدارين متساويين من الفرحة والألم، فرحة للقاء والدته، وألم لعذاباتها

الناجمة عن المعاملة القذرة من المحتل لها. في إحدى مرات الزيارة النادرة، اعتذر نائل لوالدته عن مقدار العذاب ذاك، لكنها قاطعت اعتذاره سريعًا لتعبر له عن مدى سعادتها بالتجربة الفريدة التي تعايشها جراء تنقلها وتعرفها على جغرافيا الوطن المغتصب.

قبيل حريته بسنوات، منعت إدارة الاحتلال والدة نائل من تكحيل عينيها برؤيته وإن كانت من خلف القضبان، وبعد جهد جهيد، وتدخل القيادة الفلسطينية، سمحت إدارة الاحتلال بزيارة كانت بالنسبة لنائل أشد إيلامًا من عدمها، فهذه المرة يشاهد نائل والدته على سرير المرض الذي أنهك قواها وامتص آخر قطرات الصبر في جسدها وروحها. ليلة التاسع عشر من كانون الثاني عام 2005، وبينما يسهر نائل بجوار شقيقه منتظرين موعد السحور ليعينهما على صيام اليوم التالي، ويستمعون في الوقت ذاته لأثير برنامج خاص بالأسرى عبر إحدى المحطات الإذاعية المحلية، يروي نائل: «كان البرنامج قد شارف على الانتهاء، بدلالة إشارة مذيع البرنامج إلى أنهم سيتلقون الاتصال الأخير، وفي تلك اللحظة، قمت بدفع شقيقي الذي يرقد بجواره قائلاً له: «حاسس إنها الحجة راح تحكي هسا»، ولم يخب إحساسي، فقد كانت والدتي صاحبة الاتصال الأخير لهذه الحلقة، وكما اعتادت، بدأت تبث بداخلي جرعة جديدة من المعنويات وبصوت قوي رددت عبارتها الشهيرة «درهم شرف ولا بيت مال»، وبعيد انتهاء المكالمة، قلت لشقيقي «صوت الحجة لسا قوي وبتتحمل كمان كم زيارة».

في صبيحة اليوم التالي، وحالما عاد نائل من قضاء حاجته الصباحية، وجد العديد من رفاق الأسر في خيمته، فتساءل سريعًا عن سبب تواجدهم، ظانًا أن تفتيشًا أو حركة تنقلات قد حدثت، لكنه سرعان ما استشف أن حدثًا جللاً قد حل، وباحتضان أحد الأسرى له، أدرك أن والدته قد فارقت الحياة، وهذه المرة لم يصدقه إحساسه بأنها ستكون قادرة على اجتياز صعوبات زيارات قادمة.

لم يكن تشرين الثاني هذا وحده الذي ترك الألم في وجدان نائل، ففي الثامن من تشرين الثاني عام 2004، فقد نائل والده أيضا، في قصة ملؤها الدراما.

الوفاء للأحرار والحرية

خلال أسره، اعتاد نائل على تقبل فرضيتين اثنتين لا ثالثة لهما: فإما فرضية الحرية أو فرضية الشهادة، على اعتبار أنه حكم بالسجن مدى الحياة، وبقيت هاتان الفرضيتان تلازمانه صباحًا ومساءً، حتى تلك اللحظة التي علم بها بأن فرضيته الأولى أصبحت أكثر قربًا من تلك الثانية. شريط مصور لثلاثة وثلاثين

عامًا أمضاها في الأسر عرضها دماغه أمام عينه، وكأنه مقطع مصور مدته ثلاث وثلاثون ثانية، لكن مشاعره لم تنم عن فرحة غامرة تنتاب أي متعطش للحرية، ليس لأنه لا يريدها، بل لأنه أدرك حينها أنه سيعود إلى ذلك البيت الذي طليت جدرانه الداخلية باللون الأبيض المبهج، ولكن البهجة الحقيقية ستكون غائبة بفعل غياب والديه، وهذا ما تحقق فعلاً، ففي الثامن عشر من شهر كانون الثاني عام 2011، وحالما فرغ نائل من أحضان المستقبلين له، دخل الغرفة البيضاء وبدأ يتنقل بين جدرانها، بحثًا عن والديه أو عن أقل الأشياء التي خلفاها له حتى يتذكرهما، فوجد بعضها، لكنه لم يجدهما.

المرأة والمجتمع

القتل على خلفية الشرف..

المرأة ضحية لمعتقدات اجتماعية بالية وقوانين غير رادعة؟

نابلس - ينابيع - ديانا خالد صلاح - أرقام مرعبة أفردها العام المنصرم (2013) حول عدد النساء اللواتي قتلن على خلفية ما يسمى «الشرف» في فلسطين، نحو 25 فلسطينية قتلن بذات الذرائع، فيما حصل القتلة على أحكام مخففة. «ينابيع» تسلط الضوء على القتل على خلفية ما يسمى «الشرف»، في محاولة للمساهمة بوضع حد لهذه الحوادث المأساوية.

في هذا السياق، ترى مديرة دائرة النوع الاجتماعي بمحافظة نابلس منى الأتيرة مقبول، أن ما يجري هو قسوة وظلم بحق النساء، فهي جرائم تتم من قبل الأقارب وبرخصة قانونية انطلاقًا من معتقدات ومفاهيم أبعد ما تكون عن الدين والشرف.

وتضيف مقبول: يفترضون أن المجتمع ينظر إليهم على أنهم أبطال «غسلوا العار بأيديهم»، ويجدون من يتعاطف معهم، وسيجدن أيضًا من يتهافت ويتحايل على القوانين العقابية المخففة لمرتكبي جرائم قتل النساء على خلفية الشك.

وتساءلت مقبول: «في حال حدوث جريمة «شرف»، مع تحفظي على التسمية، لماذا لا تتم معاقبة الرجل وقتله بالمثل؟ أليس هو من شارك في حدوث هذه الجريمة؟ أم أن هذه الجريمة لا تؤثر في شرفه كون التركيبة الفسيولوجية للمجتمع أعفت الرجل من إثبات البينة؟».

وتؤكد مقبول أن المجتمع يسير وفقًا لمجموعة من القوانين البالية التي تعود إلى منتصف القرن الماضي، وهي تساعد الرجال على أخذ القانون بيدهم مع أن ذلك يتنافى مع ما جاء به الدين الإسلامي لضبط حالات الزنا مثلاً (بالتلبس بالواقعة وشهود على الواقعة مباشرة)، علماً بأن الدين الإسلامي أقر ذات العقوبة على الرجل والمرأة في حالات الزنا، إلا أن العادات والتقاليد المجتمعية أصبحت هي العرف المتداول للعقوبة ولمن ينفذها.

وتشير مقبول إلى أنه لا بد من صياغة وعي مجتمعي متطور وحديث يتناسب مع القيم والأخلاق الأصيلة للمجتمع، وتعديل في حزمة القوانين التي بالضرورة يجب ألا تتعارض مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

من جانبها، ترى رئيسة جمعية الدفاع عن الأسرة رنا الشنار، أنه رغم كثرة تداول قضايا ما يسمى «القتل على خلفية الشرف»، إلا أن شيئًا لم يتغير على الأرض، والجرائم في ارتفاع مستمر، وذلك لأن القضاء لا يقوم بواجبه، ولأن العادات والتقاليد تحمي هذا القاتل.

وتضيف: لا يزال القاتل يستفيد من قانون العقوبات العاجز

وعن القضاء على المادة المدمرة في القانون التي رقمها (16) لسنة 1966، وقانون العقوبات 340 وهو العذر المحلل والعذر المخفف المبيح للقتل، حتى أصبحت كل جرائم القتل تندرج تحت البندين والتي لا تتجاوز عقوبتها سنتين إلى ثلاث سنوات من السجن.

وتوضح الشنار أنه من خلال الإحصاءات التي أجراها مركز المرأة للإرشاد القانوني، تفيد بأن تطبيق نص هذه المادة على قضايا القتل على خلفية الشرف لم يتم أي منها، وذلك لعدم توفر الشروط الموجودة في هذه المادة على وقائع القضايا الموجودة، من هنا، نلاحظ أن إلغاء هذه المادة من قبل الرئيس على أثر مقتل آية برادعية من الخليل، ليس هو المطلوب، لأن الخلل يقع في الأعذار المحلة والأعذار المخففة الموجودة في نصوص المادة 98 و99 و100 من قانون العقوبات، حيث تعطي القضاء مساحة من السلطة التقديرية، وهذا يعتبر تسترًا وغض نظر عن القاتل من قبل القانون والقضاء الفلسطيني.

وفي هذا السياق، دعت الشنار إلى إقرار قانون العقوبات الفلسطيني بما لا تتعارض نصوصه مع الاتفاقيات الدولية لمناهضة قتل النساء وخاصة اتفاقية سيداو التي صادق عليها الرئيس محمود عباس ولكن بتحفظ على بعض موادها، حيث لا تتعارض مع القانون الأساسي الفلسطيني، وأن تكون هناك دراسات وبحوث لتطوير سياسات ونماذج وقائية وعلاجيه وتدخلية نافعة للحد من مشكلة العنف ضد النساء ليرتقي شعبنا الفلسطيني ونخرج من الإطار النظري إلى الإطار العملي.

وتؤكد مسؤولة العلاقات العامة ووحدة النوع الاجتماعي بمديرية وزارة الإعلام في نابلس ريما الوزني، أن السنوات الأخيرة شهدت تزايدًا في جرائم قتل النساء على خلفية ما يسمى الشرف، وقد حملت العديد من الجرائم شبهة جنائية أو اجتماعية أو إرثية تمت تغطيتها بقضايا شرف، لأن القانون المعمول به في الأراضي الفلسطينية قديم وبالٍ منذ 1960 ولا يتناسب مع حياتنا، وقد استفاد القاتل في جرائمه تلك من العذر المحلل الذي يسقط الجريمة.

وتساءلت: «أليست قضايا السرقة أو الاحتيال تمس شرف الفاعل، والعمالة مسألة لا تمس شرف العائلة؟!».

الإسلام يحرم القتل على خلفية الشرف

وفي هذا السياق، يؤكد نائب رئيس لجنة زكاة نابلس بوزارة الأوقاف أحمد شرف، أن الإسلام يحرم القتل على خلفية الشرف، ويقول: «لا شك في أن الزنا من كبائر الذنوب ومن الجرائم الاجتماعية الفظيعة، وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في أحاديث كثيرة التحذير من الزنا وبيان ضرر الزنا، وقد قرر الإسلام عقوبة للزاني المتزوج وللزاني غير المحصن، وفي حال ثبت هذا، فإن تنفيذ العقوبات من اختصاص الدولة المسلمة بأمر الإمام ولي أمر المسلمين وليس من اختصاص الأفراد أو الجماعات أو الأحزاب أو غيرها».

ويضيف: «لأن الحد والقصاص حق الله تعالى ومشروع لصالح الجماعة، فوجب تفويضه إلى نائب الجماعة وهو الإمام، ولأن الحدّ يفتقر إلى الاجتهاد ولا يؤمن في استيفائه من الحيف والزيادة على الواجب، فوجب تركه لولي الأمر يقيمه إن شاء بنفسه أو بواسطة نائبه، وبناء على ما سبق، لا يجوز لشخص مهما كان أن يتولى تنفيذ العقوبات الشرعية بنفسه، سواء أكان أبًا أو أخًا أو عمًا أو خالاً أو غير ذلك، فلا يجوز لهؤلاء أن يقتلوا من تتهم بالزنا لتطهير شرف العائلة كما يدعون.

الإناث يتفوقن أكاديميًّا

قلقيلية - ينابيع - عبيدة الأقرع - عادت رنا نصّار، التي يفوق معدلها الـ٩٨ ٪، من المدرسة، وأنهت أعمال البيت مع والدتها التي أنهكها العمل في المنزل منذ ساعات الصباح الباكر، فمسؤوليات الأولاد كثيرة ومطالب الزوج أكبر. كانت ترقب لحظة هدوء في المنزل لتجلس على كرسيها الخشبي وطاولتها المهترئة لتسمع صوت إخوتها الذكور وهم يتبادلون المعلومات في ألعاب الكمبيوتر، وآخرين يريدون الخروج للعب الكرة مع «أولاد الحارة»، لتعود وتستجمع قواها لتركيز الذاكرة وحمل الكتاب ودخول صراع بين التركيز واللاتركيز، كل هذا لأنها تعلم أن شهادتها هي سلاحها.

يعد التحصيل العلمي مفصلاً أساسيًا كي ينتقل الطالب من مرحلة دراسية إلى مرحلة دراسية أخرى لاحقة، لأن الاختلاف في مستويات التحصيل العلمي بين الطلبة من القضايا التي أثارت اهتمام العديد من المهتمين في مجال التربية والتعليم، ومن المشكلات المهمة التي تواجه المتخصصين في المجال التعليمي، وقد أظهرت نتائج امتحانات الثانوية العامة التي جرى الإعلان عنها العام الماضي 2013 أن هناك تفوقًا ملحوظًا للإناث على الذكور بنسبة كبيرة رغم حالات عدم التوازن بين الجنسين وتفاقم معدلات التفاوت بينهما، حيث دلّت الإحصائيات التي وردتنا من مديرية التربية والتعليم بمحافظة قلقيلية على أن العدد الكلي للناجحين في الثانوية العامة في محافظات الضفة بلغ 30145 منهم 5398 حصلوا على معدل 90 % أو أكثر (1577 ذكورًا، 3821 إناثًا). وكان عدد الناجحين في قطاع غزة 21038 منهم 2638 ممن حصلوا على معدل 90 % أو أكثر (406 ذكورًا، 2034 إناثًا). وكان الفرق ملحوظًا في قلقيلية، حيث بلغ عدد الذكور 43 مقابل 161 إناثًا. وبيت لحم 84 ذكورًا مقابل 255 إناثًا. أما في الخليل وشمالها وجنوبها، فبلغ عدد الذكور ممن هم فوق التسعين بالمئة 324 مقابل 757 إناثًا. وفي نابلس وجنوبها، كان الفرق كبيرًا، حيث بلغ عدد الذكور 210 مقابل 649 إناثًا. وفي غزة، غربها وشرقها وشمالها، فقد بلغ عدد الذكور ممن حصلوا على معدل 90 % وأكثر 297 مقابل 1020 إناثًا. وفي خان يونس وشرقها 118 ذكورًا مقابل 325 إناثًا. وفي رفح والوسطى 189 ذكورًا مقابل 689 إناثًا. وفي رام الله 190 ذكورًا مقابل 534 إناثًا. وطولكرم 160 ذكورًا و387 إناثًا. وفي جنين 103 ذكورًا مقابل 270 إناثًا، وطوباس 39 ذكورًا مقابل 116 إناثًا. وقباطية 71 ذكورًا مقابل 211 إناثًا. وسلفيت 40 مقابل 118 إناثًا.

فيما كانت الفروع التعليمية المختلفة في جامعة القدس المفتوحة الأكثر حظًا في أعداد الطلبة الذين التحقوا بالفروع التعليمية في الفصل ذاته، وكانت معدلاتهم من 90 % فأعلى، حيث التحق بفرع القدس المفتوحة في قلقيلية ذكر واحد مقابل 58 إناثًا.

ودلت المؤشرات حسب آراء المختصين بالمجال التربوي على أن الإناث يتمايزن في المواد العلمية على أقرانهن الذكور. فيما ذهب البعض إلى أبعد من ذلك، وقدر أن التفوق الدراسي للإناث يكاد يكون في كافة المواد التعليمية. وتستحق هذه الظاهرة الإيجابية مزيدًا من الدراسة المعمقة والتحري الدقيق عن دلالاتها ومؤشراتها التي بدت بوادرها تلوح في الأفق القريب، وتثبت حقائق على أرض الواقع، وهذا ما تم تسليط الضوء عليه في التقرير الذي يتناول وجهات نظر مختلفة حول ظاهرة احتلال الفتيات مراتب أعلى في الثانوية العامة وفي الجامعات.

وعند سؤالنا لوالدة «رنا نصار»، الطالبة في تخصص اللغة الإنجليزية في فرع قلقيلية والتي حصلت على معدل 98.4 %: لماذا برأيكم تحتل الإناث هذه المراتب العليا؟ أجابت أن السبب الواضح والأساسي هو «اهتمام الفتاة بالدراسة كمفتاح طريق لدخولها لعالم الجامعة. أما الشاب، فربما يجد أن امتحان الثانوية العامة إجباري بسبب ضغط الوالدين من جهة والمجتمع من جهة أخرى، كما لا ننسى هنا مقدرة عقل الفتاة على فهم واستيعاب المواضيع بطريقة أكثر دقة من استيعاب الشباب، وطبيعة تركيب عقل المرأة عنكبوتية، بحيث تستطيع خلق روابط بين البيانات والمعلومات. أما عقل الرجل، فيعرف بالصندوقي، بمعنى أن كل معلومة تختبئ في مكان محدد فقط لحاجة استخدامها».

وأوضحت رنا، عند سؤالنا حول ما إذا كان التحصيل العالي للفتيات دليلاً على أن الأنثى تدرس أكثر من الذكر أم أن هناك عوامل أخرى لا نعرفها تدفع الإناث للتوجه أكثر نحو الدراسة؟ أجابت: «الفتيات عمومًا يدرسن أكثر، لأن الفتاة تشعر بالمسؤولية تجاه من هم حولها».

أما عن سؤالنا عما إذا كانت طبيعة التخصصات التي تطرحها الجامعة جاذبة أكثر للفتاة، فترى رنا أنه «غالبًا ما يتوجه الشباب أكثر للسوق لأن التخصصات الجامعية التي تعتمد على الإطار النظري أكثر منه من الإطار العملي تناسب الفتاة أكثر من الشاب».

ويعارضها الرأي محلل علم الاجتماع د. إياد عماوي، الذي قال: «لا أعتقد أن التخصصات التي تطرحها الجامعات جاذبة أكثر للفتيات، فلكل تخصص كما يقول حيثياته، فبعضها جاذب أكثر لأحد الجنسين من الآخر».

كما يتناقض مع ما ورد على لسان مدير مديرية التربية والتعليم في محافظة قلقيلية أ. يوسف عودة خلال لقائنا معه، والذي بدوره زودنا بالإحصائيات السابقة وطرحنا عليه التالي: «حسب الإحصائيات الدقيقة التي وردتنا، ففي آخر سنة في الثانوية العامة، احتلت الفتيات المراتب الأولى في الثانوية العامة، وفي التخصصات الجامعية، فما تعقيبكم على ذلك؟»، فأجاب: «أعتقد أن حصول الفتيات على درجات أعلى يعود لأسباب لا علاقة لها بالذكاء ولا تؤشر إلى أن الإناث أكثر ذكاء من الذكور، فالظروف الاقتصادية تجعل الذكر يعمل بعد ساعات الدوام المدرسي من

أجل تخفيف العبء المادي عن عائلته، ما يقلل عدد الساعات الدراسية للذكر، بينما تتواجد الفتاة أغلب الوقت في البيت»، وأضاف: «المطلوب من الذكور على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي أكثر بكثير مما هو مطلوب من الإناث، ولقناعة الشباب بأن مردود الوظائف الحكومية غير كافٍ، عدا عن قلة الوظائف، ما يجعلهم يتوجهون للأعمال الحرة ولسوق العمل، لأن المردود المادي يكون أكثر، كما توجد قناعة لدى الفتيات بأن التعليم يشكل صمام أمان في حالة تعرض الزوج مستقبلاً لأي طارئ بسبب الأوضاع السياسية وظروف الاحتلال».

أما محلل علم الاجتماع د. رائد نمر، فأجاب عند سؤالنا عن رأيه في سبب تفوق الفتيات في هذا المجال وما إذا كانت البيئة التربوية والاجتماعية تساعد الفتاة أكثر من الذكر، أم أن الأمر متعلق بعوامل سيكولوجية بين الرجل والمرأة؛ أن «تفوق الإناث على الذكور يشكل ظاهرة إيجابية لها دلالاتها على كافة الصعد والمستويات، ويعد الذكر محور اهتمام الأسرة، وبالتالي يكون أكثر تعرضًا للتعامل السلطوي، ما يعكس قصورًا في شخصيته. وفي المقابل، اعتبار الأنثى عضوًا ثانويًا يمنحها مجالاً أكبر لتطوير شخصيتها بشكل مستقل.

ويتابع نمر: «تعزز الدراسات العلمية الحديثة لتركيب دماغ المرأة أن الاختلاف بين دماغ المرأة ودماغ الرجل لا يعود إلى التركيب الطبيعي للمرأة، وإنما إلى تطبعها بسبب الظروف التي تعيشها، فقد تحملت المسؤولية منذ الصغر بحكم وجودها في المنزل واعتماد الوالدين عليها وتحملها مسؤولية البيت والإخوة والأسرة، جنبا إلى جنب مع والدتها، ما خلق لديها انتماءً قويًا لحمل المسؤولية، وولد لديها حسبما يقول «الرغبة في تحقيق ذاتها وإثبات وجودها وتحقيق نجاحات أكبر لتجعلها هذه النجاحات أكثر تميزًا».

ويقول نمر إنه «بالرغم من تفوق البنات في مقاييس الذكاء فيما يخص التعلم والذاكرة والفهم الاجتماعي، إلا أننا يجب ألا نهمل هنا طبيعة الأنثى الأكثر هدوءًا، والتي تجعل بمقدورها مسك الكتاب وقضاء ساعات طويلة في المذاكرة، على عكس الذكر الذي لا يستطيع الجلوس وقضاء أوقات طويلة في القراءة والمذاكرة، كما لا نهمل الجانب الاجتماعي الذي يمنع الأنثى إن صح التعبير من القيام بأنشطة خارجية كاللعب في الشارع والخروج مع الأصحاب، ما يؤدي إلى زيادة الساعات الدراسية لديها».

ولا يختلف الحال في الجامعات، فقد كان للفتيات النصيب الأكبر من حصد أعلى العلامات في كافة التخصصات، فالطالبة حنان خروب خريجة الفصل الصيفي الماضي، تخرجت من كلية التنمية الاجتماعية والأسرية بجامعة القدس المفتوحة فرع قلقيلية بمعدل 91.5 %، وتؤكد أنها تعيش في مجتمع ذكوري يغلب عليه التفكير بأن المرأة ناقصة عقل ودين، وأن الرجل كما تقول «هو المكتمل والأكثر ذكاءً، وفي حقيقة الأمر أن هناك امرأة ذكية ورجلاً ذكيًا وامرأة ورجلاً أقل ذكاء، ولكن المرأة في مجتمعنا العربي تحاول إثبات نفسها وجدارتها بالمثابرة والسعي لتخرج بنسب أعلى من الرجل في أمور ومجالات أكثر خاصة في التعليم، فهناك حسبما تقول نساء كثر أثبتن جدارتهن وتفوقهن على الذكور، فقد حصلت أنا على المرتبة الأولى على فروع كلية الخدمة الاجتماعية في جامعة القدس المفتوحة مع أنني أتحمل مسؤولية بيت وزوج وأسرة مكونة من أربعة أطفال، ما يؤكد امتلاك المرأة الذكاء والقدرة على تحقيق الأهداف.

الغناء الحديث يهدد عرش «الميجانا» و«العتابا»

رام الله – ينابيع - خليل ترجمان - ضجيج المدن وأبواق السيارات ونداءات الباعة المتجولين، لم تنجح في إخفاء أصوات موسيقى هجينة اللغة والمضمون، بعيدة عما ألفت آذاننا من ألحان، قادمة من المقاهي والمطاعم، وأصبحت أسلوب تسويق المحلات التجارية الفاخرة المطلة على الأرصفة، بينما تختفي رويدًا رويدًا الأغاني الشعبية الفلسطينية مثل الميجانا والعتابا والدحية وغيرها من الفنون التراثية.

يقول أحد أوائل مؤسسي ومنتسبي الاتحاد العام للفنانين الفلسطينيين ومنتدى الشعراء الشعبيين، الفنان الشعبي أكرم البوريني إن هنالك ضعفًا في الاهتمام بهذا الفن وطابعًا من اللامبالاة الشعبية، ويقع على عاتق وزارة الثقافة الكثير من الإهمال نظرًا لكون فننا الشعبي وموروثنا الثقافي جزءًا لا يتجزأ من نضالنا التاريخي.

في السياق ذاته، يرى الموسيقي وأستاذ الناي في معهد إدوارد سعيد الوطني للموسيقى أشرف عفوري، أن عدم اهتمام الجهات الرسمية بهذا الموضوع من الأمور التي تسهم في تقليل الاهتمام بالإنتاج الشعبي. ويرجع عفوري ضعف الاهتمام بالغناء الشعبي إلى الضعف الكامن في حركة التوثيق الذي يعود بشكل أساسي للحروب التي عاشت بها البلاد، حيث إن تراث بلاد الشام (سوريا ولبنان والعراق)، كان أوفر حظًا بالتوثيق من التراث الفلسطيني على وجه الخصوص، فالوضع السياسي في تلك الدول كان يتصف بالهدوء النسبي إلى حد ما، وسرعان ما

تحررت تلك البلدان من الاستعمار وفُتِح أمامها المجال لتشغل بالها بتوثيق تراثها، بعكس ما حدث في فلسطين من انشغال الفلسطينيين بالدفاع عن بلادهم.

ويضيف: «على الرغم من كون الإنتاج الفلسطيني من شعر وموسيقى شعبية وتراث هو نتاج ضخم، إلا أن قدرًا كبيرًا منه اندثر لضعف الإدارة وانشغال الفلسطينيين بالحرب، ولا نستطيع إنكار الجهد الذي بذله البعض في توثيق هذا التراث، إلا أنهم فشلوا في كثير من الأحيان بإثبات ملكيته لفلسطين».

محاولات لتوثيق التراث

وعن محاولات توثيق التراث الشعبي، يقول عفوري، إن حركة التوثيق التي حصلت في فترة متأخرة نسبيا، أسهمت بدأت بإعادة إحياء التراث من خلال توزيعات موسيقية جديدة حالت دون خلق نوع فن جديد مختلف عن الفن الشعبي الأصيل، وأصبح الفن الشعبي ممزوجًا بروح الحداثة، وهناك بعض المراكز التي اهتمت بفن الدبكة استطاعت أن توثق بعضًا من نماذج الموسيقى الفلسطينية، لكنها لم تنجح بالحفاظ على أصالتها أيضًا.

في سياق متصل، يؤكد البوريني أن إقبال الناس على حفلات الحداء لم يضعف، لكنه لم يزد، فنحن نعيش في عالم يواكب الجديد ويجامل المستورد ويجافي الأصيل، بيد أن هنالك شعراء زجل أسهموا أيضا في محاربة فنهم وإرثهم دونما علم أو بعلم.

حفلات بطابع جديد

ولم يختلف رأي العفوري كثيرًا، إذ يقول إن الحفلات الشعبية لم تعد تأخذ طابعها القديم، أي أن يكون هناك «زجال»، واقتصار أغاني الحفل على العتابا والميجانا، بل أصبحت الحفلات مليئة بالموسيقى الإلكترونية، وتم استبدال الزجال بمشغل الأسطوانات الـ«دي جيه»، فبدأ الغناء الشعبي بالاندثار حتى في الحفلات الشعبية أمام هيمنة الإلكترونيات والتقنيات الحديثة، ونلاحظ أن جيل الشباب الصاعد يميل إلى أنواع أغانٍ عصرية أكثر تبعده عن تراثه، وإذا شاهدنا حفلات الدحية التي تقام بمدينة البيرة على سبيل المثال، سنلاحظ أن جماهير هذه الحفلات يتضاءل مع مرور الزمن، حيث كان الشباب قديما ينتظر هذه الحفلات بفارغ الصبر، أما اليوم، فقد أصبحت حفلة العرس الشعبية نصفها الأول زجلاً ودحية، والجزء الآخر إلكترونيات وأغانٍ عصرية، وحسب اعتقادي، فنحن لم نستمتع بتراثنا بما فيه الكفاية.

ويؤكد البوريني أن الفن الشعبي يتأثر سلبًا بالآلات الموسيقية الغربية، مؤكدا أنه مع فصل الزجل المنبري عن الموسيقى نهائيًا وفصلاً تامًا، ومع قبول الموسيقى نوعًا ما في حفلات الحداء لما لها من وقع حماسي وأجواء مثيرة، أما اليرغول، فهو لا غنى عنه، سواء لحظة حناء العريس أو الدبكة، ولهذا فهو الآلة التراثية الوحيدة التي رافقت الموسيقى ولم تعتكف. ويكمل حديثه مبتدئًا بآلات النفخ كاليرغول والناي والشبابة الشرقية، وصولاً إلى الأورغ والدرمز والجيتار الغربي، ويفند بأن التجديد جيد في مكانه، لكنه مدمر في حالتنا التراثية للأسف، وستلاحظ الفرق حينها حتى وإن غنيت النشيد الوطني.

يوافقه في ذالك العفوري الذي يقول إن الآلات الغربية الدخيلة دمرت تراثنا، فنحن لم نوظف هذه الآلات مع الفن الشعبي بالطريقة الملائمة، وكان توظيف هذه الآلات لجذب جمهور أكبر إلى الحفلات الشعبية مثل استخدام الزمر والأورغ، وذلك أعطى للموسيقى أهمية على الكلمة.

ويضيف: «بداية الثمانينيات، بدأ توظيف آلة الناي في خدمة

الموسيقى الشعبية واختلف غناء الموسيقى الشعبية من حينها، حيث إنه قديماً كانت تغنى هذه الأغاني بطريقة فوضوية، ولكن دخول الناي بشكل خاص على الميجانا والعتابا وآلات أخرى كالعود فيما بعد بشكل عام، وضع لها قواعد موسيقية واضحة، نظمت ووضحت طرق غنائها بشكل أسهل وأفضل، إلا أنه يؤكد أن آلة الناي ليست أصيلة في الميجانا والعتابا بل هي من الآلات الموسيقية التي دخلت على هذا الفن واستخدمت لترافق الكلمات المغناة. ومن الآلات التي دخلت على هذا الفن قبل الناي آلة الربابة وظهر قديما جماعة من شعراء الزجل تم تسميتهم بـ»شعار الربابة»، فهم من الذين وظفوت آلة الربابة في تطوير فن الزجل وابتكار كلمات وقصص جديدة لهذا الفن، وبرز العديد من هؤلاء الشعراء في مناطق الخليل وشمال الضفة الغربية/ ولا أذكر سوى القليل من هؤلاء الشعراء مثل الشاعر محارب ذيب الذي اعتبر في تلك الفترات شاعر الربابة الأول في فلسطين.

مستقبل الفن الشعبي في ظل طغيان الغناء الحديث

يطمئن البوريني بأن مستقبل الشعر الشعبي بخير، فهو أساس أي أغنية قبل اللحن والصوت، والزجل والحداء لا يندثران بوجود طرائق الغناء الحديثة، لكنهما بحاجة للدعم والاهتمام.

ويقول إن الحفاظ على الغناء الشعبي يكون بالفعل والتنفيذ لا بالحلم والكلام، ويجب إقامة الندوات التعريفية، والمحاضرات، والتوثيق الرسمي لهذا الفن، وتشجيع ممارسيه ونشره إن أمكن.

من جانبه، يوضح العفوري أن المسألة بالنهاية مسألة أذواق، هناك أشخاص تحب الاستماع إلى الموسيقى الحديثة وهناك أشخاص يفضلون التراث والأغاني القديمة، لكن بنفس الوقت نحن كموسيقيين وفنانين وكوزارة ثقافة يجب أن نعطي اهتمامًا أكبر لهذا الفن الشعبي ونطوره بطريقة تحفظ أصالته ونحبب أطفالنا من الجيل الصاعد في هذه الفنون.

ودعا العفوري إلى إيجاد طرق جديدة في تعليم تراثنا من حيث ترغيب الأطفال بالتراث الفلسطيني وتعليمهم ترديده، والحفاظ عليه والتمسك فيه، لكن ليس عن طريق الحداثة، بل عن طريق تعليمهم الكلمات التراثية القديمة ومعانيها وطريقة تأديتها حسب أسس هذا الفن وقواعده، لأنه للأسف نحن بارعون فقط في تأدية الفن الغربي من موسيقى كلاسيكية غربية وموسيقى راب، وأطفالنا أكثر تأثرًا بهذه الأنواع فضلاً عن التراث.

ثقافة وفن

ما المقصود بحكم التاريخ ؟

سامي علقم*

حكم التاريخ هو لفظ كثير التداول على الألسنة حينما تختل الموازين والأنظمة ويكثر الجدل والنقاش حول تقييم شخصية تاريخية، فإن لم ينل شخص عظيم الشأن قدره بين الناس، أي أنهم انقلبوا عليه وطاردوه حتى مات شريدًا طريدًا وربما قتيلاً أو شهيداً، كان عزاء الناس له بعد موته حين تتبين حكمته وسديد رأيه، أن التاريخ قد حكم له وليس حكم عليه.

وإن أحاطت بشخص بطولة زائفة وكاذبة اصطنعها لنفسه وروجتها له حاشية أو طائفة من الأتباع والغوغاء، حتى تأسف القلة الراشدة من اضطراب الأحكام وانقلاب الموازين فإن العزاء أيضا يكون في حكم التاريخ الذي سيحكم عليه أو سيحكم له.

وحكم التاريخ في التصور وكما يرسمه الفنانون، شيخ مهيب الطلعة يعلوه الوقار، يمسك بيمينه ريشة الكتابة ليسطر على صفحات الزمن حكمه الذي لا يخطئ وتقييمه الذي لا يزول ولا ينحاز.

ولا يكاد يخلو القول بحكم التاريخ من تناقض، ذلك أن لمفهوم التاريخ دلالة إلى الماضي، بينما ينطوي القول بحكم التاريخ على المستقبل فحكم التاريخ فينا هو حكم الأجيال القادمة علينا فكيف يتعلق بالماضي بينما أحكامه تتعلق بالمستقبل، ولكن التاريخ لا يحكم علينا إلا بعد أن نصبح جزءًا من الماضي ومن ثم ندخل في مجال موضوعه ولكن هل يصدر التاريخ أحكاما على من اصطلح على تسميتهم: «أنهم دخلوا التاريخ». هنا ينقسم الرأي إلى اثنين:

- مؤرخون يعلقون على سلوك شخصيات تاريخية نتيجة استثارة هذا السلوك للنزعة التعقيمية في الإنسان بوجه عام مثل إدانة تونبي لأخلاق موسوليني في حرب الحبشة 1935م.
- آخرون يتزعمهم كروشيه حيث يقول: إن إدانة المؤرخين للشخصيات التاريخية فيها تجاهل لأصول القضاء لأننا في محاكمنا العادية نحاكم متهمين أحياء فلا يصح أن نستدعي من أصبحوا في ذمة التاريخ للمحاكمة لأنهم أصبحوا ينتمون للماضي الذي يرقد في هدوء، ويكفي أن يصبحوا موضع دراسة التاريخ في محاولة تفهم دوافع أفعالهم دون إدانة أو تبرئة أحدهم، والمؤرخ الذي ينصب نفسه قاضيا يدين هذا ويبرئ ذاك معتقدا أن هذه هي مهمة التاريخ ووظيفته فهو يفتقد حاسة التاريخ، فلا ينبغي للمؤرخ أن يصدر أحكاما أخلاقية على الشخصيات التاريخية لأن التقييم الأخلاقي خروج عن الموضوعية.

فمهمة المؤرخ في تصوير الواقع كما كان، صورة مطابقة بقدر الإمكان عن طريق إعادة بناء حوادثه، ويشبه البعض كتابة التاريخ بأنه صورة لشخص ما (بورتريه) تمزقت وتناثرت أجزاؤها هنا وهناك وعلى الباحث أن يعيد الصورة إلى أصلها عن طريق البحث عن الأجزاء المتناثرة. وتصوير الواقع على هذا النحو يجعل من لغة التاريخ لغة تقريرية، على حين أن الأحكام التاريخية تقديرية. فإذا كان التاريخ علماً، فإن من خصائص العلم التجرد عن الأهواء الذاتية.

وللخروج من هذا المأزق على الباحث في التاريخ الاكتفاء بالبحث عن الدوافع ومدى تناسقها مع الظروف الموضوعية التي يمر بها المجتمع، وبمعنى آخر يتساءل هل كانت الشخصية التاريخية استجابة حقيقية لتلك الظروف أم كانت غير ذلك وهذا التساؤل والإجابة عليه من شأنهما أن يضعا دور الفرد أو البطل في التاريخ موضعه الصحيح.

* فرع دورا

شؤون طلابية

النشاطات اللامنهجية..

تفجير لطاقات الطلبة الإبداعية وفرصة لاكتشاف المواهب

رفح - ينابيع - خالد عيد - أخذت مؤسسات التعليم العالي على عاتقها رعاية الطلبة طوال فترة دراستهم وفق منظور تربوي واضح تهتم من خلاله بتوفير أفضل الأجواء للطلبة، لتنمية مواهبهم وممارسة نشاطاتهم وإبداعاتهم وإبراز طاقاتهم الإبداعية بهدف صقل شخصياتهم وإعدادهم بحيث يصبحون قادة المستقبل ولهم دور ريادي في مجتمعهم.

واهتمت جامعة القدس المفتوحة باكتشاف مواهب طلابها وتنميتها وإبراز طاقاتهم الرياضية والثقافية والاجتماعية والخدماتية أيضًا وتنمية الإبداع والاكتشاف لديهم، وهي أيضًا تعمل على صقل شخصية الطلبة ومواهبهم وتنمي ابتكاراتهم.

وقد سألنا عددًا من طلبة فرع رفح حول أهمية الأنشطة اللامنهجية في الجامعة فأجاب الطالب علاء موسى تخصص إدارة صحية قائلا: «نلاحظ في جامعتنا أن الاهتمام ينصب على تنفيذ الأنشطة العلمية المرتبطة بالمنهاج الدراسي»، داعيًا إدارة الجامعة إلى تنفيذ مزيد من الأنشطة الثقافية التي تصقل من خلالها شخصية الطالب الجامعي.

ووافقت الطالبة دانيا غانم تخصص تربية ابتدائية زميلها الرأي، مؤكدة أن جامعة القدس المفتوحة تسعى للاهتمام بالأنشطة الطلابية، داعية في الوقت نفسه إلى ضرورة الاهتمام بالفعاليات الثقافية والفنية ولا سيما في مجال رعاية الفنون والمسرح والتمثيل وغيرها من الأنشطة التي يتم من خلالها بناء شخصية الطلبة».

وأكد رئيس قسم شؤون الطلبة بفرع رفح أ. ناجي سويدان أن دائرة شؤون الطلبة تعمل جاهدة من أجل تلبية احتياجات الطلبة في شتى المجالات الثقافية والترويحية والعلمية أيضًا بالتعاون مع الجهات المعنية كالعلاقات العامة. وأشار إلى قيام الجامعة بتنظيم فعاليات رياضية للطلبة وتسيير رحلات علمية وأخرى تاريخية، ورعاية الطلبة المتفوقين والمبدعين في شتى المجالات مثل الرسم والشعر وغيره.

وتسعى جامعة القدس المفتوحة في فروعها كافة ولا سيما فرع رفح الجديد إلى استغلال المساحات الموجودة بالفرع لتنفيذ أنشطة لامنهجية متعددة، فهي تعمل على تجهيز ملاعب للطلبة وقاعات واسعة تصلح لتنفيذ ورشات عمل ودورات ومشاغل وكل ما يلزم الطالب من أجل تطوير إمكانات الطلبة وتدعيمهم وتأهيلهم، كما تعمل الجامعة حاليًّا على تفعيل دور الطلبة بشكل أوسع من خلال تشكيل لجان ثقافية وأخرى علمية للبحث عن المواهب وتنميتها.

شؤون طلابية

همسة في أذن الخريج:
كيف تبحث عن وظيفة؟

أ. إياد إشتية*

في مجتمعنا الفلسطيني، ونتيجة لزيادة أعداد الخريجين ومحدودية فرص التوظيف، فإن البحث عن وظيفة هو وظيفة بحد ذاتها، فالبحث عن وظيفة يتطلب جهدًا كبيرًا، وبالتالي يحتاج إلى صبر، والأهم تخطيط وإرادة.

لا توجد طريقة واحدة صحيحة يمكن أن نعتمدها للبحث عن وظيفة، ولكن الباحثين عن عمل في أغلب بقاع الأرض يتبعون خطوات معينة للبحث عن وظيفة، ونستطيع القول إن تلك الخطوات تستحق أن نطلق عليها طريقة ممنهجة، إضافة إلى التغذية الراجعة من الخريجين الذين نجحوا في الحصول على وظيفة، والخطوات الآتية تعتبر أفضل ما يمكن اتباعه كخطوات عملية للحصول على وظيفة.

أولاً: الإرادة والنية للحصول على وظيفة

قد لا تكون هذه خطوة محسوسة، ولكنها تساهم بشكل كبير في الحصول على الوظيفة، فالنية الحقيقية والصافية للحصول على وظيفة من أهم العوامل التي تجعل من الحصول على وظيفة واقعًا، يتلخص هذا في قانون الجذب الشهير(The Law of attraction) إن كنت تعتقد فعلاً وتؤمن أنك ستحصل على وظيفة وتريد ذلك، فستحصل على وظيفة، حيث إن جميع طاقاتك المحسوسة وغير المحسوسة ستتركز في هذا الاتجاه وستجلب ما تريده إليك، ونحن نلخصها بالنية الداخلية، إن كنت تنوي الحصول على الوظيفة ولديك الإرادة، فلن يثنيك عن ذلك شيء.

قد يتساءل البعض: لماذا أحتاج إلى النية الحقيقية بينما أنا فعلاً أبحث عن وظيفة؟ والإجابة في طبائع الناس، فكثير من الأشخاص يبحثون عن وظائف ولكن في داخلهم لا يريدون الوظيفة حقًّا، فتجدهم يضعون العقبات لأنفسهم، وما نتحدث عنه هو طبيعة بشرية خالصة ولا علاقة لها في التخطيط أو التنسيق، إنما هي في الإرادة وفي الداخل الإنساني.

ثانيًا: حدد أهدافك الوظيفية

- ماذا أريد أن أعمل؟ وماذا أحب أن أعمل؟
- بالنظر لمؤهلاتي، أين يمكن أن أعمل؟
- ما هي الجهات التي يمكن أن تستفيد من مؤهلاتي لأعمل معها؟
- ما هي نقاط القوة لدي التي يجب أن أركز عليها، وما هي نقاط الضعف التي يجب أن أتغلب عليها؟
- ما هي المؤهلات والمواصفات المرغوبة في موظف تلك الجهات التي أسعى للعمل معها؟ وكيف أحصل على تلك المؤهلات والمواصفات؟

الموضوع لا يكمن فقط في الأسئلة، ولكن بالإجابات التي ستجعل من الطريق أوضح بالنسبة لك. الأهم هو البدء في كتابة الخيارات والإجابات لتلك الأسئلة، وبعد ذلك، ستتكون لديك أفكار وأهداف واضحة تنير لك الدرب.

ثالثًا: تحديد قائمة الجهات التي ترغب في العمل معها

قم بكتابة قائمة بجميع الجهات التي ترغب أو من الممكن أن تعمل معها، واكتب نسبة الفرص المتاحة لك في العمل بها والوظائف التي يمكن أن تعمل بها بناءً على مؤهلاتك وخبراتك الحالية.

رابعًا: تحديد طريقة التواصل مع تلك الجهات

- لكل جهة طريقة للتواصل معها، إما لإرسال السيرة الذاتية أو معرفة الوظائف الشاغرة لديهم.

- ابحث في مواقع الإنترنت الخاصة بتلك الجهات عن الوظائف الشاغرة لديهم وعن كيفية التقدم إليها.
- ابحث عن الإعلانات والوظائف الشاغرة لتلك الجهات في مواقع الإنترنت الخاصة بالتوظيف أو بالصحف.
- ابدأ بتحديد أسماء الأشخاص الذين سيساعدونك في الوصول إلى تلك الجهة وكيفية الوصول إليهم.
- ابدأ بالبحث عن الأشخاص المسؤولين عن الإدارة التي ترغب في العمل بها في تلك الجهة وطريقة الوصول إليهم.
- اكتب قائمة الأصدقاء والزملاء ممن يستطيعون مساعدتك إما في شركاتهم أو عن طريق زملاء أو أصدقاء لهم في جهات أخرى.

لا تقم فقط بقراءة الأسطر السابقة بذهنك، فبمجرد البدء في كتابة القوائم للجهات والأشخاص وطريقة الوصول إليهم، سيصبح لديك طريق واضح.

خامسًا: ابدأ بالتواصل مع الجهات حسب المخطط الموجود لديك

- ابدأ بتنفيذ عملية التواصل مع كل القائمة التي وضعتها، لا تضع الوقت في تأجيل الاتصال، فأنت لا تعلم ما هي الفرص المتاحة وغير المعلن عنها في تلك الجهات.
- قد ينتج عن اتصالك بأحد الأشخاص في تلك الجهات توجيهك لجهة أخرى لم تكن في مخططك وتنتج عنه وظيفة لم تكن بالحسبان.

سادسًا: تابع مراسلاتك

لا تقف عند الإرسال للجهة أو الشخص بل تابع مرة ومرة أخرى إن شعرت أن المتابعة سينتج عنها شيء مفيد، أو عند طلب ذلك الشخص المتابعة معه في وقت لاحق.

لا تجعل رفضًا واحدًا من شركة أو جهة يثنيك عن مخططك ورغبتك في الحصول على وظيفة، فالرفض ليس شخصيًا بشكل عام، وإنما قد يكون بسبب محدودية سوق العمل الفلسطينية والظروف الاقتصادية بشكل عام، أو لعدم وجود شواغر وأحيانًا كثيرة عدم وجود المؤهلات المطلوبة بك. انظر إلى هذا الرفض على أنه طاقة تدفعك للأمام وتثري معرفتك بطبيعة العمل الذي تبحث عنه. استفد من الملاحظات والردود في تطوير مهاراتك في الاتصال والمهارات الأساسية لتجعل مهاراتك تقترب من المهارات المطلوبة لشغل وظيفة في تلك الجهات التي ترغب بها.

وأخيرًا: ابحث دائمًا عن عمل تحبه، فهذا سيجعل من بحثك أكثر متعة وإصرارًا، وأثناء بحثك عن الوظيفة، ساهم في خلق فرصة عمل مؤقتة لك ولغيرك، وأنشئ مشروعك الصغير ريثما تأتي الوظيفة.

* رئيس قسم متابعة الخريجين

شؤون طلابية

مهدي ويوسف..
رفيقان في الظلمة والطموح

قلقيلية - ينابيع - عبيدة الأقرع - بروح التحدي التي لا تقيدها حدود ولا تهزمها التحديات، يصر الطالب في فرع جامعة القدس المفتوحة في قلقيلية مهدي ماهر سويلم على الوقوف صامدًا أمام فقدانه نعمة البصر التي لم ولن تقف عائقًا أمام تحقيق حلمه بالتفوق والنجاح والحصول على شهادة البكالوريوس في تخصص الخدمة الاجتماعية.

كان مهدي الابن الوحيد لامه وأبيه. تسرد أمه: «أنجبت مهدي حين كنت في الشهر السادس من الحمل وكان طفلاً طبيعيًا لا يلزمه إلا أن يرقد في بيت زجاجي لمدة ثلاثة أشهر حتى يكتمل نموه، لكن خطأ الأطباء الذي جعلهم يضعونه في البيت الزجاجي تحت درجة حرارة لا تناسب طبيعة جسمه جعله يصاب بانفصال في الشبكية ويفقد بصره».

لم ييأس الأهل من رحمة الله، فقد طرقوا كل أبواب المستشفيات والأطباء ذوي الاختصاص، إلى أن جاء الوقت الذي أكد لهم الأطباء أن الأمل مفقود في عودة البصر لولدهم الوحيد.

طفولته

دخل مهدي رياض الأطفال كمستمع ثم التحق بمدرسة النور للمكفوفين في جنين وهو في السادسة من عمره، وتعلم لغة «بريل»، إلا أنه لم يرغب في الابتعاد عن والدته التي ساندته في قراره بعدم العودة للمدرسة لأنه وحيدها ولا تريده أن يفعل ما لا يريد، لكنه عندما وصل لسن 11 عامًا، أيقن أن حياته بلا معنى، فقرر العودة للمدرسة في جنين وأتقن مبادئ القراءة والكتابة، وبقي هناك حتى أنهى الصف السادس الأساسي، إلى أن افتتحت مدرسة المكفوفين في قلقيلية فأكمل فيها حتى الصف العاشر ودرس الصف الحادي عشر والثانوية العامة التي حصل فيها على معدل 76.4 % في مدرسة السعدية الثانوية للبنين.

مسيرته في «القدس المفتوحة»

اختار مهدي «القدس المفتوحة» كخيار أول من بين باقي الجامعات، لأنه رأى فيها سكينة، ونظام التعليم فيها «التعليم

مهدي سويلم

المفتوح» ملائم لحالته، ولوجود عناية خاصة له فيها، لذا التحق بها لدراسة تخصص الخدمة الاجتماعية. ويتابع: «توفر لي الجامعة المادة الدراسية بلغة بريل وتركيز الهيئتين الإدارية والأكاديمية على تقديم الأفضل لي ومراعاة وضعي جعلني غير نادم على قراري».

رسالته

وبقدر حرصه على الحصول على العلم، فإن مهدي شكل حضورًا فاعلاً في المجتمع ليقدم صورة أخرى مما يمتلكه من ميزة القدرة على الإبداع، ولتكون له بصمة وحضور، ووفرت له الجامعة كما يقول كل الإمكانات لإيصال صوته ورسالة المكفوفين للمجتمع، التي فحواها أن فقدان نعمة البصر لا يلغي الطاقة، وأن المكفوفين يمتلكون مواهب وقدرات وإمكانات يعجز عنها الأشخاص العاديون».

ليس الوحيد

الطالب في فرع «القدس المفتوحة» في قلقيلية الكفيف يوسف أبو عصب يشارك أيضًا في الأنشطة واللقاءات المجتمعية والدورات التي تنظم لتعزيز دورهم وصقل شخصيتهم وإبراز موهبتهم.

يقول يوسف: «أشعر بسعادة كبيرة كلما شاركت في نشاط وفعالية رغم الصعوبة التي أواجهها بسبب عدم رؤيتي لمن حولي، إلا أنني قررت ألا أجعل من فقدان البصر عائقًا أمام طموحي، فالتحقت بجامعة القدس المفتوحة التي كانت لي خير مرشد ودليل، وما يزيد من قوتي وعزيمتي التفهم الكبير والدعم غير المحدود من جامعتي التي تحمل على عاتقها رعاية كل مكفوف يلجأ لطلب العلم فيها».

لا يوجد علاج

حظي يوسف بدعم أسرته في كل مراحل حياته، حيث إنه ينتمي لأسرة مكونة من أحد عشر شخصًا، ولد يوسف فاقدًا للبصر نتيجة عوامل وراثية، إذ إن له أخًا آخر يعاني من حالته نفسها، ورغم وضع الأسرة المادي الصعب، كون رب العائلة بالكاد يوفر مستلزمات الحياة، رفضت العائلة الاستسلام للأمر الواقع، وواصلت البحث عن علاج، والصدمة القاسية كانت عندما أبلغهم الأطباء أنه لا أمل في رجوع بصره، لكن لم ينل هذا من عزيمة الأهل وإصرارهم على تحمل الظروف القاسية.

دراسته أولوية

قررت عائلة سوف إلحاقه بمدرسة حكومية كمستمع في الصفين الأول والثاني، ثم ألحقته بمدرسة النور للكفيف في جنين حتى عام 2007، ثم انتقل إلى مدرسة الكفيف في قلقيلية ليدرس حتى الصف العاشر، ثم اجتاز الصفين الحادي عشر والثانوية العامة بمدرسة السعدية الثانوية للبنين، ليصل أخيرًا إلى مقاعد جامعة القدس المفتوحة في قلقيلية.

يشعر يوسف بفخر ومحبة كبيرة لأسرته الثانية في الجامعة، ويقول: «رغم خوفي الشديد عندما التحقت في الجامعة من عدم تأقلمي مع الوضع الجديد، لكن سرعان ما اكتشفت مدى تعاطف الإدارة مع حالتي أنا وصديقي مهدي ومحاولاتهم الدؤوبة في تهيئة الأجواء المناسبة لنا خلال المحاضرات والامتحانات».

يوسف ابو عصب

صحة

مشروبات الطاقة..
فائدة سريعة وضرر دائم

طوباس - ينابيع - حيدر كايد - أحمد حسن سليمان دراغمة طالب في جامعة القدس المفتوحة في طوباس يتناول يوميًّا مشروبات الطاقة منطلقًا من معرفته بأن هذه المشروبات تزيد التركيز.

ويشير دراغمة إلى أنه لا يستهلك سوى نوع واحد فقط من هذه الأنواع، منوهًا إلى أنه المشروب المفضل لديه ولأصدقائه. وعن سبب تناوله لمشروبات الطاقة على الرغم من قراءته للتحذيرات الموجودة على العبوة والتي تشير إلى تأثيرها السلبي على الجسم على المدى البعيد، يقول إن هذه المشروبات تجعل تركيزه أعلى إضافة إلى أن طعمها مميز ولذيذ.

ويضيف: «أنا لا أستغني عنها أبدًا، حيث أصبح تناول مشروبات الطاقة جزءا من حياتي»، لافتًا إلى أنه لا يستهلك أكثر من عبوة ذات الحجم 250 ملم على الرغم من وجود عبوات ذات أحجام أكبر وبأسعار أفضل. وعن تأثيراتها السلبية، قال دراغمة إنه لم يشعر بأعراض سيئة نتيجة لتناوله لهذه المشروبات سوى أنه يشعر بالحاجة لها يوميًا وأنه يشعر بحالة من الضيق في حالة عدم تناولها.

المشروبات الأكثر رواجًا

أضحت مشروبات الطاقة من أكثر المشروبات رواجًا في الأسواق، معظم مستهلكيها من الشباب(15– 35 عاما) ، وتحديدًا من طلبة الجامعات، رغم أن أول علامة تجارية لمشروبات الطاقة ظهرت عام 1977، إلا أن تلك العلامات التجارية انتشرت وبشكل كبير وتعددت الأنواع والأصناف.

من الثابت علميًّا أن تلك المشروبات تمدّ الجسم بطاقة إضافية، وذلك لاحتوائها على نسبة عالية من الكافيين سريع الامتصاص، ما يودي إلى رفع ضغط الدم وزيادة إدرار التبول ورفع مستوى الأيض وحرق الدهون وتحفيز الجهاز العصبي وزيادة حركة الأمعاء الدودية، ما يؤدي إلى تنشيط الذاكرة وتحسين المزاج وزيادة مستوى الأداء الإدراكي والأداء الجسدي.

وقد منعت مشروبات الطاقة في بعض دول، مثل كندا واستراليا والنرويج والدنمارك وماليزيا وتايلاند، وفي فرنسا ممنوع بيعها إلا في الصيدليات، لما لها من تأثيرات سلبية على الصحة وتحديدًا لدى تناولها بشكل يومي أو لأكثر من مرة يوميا، ومشروبات الطاقة اليوم هي المشروب المفضل لدى معظم الشباب حتى إننا بتنا نشاهد طلبة الجامعة يتناولونه بشكل يومي، بل يتناولونه وكأنه مشروب الصباح.

نسبة عالية من الكافيين والمواد الحافظة

وعن مكونات مشروبات الطاقة، قال الطبيب العام د. باجس دراغمة **إن** مشروبات الطاقة تحتوي على كميات عالية من السكر سريع الامتصاص، ونسبة عالية من الكافيين وتاورين، ومواد حافظة وفيتامينات متنوعة.

وأشار د. دراغمة إلى أن هذه المشروبات تشكل خطرًا واضحًا على العديد من الفئات وتحديدًا الأطفال دون سن 16 عامًا ومرضى الضغط، وتشكل خطورة بالغة على الأشخاص الذين يعانون من مشاكل القلب والحوامل ومرضى السكري والأشخاص الذين يعانون من حساسية الكافيين، كما أنها تشكل خطرًا على الرياضيين أثناء ممارسة التمارين الرياضية.

وحول تأثيرات مشروبات الطاقة، قال د. دراغمة إن لهذه المشروبات تأثيرات ايجابية تظهر سريعًا وتزول سريعًا حيث إنها تساعد على مدّ الجسم بطاقة إضافية نتيجة لاحتوائها على السكريات سريعة الامتصاص، ما يمدّ الجسم بطاقة إضافية ذهنيًا وبدنيًا وهذا هو السبب الرئيسي لاستهلاكها من قبل طلبة المدارس والجامعات وفئات الشباب عمومًا.

خطر الإدمان وأضرار بالغة

وعن أضرارها السلبية، قال د. دراغمه إن تناول هذه المشروبات بشكل دائم وبكميات كبيرة قد يتسبب في الإدمان وذلك بسبب ارتفاع كمية الكافيين وغيرها من العناصر، وقال إن تناولها بشكل دائم قد يؤدي إلى هشاشة العظام، بالإضافة إلى دورها في طرد السوائل من الجسم، وأضرار بالغة للكبد، كما أنها تؤدي إلى رفع ضغط الدم بشكل فجائي وتؤدي إلى زيادة وتسارع في ضربات القلب، بالإضافة إلى احمرار الوجه، وخفض استجابة الأنسجة لهرمون الأنسولين، وكذلك تعمل على خفض عدد الحيوانات المنوية، ومن آثارها أيضًا الأرق والصداع المزمن واضطرابات النوم.

العمرية الدنيا وحضهم على عدم تناول هذه المشروبات، قائلاً إنه يجب وضع تحذيرات واضحة ولافتة على العبوات توضح الفئات التي من الممكن أن يشكل تناول هذه المشروبات ضررًا عليها، واقترح تنظيم حملات توعية خاصة بطلبة المدارس للحد تناول هذه المشروبات.

إبراهيم القاضي القائم بأعمال مدير عام حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد الوطني أشار إلى هناك العديد من الأصناف والعلامات التجارية لمشروبات الطاقة في السوق الفلسطينية، لافتًا إلى أن دور وزارة الاقتصاد الوطني يتمثل في الرقابة الداخلية وتثقيف المستهلك الفلسطيني حول تلك المنتجات.

وأشار إلى أنه يتم فحص عينات من تلك المنتجات التي تحصل

كما أكد د. دراغمة أنه استقبل العديد من الحالات التي تم تشخيصها بأنها حالات تعاني من تسارع في نبضات القلب ودوخه وآلام شديدة في المعدة وحالات غيبوبة بعد تناولها مشروبات الطاقة بصورة مفرطة، وجميع تلك الحالات من فئة الشباب وتحديدا الفئة العمرية من 14 -30 عامًا.

وأكد ضرورة أن يقوم الأهالي بمتابعة أبنائهم وتحديدًا الفئات

على إذن تسويق وتحمل بطاقة بيان مصادقًا عليها من مؤسسة المواصفات والمقاييس، كما أشار القاضي إلى أنه لم يتم تقديم أي شكاوى لوزارة الاقتصاد حول مشروبات الطاقة.

صحة

معظم المصابين به لأسباب وراثية

السكري

يتغول في المجتمع الفلسطيني

الوسطى - ينابيع - محمد أبو مزروع - مرض السكري هو أحد الأمراض الخطيرة، يعاني منه ملايين البشر، إذ اجتاح هذا المرض القاتل العالم بأسره لتصل نسبة ضحاياه إلى حوالي 350 مليون مريض حول العالم وسط تقديرات محتملة بارتفاع النسبة لتصل إلى حد الوباء.

عرف هذا المرض قديمًا، وكان الأطفال والبالغون عندما يصابون بالمرض تضعف أجسامهم وتنعدم قواهم ليلقوا مصيرهم المحتوم بعد فترة وجيزة لعدم وجود علاج معروف لديهم ولم يكن باستطاعة حتى الأطباء التفريق بين النوعين المتشابهين من هذا المرض وهما: البول السكري الحلو المذاق، الناتج عن قصور في هرمون الأنسولين الذي تفرزه غدة البنكرياس وينتج عنه زيادة نسبة السكر في الدم، والسكر الكاذب الذي ليس له علاقة بالسكر في الدم وإنما هو ناتج عن خلل في هرمونات الغدة النخامية في المخ وهرمونات الكلى.

وكان الأطباء يفرقون بينهما بطرق بدائية من خلال تذوق البول إن كان حلو المذاق فهو سكري، وإن لم يكن، فهو بول مائي واستمروا على هذه الطريقة حتى اكتشف محلول (فهلنج) الذي يبين نسبة السكر من خلال درجة الحمرة في البول.

وبعد أن تأكد العالمان (جوزيف فون، ومينوكوفسكي) من صحة اكتشاف العالم (بوشاردت) عن وجود صلة مباشرة بين غدة البنكرياس ومرض السكري من خلال التجارب التي أجرياها على مجموعة من الكلاب، توصلا من خلالها إلى أن البنكرياس يقوم بوظيفتين أساسيتين هما إفراز عصارات هاضمة بالأمعاء والأخرى إفراز هرمون الأنسولين بالدم للاستفادة من السكر، وعلى أثره تم استحضار مادة الأنسولين التي بموجبها تم إنقاذ أرواح ملايين البشر، وهو العلاج الوحيد الذي تستخدمه جميع دول العالم حتى يومنا هذا.

السكري في فلسطين

بالنسبة إلى انتشار «السكري» في المجتمع الفلسطيني، فتشير الأبحاث والدراسات التي أجريت محليًا إلى أن عدد مرضى السكري في قطاع غزة تجاوز 30 ألف إصابة وأن النسبة في التصاعد.

وقد أكد الدكتور إبراهيم أبو سمرة أخصائي الأمراض الباطنية والغدد أن نسبة المصابين في قطاع غزة في تزايد مستمر، موضحًا أن هناك نوعين من المرض، الأول يصيب الأطفال ويعتمد في علاجه على الأنسولين، والثاني يصيب البالغين والكبار في السن ويعتمد في علاجه على الحبوب والحمية، بالإضافة إلى نوع آخر يسمى سكري الحوامل.

ونوه إلى وجود مؤشرات سلبية تستدعي ضرورة مراجعة الطبيب المختص من أجل الكشف المبكر للحالة، مؤكدًا وجود بعض الحالات المصابة بالمرض ولا تعلم أنها مصابة به، ومن هذه المؤشرات الشعور بالضعف العام والالتهابات المتكررة وتساقط الأسنان في سن مبكر.

ويضيف الدكتور أبو سمرة: «أما بالنسبة للحالات المتقدمة من المرض، فيشعر المريض بالهزال وضعف الجسم وبالعطش الشديد والبول المتكرر وزيادة في الأكل».

السكري من الأمراض المزمنة

ويعرف الدكتور ياسر المجدلاوي أخصائي الأمراض الباطنية والغدد الصماء أن مرض السكري يعتبر من الأمراض المزمنة التي

تصيب الإنسان نتيجة خلل معين في غدة البنكرياس التي تفرز سائل الأنسولين لكي يقوم بمعالجة المواد النشوية والسكرية في الدم لكي يستفيد منها جسم الإنسان، ونتيجة هذا القصور ترتفع كمية السكر في الدم، ويبدأ المريض بالشعور بالتغيرات المعروفة مثل العطش الشديد بالرغم من شرب الماء بكثرة والبول المتكرر والخمول والنقص في الوزن.

وأشار الدكتور أكرم مزيد المختص في الغدد الصماء إلى وجود عدة أنواع من مرض السكري، النوع الأول انعدام الأنسولين نتيجة فشل عمل البنكرياس فشلاً تامًا بسبب تحطم خلايا (بيتا) التي تفرز الأنسولين، وفي هذه الحالة، يجب حقن المصاب بالأنسولين لكي يبقى على قيد الحياة.

والنوع الثاني يحدث نتيجة اضطراب في عمل البنكرياس، فلا يفرز كمية كافية من الأنسولين، فيتم تزويد المريض بالحبوب اللازمة حسب الحالة، وهناك أنواع أخرى من هذا المرض، منها سكر الحوامل وغيره، مشيرًا إلى عدة عوامل قد تؤدي للإصابة بالسكري أهمها عامل الوراثة، مؤكدًا أن النسبة الأكبر بين المصابين يرجع سبب إصابتهم بالمرض إلى العامل الوراثي، بالإضافة إلى عوامل أخرى تتمثل بالإفراط في الأطعمة المشبعة بالمواد الدهنية والنشوية والسكرية، مع عدم ممارسة الرياضة البدنية. ويضيف أن العوامل النفسية والعاطفية لها أثرها الكبير في ظهور المرض مثل القلق والحزن والخوف الشديد.

مضاعفات خطيرة

ولفت الدكتور مزيد إلى المضاعفات الخطيرة التي تنتج عن هذا المرض مثل الفشل الكلوي، وأمراض القلب والأعصاب، والضعف الجنسي، وتقرحات القدمين، والخلل في شبكية العين، والمرض المعروف بالقدم السكري وغيرها.

وللوقاية من النوع الثاني من المرض، ينصح الدكتور أبو سمرة بالحمية والإكثار من الأكل الصحي وبمراعاة عدم الإفراط في أكل الأطعمة السكرية والنشوية والتوقف عن التدخين وبممارسة الرياضة وبالمحافظة على الأطراف من الجروح والخدوش لأنها الأكثر عرضة، مع ضرورة الانتظام في أخذ الدواء، وينصح بعدم الجلوس الطويل لأنه يتسبب في عدم حرق السكر الزائد وتفاقم مضاعفات السكر، وخص بالذكر ضغط الدم، والقلب، والأوعية الدموية.

وقد ناشد المواطنين إجراء فحوصات دورية للكشف المبكر للحالة، وناشد الجهات الصحية المسؤولة تحمل مسؤولياتهم بنشر إرشادات توعية لتعريف المواطنين بالمرض ومخاطره وسبل الوقاية منه من خلال العيادات والمراكز الصحية في جميع المحافظات، ومن خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة للحد من هذا الوباء.

رياضة

المرأة الفلسطينية

تفرض نفسها في عالم الرياضة..
والبيئة المحافظة أكبر تحدٍّ

رام الله - ينابيع - أن ترتدي فتاة سروالاً قصيراً وتبدأ بمداعبة الكرة بقدميها في استاد بقي حكرًا على الرجال لسنوات وسنوات، أمر غير مألوف في فلسطين، لكنّ الفتاة الفلسطينية فرضت نفسها بقوة على الساحة الرياضية لتكسر كثيراً من الحواجز وتبدأ رحلة جديدة من إثبات الذات في ميدان الرياضة، وبخاصة في كرة القدم، اللعبة التي بقيت حكرًا على الذكور طيلة سنوات ماضية.

إنجاز لافت

واعتبر عبد الفتاح عرار- مدرب كرة قدم، أن وجود رياضة نسوية في فلسطين يُعد إنجازًا لأنه في كثير من الدول الأخرى لا يوجد رياضة نسوية أصلاً، مشيرًا إلى أن الرياضة النسوية في فلسطين انطلقت من الجامعات بالإضافة إلى الرياضة المدرسية التي رأى أنها رياضة سطحية وليست احترافية.

ولفت إلى أن المنافسات الرياضية النسوية انطلقت من الجامعات إبان فترة الثمانينات، حيث تمكنت جامعة بيت لحم من تكوين فريق نسوي لكرة السة وآخر لكرة الطائرة وبعض الفرق للتنس الأرضي، منوهًا إلى أن الرياضة النسوية حتى هذه الفترة كانت مجرد هواية وأن الرياضة النسوية الحقيقية انطلقت في بداية التسعينيات حيث أصبح هناك بعض الفرق النسوية مثل تشكيل فريق كرة قدم لجامعة بيت لحم الذي أصبح فيما بعد يسمى فريق «ديار» النسوي لكرة القدم.

وأشار إلى أنه تم تشكيل أول فريق كرة قدم نسوي فلسطيني بعد الانتفاضة الثانية وتحديدًا في عام 2004، وكانت تشرف عليه سمر الأعرج ولعب أول مباراة له في الأردن، ثم تأسست فرق كروية نسوية أخرى مثل سرية رام الله الأولى وفريق «بلدنا» في أريحا وشابات العاصمة، وعام 2008 أعلن عن تنظيم دوري نسوي فلسطيني في كرة القدم.

قيود اجتماعية تحدّ من التطور

ونوه عرار إلى أن تطور الرياضة النسوية يسير ببطء شديد، مشيرًا إلى أن الأسباب في هذا الجانب اجتماعية تتعلق بالعادات والتقاليد التي تفرض قيودًا على النساء، بالإضافة إلى بنية الشاب القوية مقارنة مع بنية الأنثى وقلة عدد اللاعبات، ما يقلل التنافس.

وأضاف: «لكن مقارنة مع المحيط، نحن ثالث دولة عربية في آسيا من حيث التطور في كرة القدم النسائية بعد الأردن والإمارات». ولفت إلى وجود فوارق في المستويات بين الفرق النسوية الفلسطينية ونظيرتها في المنطقة، لكن الفروق تظل كذلك قائمة على صعيد الفرق الرياضية الذكورية، منوهًا إلى أن عمر الرياضة النسوية في فلسطين ما زال قصيرًا إذا ما قورن مع الآخرين، كما أن فلسطين ورغم التقدم اللافت في السنوات الأخيرة، ما زالت تفتقر للبنية التحتية المؤهلة.

وفيما يتعلق بالسبل المطلوبة لتطوير الرياضة النسوية الفلسطينية، طالب عرار بتوفير البنية التحتية اللازمة وأماكن تدريب خاصة بالرياضيات الإناث، وكذلك العمل على زيادة عدد اللاعبات بالتركيز على الرياضة المدرسية بشكل يمكن أن تستفيد منه الأندية.

كما أكد ضرورة تفعيل الرياضة النسوية الجامعية، وإجراء الدراسات اللازمة لتطوير اللاعبة الفلسطينية، مشيرًا إلى وجود اختلاف بين بناء اللاعبة واللاعب من الناحية الفسيولوجية والصحية ومن حيث التغذية واللياقة البدنية.

من الصالات المغلقة إلى الملاعب المفتوحة

يؤكد محمود السقا، محرر الصفحات الرياضية في صحيفة الأيام، أن الرياضة النسوية حضرت بقوة على الساحة في عام 2008 بتنظيم أول دوري كروي نسائي تصنيفي شاركت فيه ستة فرق، منوهًا إلى أن الدوري جرى في ملاعب الصالات المغلقة قبل أن يجرى في سنوات لاحقة على ملاعب كرة القدم المفتوحة.

ولفت إلى أن الرياضة النسوية حققت إنجازات لافتة خلال السنوات الأخيرة، منها حصول منتخب فلسطين الكروي للنساء الناشئات على المركز الثاني في بطولة غرب آسيا، منوهًا إلى أن الحراك في الرياضة النسوية في السنوات الأخيرة يُعد إنجازًا، وإن تعرض منتخب فلسطين النسوي لكرة القدم إلى اخفاقات في النتائج مؤخرًا في تصفيات كأس آسيا.

ونوه إلى تشكيل عدة فرق رياضية نسوية في ألعاب مختلفة منها كرة الطائرة وكرة السلة، وكذلك في الرياضات الفردية كالسباحة وتنس الطاولة وألعاب القوى، وقد حققت فلسطين عدة إنجازات فيها.

ويتفق السقا بأن المجتمع المحافظ الذي يفرض قيودًا على النساء يُعد أبرز عامل يحدّ من تطور الرياضة النسوية الفلسطينية، قائلاً إن بعض الفتيات الرياضيات بمجرد أن يتخرجن من الجامعة ينهين حياتهن الرياضية إما بأن يصبحن ربات بيوت أو يتزوجن لينصبّ اهتمامهن على حياتهن الأسرية.

وعلى الرغم مما تقدم، يرى السقا أن واقع الرياضة النسوية الفلسطينية يُعدّ جيدًا مع الدول المحيطة التي لا يوجد في بعضها رياضة نسوية أصلاً.

وأكد أن تطوير الرياضة النسوية في فلسطين يقع أولاً على عاتق الإعلام الرياضي الذي ينبغي عليه التأكيد على أهمية هذه الرياضة كونها تساهم في التعريف بالوطن ونقل رسالة شعبنا إلى العالم، مشيرًا إلى أهمية تعميق الوعي والثقافة بالرياضة النسوية في وسائل الإعلام.

المطلوب إحداث قفزات نوعية

يؤكد قدري سلامة- إعلامي رياضي، أن اتحاد كرة القدم الحالي برئاسة اللواء جبريل الرجوب أولى الرياضة النسوية أهمية خاصة، مشيرًا إلى أن اتحاد كرة القدم يعمل على توفير كل السبل المطلوبة لإنجاح الكرة النسوية سواء من خلال تنظيم دوري نسوي أو من خلال تشكيل منتخب فلسطيني يشارك في المنافسات الإقليمية والعربية، مُقرًّا بأن المشاركات لم تصل بعد إلى مستوى الطموح وأن المطلوب هو إحداث قفزات نوعية خلال المرحلة المقبلة.

وأكد أن المجتمع الفلسطيني ما زال يفرق بين البنت والشاب بخصوص الالتحاق بالمنافسات الرياضية، فهو يضع قيودًا على الإناث مع وجود تقدم في الآونة الأخيرة بخصوص هذا الموضوع.

ويضيف: «لا تشعر أنه يوجد هناك قبول لدى الشارع الفلسطيني بشكل عام أن يرى البنت وهي تمارس الرياضة»، لكن في الآونة الاخيرة، أصبح هناك قبول معقول، والأهالي بدأوا يشجعون بناتهم على الالتحق بميدان الرياضة».

ودعا سلامة إلى وضع خطة وطنية لتطوير الرياضة النسوية عمومًا وكرة القدم على وجه التحديد لتشكيل منتخب نسوي منافس وقادر على تحقيق نتائج جيدة، لافتًا إلى أن النتائج الأخيرة تبين وجود فرق بين الفريق النسوي الفلسطيني والفرق النسوية في شرق آسيا.

كما أكد ضرورة إجراء دراسة معمقة على واقع الرياضة النسوية والبحث عن مهارات نسوية في مختلف الألعاب الرياضية والاهتمام بالفئات العمرية الصغيرة من أجل تأسيس منتخبات نسوية وطنية قادرة على المنافسة.

المرأة نجحت في اقتحام عدة ميادين

ويرى وجدي الجعفري- إعلامي رياضي، أن الرياضة النسوية الفلسطينية حققت قفزة في عام 2008 وتحديدًا بعد أن ترأس اللواء جبريل الرجوب اتحاد كرة القدم، فبدأ تشكيل العديد من الفرق الرياضية النسوية وبخاصة في كرة القدم، بينما كانت الفرق النسوية قبل هذا التاريخ محدودة، ولكن الرياضة النسوية في عهد اللواء الرجوب شهدت نقلة نوعية بتشكيل المزيد من الفرق الرياضة النسوية والمنتخبات الوطنية النسوية وبتفعيل المشاركات الخارجية.

ونوه إلى أن المرأة الفلسطينية اقتحمت ميادين عدة في الرياضة خلال السنوات الاخيرة، منها كرة القدم وكرة السلة وحتى سباق السيارات، بالإضافة إلى الرياضات الفردية كالكراتيه وألعاب القوى، لكن المرأة الفلسطينية لم تقتحم بعض الرياضات التي تعتبر عنيفة مثل كمال الأجسام ورفع الأثقال.

وأشار الجعفري إلى أن الرياضة النسوية تشهد تقدمًا لافتًا في الضفة الغربية مقارنة مع مثيلتها في قطاع غزة، قائلاً إنه رغم أن اللجنة الأولمبية الفلسطينية تهتم بالارتقاء بواقع الرياضة الفلسطينية في الضفة وغزة على حد سواء، غير أنها لا تجد استجابة من الحكومة المقالة التي تفرض قيودًا اجتماعية إضافية على المرأة.

كما أكد الجعفري أن تفهم الأهل لممارسة الفتاة الرياضة يختلف بين منطقة جغرافية وأخرى، فمثلاً الأهالي في بيت لحم أكثر تفهماً من الأهالي في شمال الضفة وجنوبها.

رياضة

نظرة على تاريخ الرياضة النسوية الفلسطينية

سمر الأعرج موسى*

بعد تهجير عام 1948، أصبحت الضفة الغربية تحت الوصاية الأردنية وغزة تحت الوصاية المصرية، وبالتالي كان انعكاس ممارسة الألعاب الرياضية تماما مثل هذين البلدين. فلم تمارس الرياضة إلا من خلال المدارس والاشتراك في الألعاب المدرسية التنافسية، حتى بداية الستينيات، حيث بدأت تمارس بطولات تنافسية في كرة الطاولة على مستوى الأندية.

بعد عام 1967 وانفصال الضفة عن الأردن وغزة عن مصر، وعدم وجود سلطة ترعى الرياضة، فإن نشاط المرأة الفلسطينية اقتصر على الخارج وفي الشتات للمشاركة في البطولات النسوية العربية.

وفي بداية السبعينيات، بدأت بعض الأندية في الضفة الغربية في تكوين فرق للنساء في كرة السلة والطاولة، فبدأت تظهر فرق نسائية اقتصرت على هذه الألعاب، ومن الأندية الأولى التي اهتمت بالرياضة النسوية، سرية رام الله، وأرثوذكسي رام الله وبيت جالا، والعمل الكاثوليكي بيت لحم، وجمعية الشبان المسيحية في القدس.

بعد عام 1967، لم تكن هناك أي جامعة في الضفة الغربية، ولكن كانت هناك معاهد عليا لا تزيد على أصابع اليد وهي (معهد الطيرة للبنات، ومعهد المعلمين- وكالة، ومعهد النجاح، ودار المعلمات الحكومية، وكلية خضوري الزراعية، وكلية العروب الزراعية، وكلية بيرزيت). وكانت هذه المعاهد تدرس الثقافة الرياضة كمادة أساسية ومتطلب إجباري لنيل درجة الدبلوم، باعتبار أن المنهاج الموضوع من قبل وزارة التربية والتعليم الأردنية يتضمن هذا المساق.

في منتصف السبعينيات، بدأ ظهور الجامعات وكانت بداية ظهور (جامعة بيرزيت، والقدس، والنجاح، وبيت لحم، وكلية أبو ديس)، واكتملت الجامعات المحلية في أواخر السبعينيات.

بعض الجامعات جعلت متطلب التربية الرياضية متطلبًا إجباريًّا، والبعض الآخر اقتصر على النشاط الداخلي والخارجي. ففي حين اعتبرت جامعات (النجاح، وبيرزيت، وبيت لحم) التربية الرياضية متطلبًا إجباريًّا لطلبة الجامعة، اعتبرت بقية الجامعات أن التركيز على النشاط الداخلي والخارجي يفي بالغرض الجامعي بالنسبة للنشاط الرياضي.

ولما أصبحت التربية الرياضية حاجة أساسية في حياة الأفراد والجماعات، وتحقيقاً للنمو السليم عند الإنسان وممارسة الحياة كاملة بما فيها من متعة وسعادة، عنيت الجامعات والمعاهد في الضفة الغربية بإنشاء تخصص التربية الرياضية وذلك حسب حاجة المجتمع لهذا التخصص وإلى خريجين حاصلين على شهادة البكالوريوس والدبلوم في تخصص التربية الرياضية.

أما الجامعات والكليات التي يوجد فيها تخصص التربية الرياضية في فلسطين فهي:

1. جامعة فلسطين التقنية خضوري: بكالوريوس (مختلط)، دبلوم (مختلط)
2. جامعة النجاح الوطنية: بكالوريوس (مختلط)
3. جامعة القدس: بكالوريوس (مختلط)
4. جامعة الأقصى/ غزة: بكالوريوس (ذكور + إناث)
5. كلية فلسطين التقنية رام الله للبنات: دبلوم (إناث فقط)
6. كلية العلوم التربوية/ مجتمع رام الله (معهد المعلمين): بكالوريوس (ذكور فقط)
7. كلية العلوم التربوية/ الطيرة: بكالوريوس (إناث فقط)

ولدى كل كلية منهاج خاص بها، وإن كان هناك تشابه في المواضيع الأساسية وتقسيماتها بالنسبة للسنوات، مع اختلافات بسيطة، ويرتكز منهاج التربية الرياضية في الجامعات على المواد النظرية والعملية.

أدرك المشرفون على التربية الرياضية في الجامعات والمعاهد أن

تعلم المهارات وتكتيك أي لعبة من الألعاب لا يقبل بالرضى من اللاعبين، إذا لم توجد فرصة لاستخدام هذه المهارات وهذا التكتيك في منافسة ذات معنى بالنسبة لهم، ولذلك فكروا بوضع برنامج للنشاط التنافسي بين الجامعات والمعاهد العليا باعتبار أن هذا المجال واسع لتحقيق هذه الفلسفة التربوية على اعتبار أن هذا النشاط منتشر بين الأندية والهيئات جميعاً لما فيه من منافسة طبيعية قوية تتلاءم مع ميول الشباب. من هنا انطلق التفكير بإقامة بطولات خاصة بالجامعات والمعاهد العليا في الضفة الغربية، وكانت جامعة بيرزيت أول من فكر في ذلك، وكان ذلك عام (1974) عندما دعت المعاهد العليا في ذلك الوقت لبطولة سنوية لمختلفة الألعاب الرياضية، وكانت تختم هذه البطولات بيوم رياضي يحتوي على فقرات تضم ألعاباً إيقاعية وعروضاً رياضية مختلفة، واختراق الضاحية لمسافة 5 كم للطلاب و2 كم للطالبات .

وهناك تنافس في الرياضات النسوية (وسلة، وطائرة، كرة طاولة، وألعاب قوى، وريشة).

كما تشارك الفرق النسوية في البطولات العربية والدولية في مختلف الألعاب (كراتيه، وتايكواندو، وطاولة، وطائرة، وألعاب قوى، وسلة).

ومما لا شك فيه أن الفتاة تلعب دوراً كبيراً في بناء المجتمع وتحسينه، ولكن من الواضح أنه ما زال هناك تمايز بين دور الرجل والفتاة في مجتمعنا الحالي، ويميل هذا التمايز لصالح الرجل أكثر منه إلى المرأة، ومن هنا يجب أن نعي تماماً أنه عندما نخلق رجلاً واحداً، فإننا نصنع فرداً صالحاً في المجتمع، ولكن عندما نخلق امرأة صالحة فإننا نصنع جيلاً صالحاً مبتكراً ومبدعاً.

فالفتاة جديرة بأن تقنع نفسها قبل أن تقنع غيرها، بل عليها أن تزيل دافع الخوف والقلق المستمر والملاحق لها من المجتمع، فالمفروض عليها أن تخلق من نفسها إنساناً كاملاً وصالحاً من جميع النواحي والمجالات وأن تصنع نفسها بنفسها قبل!

فالفتاة الجامعية يجب أن يكون لها الدور الريادي والقيادي في المجال الرياضي، وتقف جنباً إلى جنب مع باقي زملائها للارتقاء بالمستوى الرياضي الجامعي عامة.

فما هي الأسباب التي أدت إلى هبوط الرياضة النسائية في مجتمعنا المحلي وأهم نقاط الضعف التي تعاني منها، والسبل الكفيلة بإنهاء وتخطي مثل هذه الصعاب؟

من خلال العديد من اللقاءات مع مدرسات التربية الرياضية في الجامعات والمعاهد المحلية وبعض الطالبات اللواتي يمارسن التربية الرياضية بشكل عام والطالبات المتخصصات في هذا المجال، توصلنا إلى الأمور التالية:

1. نظرة المجتمع النسائي إلى التربية الرياضية:

في الواقع، هذه النظرة بحاجة إلى دراسة طويلة ومتشعبة، ومهما تكلمنا عنها، فإننا لن نفيها حقها، لأن العامل النفسي أكثر من العامل البدني أو المهاري، ويعتمد التغيير الجذري للتحسين من وضع الرياضة النسائية على الفتاة نفسها، فهي ما زالت تنظر إلى التربية الرياضية على أنها مادة ثانوية، وهي تقنع نفسها وتدخل عامل الخوف والقلق إلى ذاتها، فإنها غير ملائمة ومناسبة لممارسة النشاط الرياضي، وهي بحاجة إلى الظهور في المجتمع متبرجة من ناحية أو محتشمة من ناحية أخرى، فكيف تلتحق الفتاة بكلية وتدرس التربية الرياضية؟ وكيف تؤدى مهارات القفز والوثب واللعب والجري وهي فتاة؟ وكيف ترتدي الملابس الرياضية وتتلقى التدريبات وتخوض المباريات واللقاءات؟

2. الرياضة المدرسية للطالبات:

إن تدريس التربية الرياضية يؤدي مهام اجتماعية وتربوية كثيرة، فهو ينمي القدرات البدنية والمهارية للطالبات ويساعدهن على النضج الصحيح والقوام المتزن والمعتدل، بالإضافة إلى تنمية الصفات الخلقية الحميدة كالتعاون والمحبة وحب الوطن والإخلاص والروح الرياضية، غير أن الرياضة المدرسية للطالبات تتعرض لهموم الرياضة المدرسية بشكل عام، بل وأكثر من الطلاب، ومنها:

(1) عدم تشجيع التربية الرياضية من قبل إدارات المدارس.
(2) عدم وجود المؤهلات العلمية لتدريس مادة التربية الرياضية.
(3) إهمال الأهالي وقلة تشجيعهم للطالبات وممارسة النشاطات الرياضية.
(4) تبني المجتمع أفكار سلبية تنعكس على الطالبة إذا ما مارست النشاطالرياضي.
(5) نظرة المدارس إلى الرياضة النسائية نظرة ثانوية واستهانة تامة وتكاد تكون متخلفة.
(6) النقص الواضح في أدوات وأجهزة التربية الرياضية الموجودة في مدارس الطالبات.
(7) تقليص حصص التربية الرياضية للطالبات.
(8) النظر إلى درس التربية الرياضية على أنه درس ثانوي.

3. أندية الفتيات:

يعاني مجتمعنا المحلي من مشكلات كثيرة وعديدة منها عدم وجود أندية خاصة للفتيات تستطيع من خلالها الفتاة ممارسة نشاطاتها الرياضية الحقيقية ككرة السلة، والطائرة، وتنس

الطاولة وبعض الألعاب الترويحية، حيث تساعد هذه الأندية الخاصة للفتيات على خلق المواطنة الصالحة الواعية وهذا بدوره يعمل على نشر الوعي الرياضي بين الفتيات ويساعدنا على تطوير وتحسين الرياضة النسائية في المجتمع.

سبل تحسين الحركة الرياضية النسائية

نستطيع تحسين الحركة الرياضية النسائية عن طريق اتباع ما يلي:

1. قدرة الفتاة على مواجهة المفاهيم والقيم الاجتماعية الخاطئة عن التربية الرياضية وممارستها.
2. تشجيع الأهل للفتاة على ممارسة التربية الرياضية ونشاطاتها المختلفة.
3. زيادة دعم المسؤولين للتربية الرياضية في المجتمع وتوفير المنشآت الرياضية النسائية.
4. الاهتمام بالرياضة المدرسية في مدارس الطالبات وإعطاء دروس التربية الرياضية حقها كغيرها من المواضيع.
5. إيجاد أندية خاصة للفتيات حتى يتسنى لهن قضاء وقت الفراغ فيما يعود عليهن بالنفع والفائدة.
6. زيادة دعم وتشجيع الصحافة الرياضية للرياضة النسائية والاهتمام بها وبأخبارها.

المعيقات التي تواجه الرياضة النسوية في مؤسسات التعليم العالي

هناك العديد من المعيقات التي تواجه الرياضة بشكل عام والتي يصطدم بها ممارسو النشاط الرياضي، منها الظروف السياسية وتأثيرها على وقف النشاطات الرياضية في الجامعات ومنها:

أ. بناء الجدار الفاصل بين المدن الفلسطينية وعدم توفر التصاريح الخاصة بالمرور ما يؤدي إلى صعوبة التنقل وحصر البطولات الرياضة في مكان واحد.

ب. اعتقال اللاعبين أو المدربين المشاركين في الفرق الرياضية، ما يؤثر على مستوى الفرق في مختلف الألعاب.

وهذه المعيقات قد تختلف من نشاط لآخر، لكنها تشترك في العموم في بعض الأساسيات، وكذا هو حال الرياضة النسوية التي لها معيقاتها الخاصة بها والتي لا بد لنا من أجل التغلب عليها من تحديدها، وهي:

1. عدم وجود إمكانيات خاصة برياضة المرأة.
2. العادات والتقاليد السائدة في المجتمع عن رياضة المرأة.
3. المعيقات المادية.
4. عدم الاهتمام برياضة المرأة على المستوى الوطني، ويتمثل ذلك بعدم وجود دعم من قبل المخططين والمنفذين للبرامج النسوية.
5. قلة الكفاءات النسوية الرياضية العاملة في مؤسسات القيادة الرياضية.

تشكيل فريق كرة قدم للطالبات

بدأت فكرة تشكيل فريق كرة قدم نسوي سمر الأعرج موسى مدير الدائرة الرياضية في جامعة بيت لحم، حيث قامت الدائرة الرياضية بتشكيل فريق كرة قدم للطالبات بالتعاون مع مديرية الرياضة والشباب في أيلول 2003، حيث قام الأستاذ رائد الهريمي بتدريب الفريق وذلك استعداداً للمشاركة في البطولة العربية الأولى للآنسات في كرة القدم التي أقيمت في

الأردن في شهر أيار 2004 تحت رعاية الأميرة هيا بنت الحسين.

تم نشر الفكرة في مختلف المحافظات الفلسطينية مثل رام الله وأريحا وغزة وبعدها تم تشكيل المنتخب الوطني للآنسات.

وفيما يلي المشاركات الخارجية للمنتخب:

1. المشاركة في بطولة خماسيات كرة القدم التي أقامها النادي الأرثوذكسي الأردني بتاريخ 7 – 13/8/2004 في عمان. شاركت فيها عشرة فرق عربية وكانت النتائج على النحو التالي:

فلسطين × شباب الأردن	2 : 1
فلسطين × لبنان (الجامعة الأمريكية)	1 : 1
فلسطين × نادي الاستقلال الأردني	2 : 0
فلسطين × سماد طلخا المصري	4 : 0

المركز الأول في البطولة للنادي الأرثوذكسي الأردني

المركز الثاني فريق سماد طلخا المصري

2. المشاركة في خماسيات كرة القدم في القاعات الداخلية التي أقامها نادي عمان الأردني بتاريخ 1 – 7 نيسان 2005 وكانت النتائج على النحو التالي:

فلسطين × شباب الأردن	1 : 0
فلسطين × نادي عمان	4 : 1
فلسطين × البحرين	2 : 3
فلسطين × سوريا	2 : 0

3. بطولة غرب آسيا لكرة القدم النسوية في الأردن (11 لاعبة) في الفترة الواقعة ما بين 23/9 – 1/10/2005. وكانت المباريات مع الأردن، وسوريا، وإيران والبحرين.

4. البطولة العربية الأولى لكرة القدم النسائية – أبو ظبي (سباعيات) من 21 – 27 شباط 2006.

نتائج المباريات:

فلسطين – لبنان	2 / 1
فلسطين – الجاليات السعودي	2 / 3
فلسطين – نادي عمان	2 / 1
فلسطين – البحرين	1 / 7 (سبب الخسارة الكبيرة هو إصابة اللاعبات الأساسيات حيث استمر اللعب باللاعبات الاحتياطي وعدم وجود حارسة المرمى الأساسية).

5. المشاركة في البطولة العربية لكرة القدم النسوية (11 لاعبة) في الاسكندرية – مصر في الفترة الواقعة بين 28-14 نيسان 2006 وكانت اللقاءات مع سوريا وتونس ومصر.

- رئيس قسم النشاط الرياضي في جامعة بيت لحم.
- مدرسة مساق التربية الرياضية والرياضة والصحة وكرة المضرب في جامعة بيت لحم.
- مدرسة مساق التربية الحركية وطرق تدريس التربية الرياضية في كلية التربية.
- مدربة لمدربات اللياقة البدنية في فلسطين.
- أمينة سر الاتحاد الفلسطيني للتنس الأرضي.
- مؤسسة كرة القدم النسوية في فلسطين.
- عضو في اللجنة الاولمبية الفلسطينية التحضيرية سابقا.
- عضو في اللجنة العلمية لرابطة المرأة الرياضية العربية سابقا.
- رئيس الاتحاد الرياضي في مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني سابقا.

أقلامنا

رعاية الإبداع
حق للمبدع وواجب علينا

د.ردينة يونس*

أصبح الاهتمام بالإبداع والمبدعين علميًّا في الدول المتقدمة والنامية على السواء ضرورة قصوى في العصر الحديث. وقد يرجع ذلك إلى أهمية الإبداع العلمي في تقدم الإنسان المعاصر، وفي كونه أداة مهمة في مواجهة المشكلات الحياتية وتحديات المستقبل.

كما اهتمت التربية بموضوع الإبداع على اعتبار أن التفكير الابتكاري هدف أساسيّ من الأهداف التربوية.

وقد اختلف العلماء في تحديد مفهوم الإبداع، وبالتالي لم يتفقوا على تعريف محدد له، ومن هذه التعريفات أن الإبداع (عملية ينتج عنها عمل جديد ترضى عنه الجماعة أو تتقبله على أنه مفيد).

كيف نكتشف الموهوب؟

هناك أساليب مختلفة تتبع في الكشف عن المواهب، وتتضمن هذه الأساليب ملاحظات الوالدين، وترشيح المعلمين، وترشيح الخبراء، وترشيح الأقران، والتقارير الذاتية، ومقياس الذكاء، والاختبارات التحصيلية، واختبارات التفكير الإبداعي.

كيف نرعى الموهوب؟

هناك عدة إستراتيجيات تربوية يمكن استخدامها مع الأطفال والمراهقين الموهوبين حتى يمكن من خلالها رعاية مواهبهم وتنميتها، ومن هذه الاستراتيجيات:

أولاً: الإسراع التعليمي: وهو السماح للطلبة بالتحرك بالجدول الذي يريحهم ويستطيعون أن يتفوقوا فيه، وهو تنظيم وقت التعلم ليقابل قدرات الطالب الفردية، ما يقود إلى مزيد من التفكير الإبداعي.

ويأخذ الإسراع أشكالاً عدة منها:

أ- القبول المبكر في رياض الأطفال أو الصف الأول الابتدائي.

ب- تخطي بعض الصفوف الدراسية.

د- الإسراع في تعليمه مقررات دراسية معينة.

ثانيًا: الإثراء التعليمي: ويقصد به تزويد الطفل الموهوب -أيًّا كانت المرحلة التعليمية- بنوع جديد من الخبرات التعليمية، تعمل على زيادة خبرته في البرنامج التعليمي. وينقسم الإثراء إلى نوعين، هما: الإثراء الأفقي، بحيث نزود الموهوب بخبرات غنية في عدد من الموضوعات المدرسية، والإثراء العمودي، وهو تزويد الموهوب بخبرات غنية في موضوع ما من الموضوعات الدراسية.

ويشير العلماء إلى عدد من الأساليب يمكن اتباعها لتحقيق عملية الإثراء، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

1- دراسة مقررات متقدمة،
2- توسيع المنهج وتعميق محتواه،
3- الاستفادة من الكمبيوتر والانترنت،
4- قيام الطفل بمشروعات بحثية،
5- قيام الطفل بكتابة تقارير معينة،
6- الزيارات الميدانية،
7- المجموعات.

ثالثًا: التجميع: ويتم بوضع الأطفال في مجموعات متجانسة من حيث الذكاء أو الاهتمامات أو المهارات، مثل أن تخصص لهؤلاء الأطفال أكاديميات خاصة أو أن تخصص لهم فصول معينة بالمدرسة، أو أن يتم تجميعهم في فصول معينة لبعض الوقت فقط ثم يعودوا بعد ذلك لفصولهم الأصلية.

المناهج الإضافية للمتفوقين

بما أن الدراسات دلت على أن المتفوقين تحصيليًّا يكونون على الأغلب متفوقين في الذكاء، فإن المواد الدراسية التي يدرسها المتفوقون لا بد أن تكون متطورة حتى تناسب هذا المستوى من الذكاء وتستغل طاقاتهم إلى أقصى حد ممكن، وإلا اكتسب الطلاب عادة الاستهتار بالمواد الدراسية وعدم الرغبة في بذل الجهد، خاصة أن التجربة أثبتت أن المتفوقين يمكنهم الانتهاء من المقررات الدراسية العادية قبل نهاية العام بفترة طويلة.

التعاون بين المدرس وبين أهل الموهوب:

قد يخفق أولياء الأمور في توفير ما يحتاجه أطفالهم الموهوبون من خبرات، وقد يحمل بعضهم اتجاهات خاطئة عن الموهوبين. من هنا، نجد أهميه عمل المدرسين مع الآباء لمساعدتهم على إشباع حاجات أطفالهم، وضرورة أن تكون طموحاتهم واقعية فيما يتعلق بأطفالهم الموهوبين.

العوامل المؤثرة في الإبداع

يشير الأدب التربوي إلى العوامل المؤثرة في الإبداع، ولعل أهمها: الثقافة، وطبيعة الوالدين، والنضج، والتعليم، والمثيرات، والصحة العقلية، والبيئة العامة والنظم الحياتية المتبعة للفرد، والقبول والتشجيع خاصة في فترة الطفولة المبكرة، والدافعية الداخلية للفرد وحمايتها من الدوافع الخارجية المعيقة، والمعرفة والمواهب الخاصة.

وتؤكد الدراسات أن الأم، وكونها المحور الرئيس في تجارب الطفل المتعلقة بالعالم الخارجي، فإن حالتها العاطفية تؤثر بشكل مميز في تأسيس النمو الذكائي الذي يحتاجه الإبداع، وإن الوراثة والمثابرة عوامل تؤثر في الإبداع.

وأشارت إحدى الدراسات إلى أهمية الإعداد الأكاديمي والتربوي للمدرس الذي يعمل مع المتفوقين، وأهمية الكتب التي ينبغي توفيرها للمتفوقين وثراؤها وتنوعها وعمقها، وضرورة أن تكون موضوعة على شكل قضايا ومشكلات تتحدى التفكير وتثيره، وضرورة توفر المراجع التي تساعدهم على التعمق في دراسة المنهج المقرر والقيام بالبحوث العلمية.

كما أشارت الدراسات إلى ضرورة إفساح المجال أمام المتفوقين لممارسة مختلف الأنشطة اللاصفية العلمية والفنية والأدبية والرياضية (وهذا يقتضي قاعة موسيقى وقاعة رسم وقاعة للمسرح والتمثيل، وقاعة للمطالعة وورشات الهوايات المختلفة).

كما أشارت الدراسات إلى ضرورة وجود مكتب للخدمات النفسية والاجتماعية لتوفير التوجيه والإرشاد للمتفوقين.

كما أشارت الدراسات إلى أن رعاية المتفوقين هي من اختصاص وزارة التربية، ويمكن للوزارات الأخرى أن تسهم في رعاية التفوق بمظاهره المختلفة مثل وزارة الثقافة أو الشباب أو الشؤون الاجتماعية.

ونظرًا لأن المبدعين يتميزون بخصائص عقلية وشخصية مختلفة عن الأشخاص العاديين، وهذا التميز يجعلهم يواجهون صعوبات سواء مع أسرهم أو أقرانهم أو مدرسيهم، ونتيجة لهذا، حاول العلماء إيجاد السبل والأساليب في مساعدة هذه الفئة على التكيف السليم مع الآخرين، حتى يستطيع المجتمع قطف ثمار إبداعاتهم.

مثلاً، يرى كارل روجرز أن تنمية الإبداع منوطة بتوفير شرطين أساسيين هما:

أ- السلامة النفسية: وتتحقق من خلال تقبل المبدع واحترام أدائه وشخصيته.

ب- الحرية النفسية: وتتحقق من خلال إتاحة الفرص المختلفة والغنية للفرد في الوصول للخبرات والمعرفة واكتسابها وإتاحة فرص الاستطلاع والاكتشاف.

ويرى ماسلو أن لدى كل فرد من الأفراد طاقة معينة من مستوى معين من الابتكارية، ومن هنا، فمهمة التربية تحرير هذه الطاقة الموجودة وتشجيعها. ومن هذه الأساليب:

1. تنمية حب الاستطلاع والثقة بالنفس.
2. تحرير الطفل من الخوف في الوقوع في الخطأ.
3. تشجيع الاختلاط مع الأشخاص المبدعين.
4. تشجيع الطلاب على إثارة الأسئلة المتشعبة.
5. على المعلم أن ينوع من أساليبه وأنشطته، وعليه أن يعدل الواجبات المدرسية عندما تظهر له بعض مظاهر السأم عند الطلاب.

ومما لا شك فيه أن المديح له أهميته في تدعيم سلوك الطفل، إلا أن الإفراط في ذلك المديح من جانب الوالدين يجعل الطفل يستدخله على أنه توقع، وبالتالي يمثل ضغطًا عليه، ما قد يعيق موهبته ويحول دون تنميتها. لذلك، على الوالدين والآخرين ذوي الأهمية في حياة الطفل أن يكونوا معتدلين في ثنائهم على الطفل.

* عضو هيئة تدريس في فرع جنين

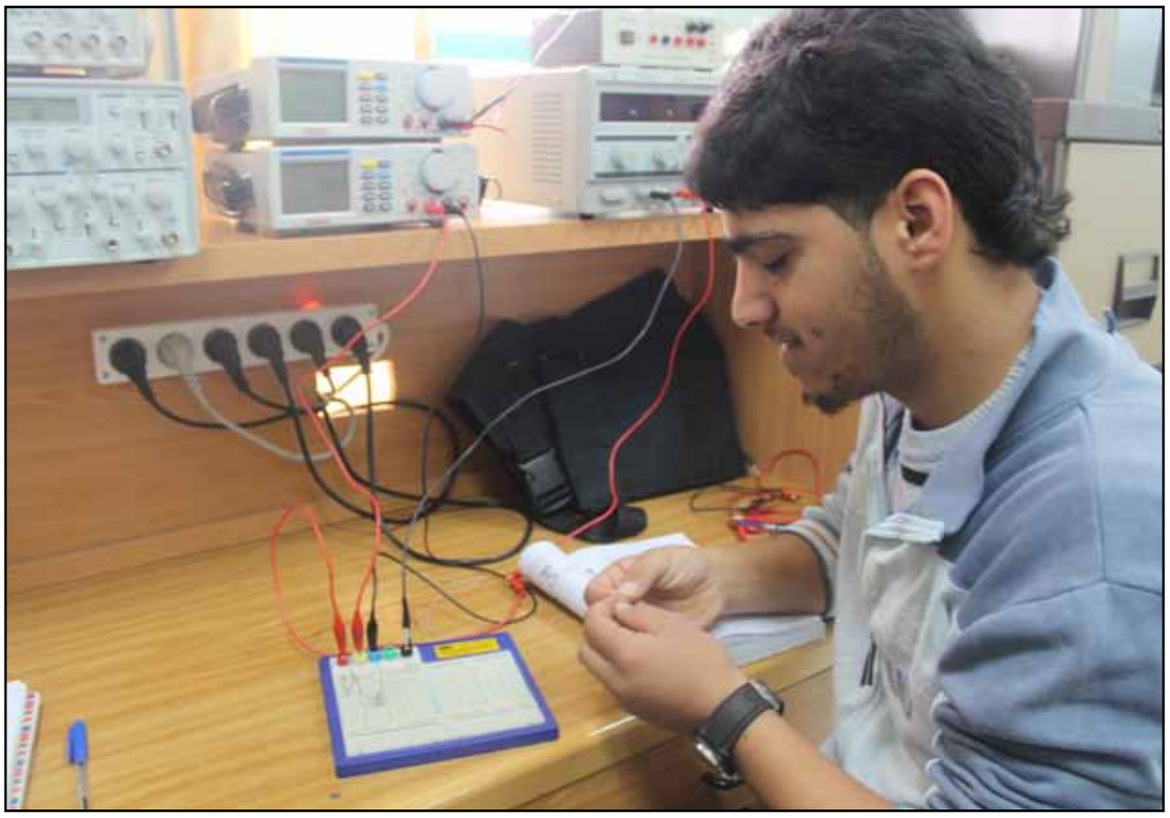

أقلامنا

الإبداع.. في البدء يولد فكرة!

د. خالد عبد الجليل دويكات*

كثيراً ما نقرأ في كتب الإدارة والتنمية البشرية وبعض المجلات والصحف العربية عن عشرات قصص النجاح والتميز التي تتحدث عن نفسها وعن أصحابها، بل وتحدث أخبارها بالحجة والبرهان الصادق بأن كل مشروع ناجح لا شك يبدأ بفكرة خلاقة مبدعة، يأتي بها عقل بشري منفتح نيّر، أوتي من الحكمة والتميز والإبداع والرغبة والإرادة القوية الصادقة، ما يميزه عن غيره من سائر المخلوقات، ويؤهله لولوج أبواب التميز والإبداع، فتفتق ذهنه عن فكرة جديدة تحمل في أحشائها التجدد والتطوير بما ينفع الناس ويسهم في تقدم البشرية جمعاء،

ولهذا، وجد المخترعون والمكتشفون الذين فكروا وتفكروا، وابتدعوا فأبدعوا وتميزوا وخلفوا من بعدهم منارات شامخة من الاختراعات والاكتشافات العلمية ما غير مجرى حياة البشر، والأمثلة على ذلك كثيرة كثيرة، لا تعد ولا تحصى بين العرب والعجم، في الشرق والغرب وفي غابر الأزمان وحاضرها بما نعلم ولا نعلم.

ولقناعتي الشخصية بأهمية الإبداع في إثراء حياة الفرد والمجتمع، وتحديد مصير الشعوب والأمم، كنت قد نشرت من خلال صحيفة القدس الغراء «مقالة بتاريخ 5/5/2004 حملت عنوان «الإبداع: ضرورة أم ترف؟» خلصت منها إلى ما مفاده أن الإبداع تجديد وتغيير وابتكار يحمل في أحشائه التجدد والتميز والرفض القاطع للتقليد الأعمى، وعدم الرضى والقبول بما هو قائم، يوازيه انطلاق لا حدود له وإطلاق حر لطاقات البشر المعطاءة. كما خلصت في مقالتي آنفة الذكر إلى نتيجة منطقية مفادها أننا بحاجة ماسة إلى تنمية السلوك الإبداعي في إنساننا الفلسطيني على وجه الخصوص، وفي مجتمعنا الفلسطيني على وجه العموم، بكل ما فيه من خصوصية سياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية. وآمنت أيضًا بما لا يدع مجالاً للشك أو الجدل أننا أحوج شعوب الأرض إلى الإبداع والتميز، وذلك بسبب ما عانيناه في الماضي من ويلات وكوارث وظلم على أيدي قتلة فجرة كفرة، احتلوا أرضنا وصادروا حرياتنا وسلبونا كل مصادرنا ومواردنا الطبيعية منذ ما يزيد على ستين سنة. كما تأتي حاجتنا للإبداع من حاجتنا الأكيدة والملحة لبناء دولتنا المستقلة فوق أرضنا الفلسطينية وفق أوضاع اقتصادية وسياسية محلية وإقليمية وعالمية يعرفها القاصي والداني، أقل ما فيها ضعف إمكانياتنا ومواردنا الطبيعية والاقتصادية، حيث لا نملك نفطًا ولا ذهبًا ولا فضة، وجل ما نملكه إنساننا الفلسطيني الذي شق الصخر وجاب الفيافي والقفار بحثًا عن موطئ قدم وفرصة عيش كريم، فتعلم واجتهد وتفنن وأفاد واستفاد رغم أنف كل الظروف. ولا أنكر هنا أننا رغم كل ما أنجزنا وما حققنا، ما زلنا نعتمد في الكثير من شؤون حياتنا ودولتنا الناشئة على ما يجود به أشقاؤنا العرب والمسلمين من منح وعطايا وهبات ودعم ومؤازرة، يضاف إلى ذلك ما تتصدق به الدول المانحة المانعة في

كثير من الأحيان –طوعًا أو كرهًا- من ملايين الدولارات الأميركية أو «اليوروهات» الأوروبية الأفضل حظًا ماليًا.

من هنا، لا نستغرب حين نسمع أو نقرأ أن جامعة فلسطينية المنشأ والهوية والتوجه والانتماء، قد ولجت غمار التميز والإبداع بفكرة جديدة وقرار جريء مسؤول غير مسبوق، جعلها تستحدث وتنشئ مسمى وظيفيًا يحمل اسم «التميز والإبداع»، إيمانًا من القائمين على هذه الجامعة الوطنية التي استحقت بجدارة لقب جامعة منظمة التحرير الفلسطينية بأهمية الإبداع والتميز، سواء من جانب الطلاب أو العاملين جميعًا، بغض النظر عن رتبهم ومراكزهم وجنسهم وعمرهم أو خلافه. والمتتبع للصفحة الإلكترونية لهذه الجامعة المبدعة المتميزة، يجد فيها عناوين مضيئة وأمثلة حية وقصص إبداع متميزة خلاّقة تحت زوايا ومسميات مختلفة مثل زاوية «الإبداعات الطلابية» وزاوية «القصص والتقارير الصحفية» وزاوية «نساء في الجامعة» و«دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات العربية» وزاوية «حصاد الجامعة» التي تمتلئ بالعشرات، بل المئات من إسهامات وأنشطة العاملين والعاملات الإبداعية في كل فروع ومراكز الجامعة في فلسطين.

وأحد الأمثلة على إبداع هذه الجامعة على المستوى العالمي ما انفرد به ابن هذه الجامعة وأحد خريجيها المبدع المتميز ابن خليل الرحمن «خليل شريتح» الذي اكتشف ثغرة في برمجية موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، وذاع صيته بين الأمصار ورفع بذلك عاليًا اسم جامعته ووطنه وشعبه وأمته، فهنيئًا لنا ولجامعتنا بك أيها الفلسطيني المبدع.

وليس هذا التميز والإبداع بالأمر الغريب على جامعة فلسطينية تميزت بأنظمتها وفلسفتها وإدارتها ومناهجها وكتبها وعطائها وحجم انتشارها، بل وتميزت بصدق انتمائها لأرضها وقدسها وفلسطينها، حين بدأت بفكرة ثاقبة متميزة، أنتجتها عقول فلسطينية خبيرة محنكة حلمت وخططت فسهرت ورسمت ونفذت وتحدت كل الظروف والمعيقات، لتحلق عاليًا في سماء المجد والعلم والعطاء، فتغدو بعد عقدين من الزمن جامعة عملاقة تنشر أجنحتها فوق الكل الفلسطيني من رفح جنوبًا إلى جنين شمالاً، فاحتضنت بين أروقتها ما يزيد على خمسة وستين ألف طالب وطالبة، فكل الاحترام والتقدير لمثل هذه الجامعة ولكل أخواتها الفلسطينيات اللواتي استحدثن مراكز للتميز والإبداع على الثرى الفلسطيني المقدس رغبة منها بنشر فلسفة ونهج التميز والإبداع في كل فلسطين.

وفي الجانب الآخر، نجد بين ظهرانينا ومن أبناء وطننا وجلدتنا من يحارب الإبداع في مؤسساتنا، إما بدافع الغيرة أو الحسد أو الخوف على جاه أو منصب أو مصلحة شخصية يخشى ضياعها، فتراه يضع العراقيل والعقبات أمام كل من تظهر لديه أمارات إبداع أو تميز -ولو كان قليلاً-، ليدفعه بهذا السلوك الشائن إلى الانطواء والانزواء بل وربما ترك مؤسسته أو هجرة وطنه بحثًا عن ملاذ آمن لإبداعاته وطاقاته، فتصيبنا حينئذٍ مصيبة ولعنة «هجرة العقول والأدمغة» ونكتوي بنارها ومخرجاتها المقيتة، ونجلس نندب حظنا وواقعنا المرير، ونبكي ونتباكى على أمجادنا وإبداعاتنا الماضية حين خرج من أصلابنا ابن سينا والرازي والبيروني والخوارزمي والكندي والحموي واليعقوبي والإدريسي، وابن ماجه وابن الهيثم وابن جبير وابن خلدون وابن حيان وابن النفيس وغيرهم الكثير الكثير ممن لا تحضرني أسماؤهم واختراعاتهم وإبداعاتهم. ولمثل هؤلاء نقول كفاكم غيًا واستهتارًا بإبداعات بني وطنكم، ولا تظلمن مبدعًا متميزًا اختار طريق الهمة والإبداع والتميز في وطن يحتاج أبناءه الصادقين المبدعين.

وأخيرًا، لا أملك إلا أن أعبر عن فخري واعتزازي بكل فلسطيني مبدع أينما كان موقعه ومسؤوليته، وأشد على كل يد عاملة وعقل مبدع نلوذ به حين تهاجمنا الخطوب، ويهددنا الانقسام والتشرذم، ولجامعاتنا الفلسطينية جمعاء، وبخاصة جامعة الأحرار والفقراء جامعة منظمة التحرير الفلسطينية «القدس المفتوحة»، عنواننا حين يهددنا الانقسام والتشرذم؛ كل التحية، وهنيئًا لفلسطين بكل مفكر مبدع.

* عضو هيئة تدريس- قسم اللغة الإنجليزية
فرع نابلس

أقلامنا

توجيه دفة المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو قطاع التعليم الجامعي

د. مجدي وائل الكبيجي*

بات من الواضح أن الشركات تواجه اليوم تحديات كبيرة وكثيرة في مسيرة عملها وتفاعلها المنشود مع المجتمع، سعيًا لتحقيق الاستجابة لتوجهات واحتياجات المجتمع، لذلك اعتبر امتلاك القوة التأثيرية للشركات مؤشرًا على مقدار انتمائها الحقيقي للمجتمع وتفاعلها معه، وتأسيسًا على ذلك أصبحت المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility جزءًا من استراتيجيات الشركات الحديثة، حيث يمكن بلورة مفهوم مساهمة المسؤولية الاجتماعية كنوع من تطوير العلاقات العامة مع أصحاب المصالح Stakeholders الذين تهمهم الشركات، ويمكن تمثيلهم (بالمجتمع المحلي، والزبائن، والعاملين، والموردين، والبيئة، والمساهمين، وغيرهم)، وهذه المسؤولية سيعود مردودها حتما بشكل مباشر أو غير مباشر على تحسين صورة الشركة وأدائها.

ويعد التزام الشركات بشكل عام والشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بشكل خاص حول الالتزام بالانفاق كمًا وكيفًا على إسهامات المسؤولية الاجتماعية التزامًا أدبيًا أو قانونيا أو دينيًا، على اعتبار أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS.IAS) وقوانين الشركات لم تنفرد بالتخصيص والاستفاضة في موضوع المسؤولية الاجتماعية، كما أنها لم تحدد أبواب ومجالات إنفاق الشركات في تلك المسؤولية، وإنما قدمت إرشادات مبعثرة ومدونات وبعض القوانين، الأمر الذي شجع بعض الشركات على التهرب من مسؤولياتها تجاه المجتمع والبيئة، كما ترك لبعض الشركات حرية الإنفاق والتظاهر بالإنفاق تجاه المجتمع والبيئة.

وبعد الاطلاع والدراسة، أظهرت التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الفلسطينية أن 19 شركة من أصل 49 شركة تخلفت عن تقديم الاسهامات للمجتمع والبيئة والتي تم قياسها وفق معايير إرشادية دولية.

إلا أنه ومع وجود 30 شركة مساهمة عامة فلسطينية تشكل 61 % من مجموع الشركات المساهمة العامة، التي قدمت وتقدم تقارير لبورصة فلسطين تضمنت معلومات تفصيلية تبين الإسهامات المتنوعة في مجال المسؤولية الاجتماعية، هذا مع التأكيد على الحاجة الحالية نحو توجيه دفة إنفاق المسؤولية الاجتماعية نحو قطاع التعليم الجامعي الذي يواجه أزمة مالية حقيقية تعصف بالمجتمع الجامعي الفلسطيني، سواء من عدم قدرة الطالب على سداد الأقساط الجامعية وتفاقم كاهل عجز موازنة الحكومة مع عدم القدرة الكاملة على سداد مخصصات دعم الجامعات، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة الجامعات على دفع المستحقات المالية المترتبة عليها، وبالتالي تفاقم الأزمة المالية في الجامعات الفلسطينية المتراكمة أصلا، الأمر الذي سيؤثر على مخرجات التعليم، وبالتالي على قطاع الأعمال الذي ينتظر الأفضل Optimization من الخريجين.

* عضو هيئة تدريس في كلية العلوم الإدارية والاقتصادية- فرع الخليل

أقلامنا

إتقان مهارة تقنية التعلّم الإلكتروني سمة إبداع تفاعليّ

أ. محمود ربايعة*

تُعدّ اللغة مرآة التّقدّم والرّقيّ لأيّ أمّة من الأمم، وهي أداة التّواصل بين أبناء الأمّة الواحدة، فلا حياة من دون لغة، وتستمدّ القوّة والأصالة والازدهار والبقاء من قوّة أبنائها وحرصهم عليها، وتقدّمهم الفكريّ العلميّ والأدبيّ، وتطورهم الحضاريّ. فاللغة ترتقي وتنمو وتتطوّر برقيّ ثقافة أبنائها، وبها يحفظ تراث الأمم، وبها نميّز هُوِيّتهم.

واللغة العربيّة أعظم اللغات حيويّة وقابليّة للنّمو والازدهار، فقد طبعها القرآن الكريم بطابع خاصٍّ، فمن دونه لا نستطيع أن نفهم جوهرها وكيانها- إن أهملنا قرآننا، فبفضله تجاوزت العربيّة حدود الإنسانيّة المحضة، وهذا دليل على سيرورتها وصلاحيّتها، كونها رمزًا للهُوِيّة العربيّة، كما تعهد الله عزّ وجل حفظها من الاندثار؛ بدليل قوله تعالى: «إنّا نحن نزّلنا الذّكر وإنّا له لحافظون».

وإذا ما انتقلنا إلى عصرنا هذا، عصر السّرعة والتّكنولوجيا والاختراعات المتجدّدة المستمرّة، وعصر الفضاء المفتوح، فسوف نلحظ تقهقر وضع اللغة العربيّة الفصيحة استعمالاً وتقديرًا عند بعضهم؛ إذ أصبح ينظر إليها لغة علم لا لغة حياة، فهي لغة جامدة صعبة؛ لأنّها، زعمًا ووهمًا، تخضع لضوابط صرفية اشتقاقيّة لازمة، وقواعد نحويّة صارمة، هذا ما زرعه أعداء العربيّة في أنفس أبنائنا.. فحلّت العاميّة مكان الفصيحة إحلالاً قصديًا، وتغلغلت الألفاظ الأجنبيّة كيان لهجاتنا العاميّة تغلغلاً واعيا؛ حتى أصبح حال لغتنا الفصيحة يرثى له، عند عامة المجتمع العربي، أينما كان ويكون؛ لهذا؛ هبَّ بعضُ الغيورين على فصيحتنا فنادوا بإحيائها، ونشرها بين العامّة والخاصّة، فعقدوا المؤتمرات، وألفوا كتبا في تيسير النّحو، وعرّبوا بعض مستجدات العصر؛ فوضعوا معاجمَ حديثة، ومنهم من أقام على بعض المواقع التقانيّة (الإلكترونيّة) منتديات لغويّة أدبية، كالتي نحن بصددها «اللغة العربية لغة التواصل المتعدد على التقانة الحديثة» التي تعمل على إحياء فصيحتنا، واستعمالها الاستعمال الفصيح على هذه الشبكة؛ بأثر وهداية من التعلم المدمج والالكتروني التي تنمو به جامعتنا الحبيبة «جامعة القدس المفتوحة»، نموا مطردا؛ فقد تبنت هذا المنهج التعلّميّ بوصفه منهجًا مساعدًا للتعليم الوجاهيّ أوالمقيم، فدربت أعضاء التدريس الذين ستناط لهم مهمة التعلّم المدمج لمقررات الجامعة الإلكترونية، تدريبًا متواصلا، فعقد مركز التعليم المفتوح الدورات العديدة، وورش العمل المتعددة، والمحاضرات العامة الوافرة؛ فبات بمقدور زملائنا، الآن، القيام بالتعامل مع هذه التقانة الإلكترونية تعاملا وظيفيا يخدم طلبة المقررات الالكترونية المدمجة في الجامعة، ويفيد منها الزميل عضو التدريس فينمي معارفه التخصصيّة العلميّة، عن طريق فتح مواقع إلكترونية علميّة متخصصة لهم، ينشر فيها نتاجه البحثيّ، وكتاباته العلمية، وآراءه التخصصية في مجمل المفاهيم المعرفية في المقررات الالكترونيّة، وبعضهم أنشأ صفحات علميّة تخصصية، تفتح المجال للتحاور العلميّ الهادف، واسعا، مع طلبتهم وأقرانهم في التخصص، وتبادل الآراء والقيم المعرفية، في أيّ وقت يراد فيه التناقش والتحاور.

كما هو الحال بنا؛ إذ أنشأنا صفحة متخصصة في نشر اللغة العربية على التقانة الحديثة google أو google+ أو face book أسميناها "اللغة العربية الفصيحة على التقانة الحديثة".

وتعدّ صفحة اللغة العربيّة الفصيحة لغة التّواصل على التّقانة الحديثة أنموذجا حديثا؛ تبرز فيها أهمية اللغة العربية الفصيحة على هذه التقانة، استعمالا وتعاملا وتحليلا لبنائها القاعدة اللغوية المتعددة «الصوتية، الصرفية، النحوية، الدلالية المعجمية»، التي توفر فرصة سريعة الانسجام والتعالق مع الآخر فائدة وعلما، وفكرا وثقافة ومعرفة، ضمن إطار تعدد

المواضيع التي تنشرها، وتنوّع الأهداف التي ترمي إليها، التي تنحصر فيما هو آتٍ:

1- تهتمّ بنشر المواضيع النّحويّة بالدّرجة الأولى، وبيان اختلاف النّحاة "البصريين والكوفيين" في بعض المسائل النّحويّة، وترجيح ما يوافق الشيوع والاستعمال اللغوي السياقيّ الطبيعيّ. وفيها أيضا: «زاوية متخصصة في النحو العربي القديم والحديث» يشرف عليها زميلان دكتوران متخصصان في النحو العربيّ من المغرب العربي والسودان، ينشران فيها كل الأدوات النحوية ودلالاتها النحوية، والأساليب النحوية المفيدة استعمالا، بمنهجية ثابتة الخطوات لا حياد عنها؛ وكما تنشر إبداعات أعضائها الشعرية والنثرية المتنوّعة؛ فثمّة: قصّة قصيرة، وقصّة قصيرة جدّا، وخاطرة، ومقالة، وشعر نّثريّ، وحكمة سائرة، وشّعر حرّ ومقفى، والاهتمام بجميع أغراضه كافّة.

5- تنشر بعض النّظريات النّقديّة الحديثة، وعلاقتها بجماليّة النّصّ، ومن ثَمَّ، فهي تلفت نظر أعضائها إلى الاهتمام بها، مع مراعاة وجودها في كتاباتهم الإبداعيّة. لديها زاوية متخصصة يشرف عليها دكتور متخصص في النقد الحديث "زاوية القصة القصيرة" في جامعة بغداد.

6- تهتمّ بأدب الطّفل في زاوية مخصصة له تنشر بشكل يوميّ مادة أدبية هادفة لهذه الفئة العمرية، وكيف لا وهو رجل المستقبل؟ واسمها «زاوية أدب الطفل والناشئة» تشرف عليها دكتورة متخصصة في أدب الأطفال في الجامعة اللبنانية، تنشر فيها القصص الهادفة لقيم الطفولة ومفاهيمها، وتحلل قصص الأعضاء التي ينشرونها على الصفحة باللغة العربية الفصيحة، وتنزل للأعضاء اصطلاحات أدب الطفولة؛ لنشر ثقافة أدب الأطفال.

7- وهناك زاوية مخصصة في العروض والإيقاع الشعريّ العربيّ يقوم عليها متخصص في علم العروض والإيقاع من الكويت، يعرض يوميا بحرًا واحدًا، مفهوماً، ومفاتحه، وأعاريضه وضروبه، والتطبيق عليه، وإجراء تدريبات على البحر المعروض في اليوم القادم. كما في هذه الزّاوية، يعرض تعريف علم العروض، وأهميّة الموسيقى الشّعريّة في الشّعر العربيّ، مع بيان أهميّتها بدلالات الألفاظ وتأثيرها في تعزيز المعنى الذي يرمي إليه الشّاعر. فهي تُسهم في شدّ انتباه المتلقّي إلى القصيدة، وتدفعه إلى الاستمتاع بها من مطلع القصيدة إلى نهايتها دون ملل، إضافة إلى أنّهم يقدّمون شرحا لبحور الشّعر العربيّ كافة، مع وضع تدريبات عليها؛ حتى تعمّ الفائدة الكاملة في مجال علم العروض وموسيقاه .

8- إضافة إلى كلّ هذا، فهي تهتمّ بدلالات الألفاظ العربيّة واختلاف معناها، وفقا للنّصّ الذي استخدمت فيه، فهي تبيّن أهميّة المعجم الدّلالي للألفاظ العربيّة.

9- وأخيرا، الصفحة تهتمّ بعلم البلاغة العربيّة، وأقسامه الثلاثة: علم البيان، وعلم البديع، وعلم المعاني؛ إذ تبيّن في منشوراتها البلاغيّة، كلّ ما تمكّن المبدع من هذا العلم في كتاباته، كلّما وصل إلى قمّة هرم النّجاح في مجال التّأليف الأدبيّ النقديّ.

يُلحظ، ممّا سبق، أنّها تهتمّ بعلوم اللغة العربيّة نحوا وصرفا ومعجما وعروضا وبلاغة؛ فهي تريد لأبنائها الارتقاء بلغتهم العربيّة الفصيحة على التقانة الحديثة.

أمّا أهداف هذه المجموعة فجاءت متّسقة على النحو الآتي:

1- تهدف إلى مخاطبة أكبر شريحة من المجتمع العربيّ الناطق بالعربية، فتحاوره وتناقشه وتنقده، وإلى تثقيف الباحث، والكاتب، والنّاقد، والمتخصّص، والدّارس- باللغة العربية الفصيحة القياسية القائمة على نمطية القاعدة النحوية؛ فهي تقوم على التّنويع في منشوراتها اليوميّة، وهمّها الأكبر نشر الثّقافة العربيّة باللغة العربيّة الفصيحة؛ حتى يتمّ التّواصل فيها بين أبناء الأمّة العربيّة على التقانات الحديثة.

2 - تثبت هذه الصفحة التقانية بالدّليل القاطع أنّ سيرورة اللغة العربيّة الفصيحة في حياتنا اليوميّة أمر ممكن، وأنّ نشر النحو العربي على هذه التقانة أمر ميسور وسهل ومرغوب فيه؛ بدلالة تعليقات أعضائها المستحسنة والمتفاعلة والمشاركة في كل ما يعرض عليه من مسائل نحوية لغوية، وعدم حصرها على أنّها لغة علم فقط لا لغة استعمال وظيفيّ كما يُراد لها أن تكون قسرا.

3- نقد الأعمال الإبداعيّة التي تنشر على صفحتها من قِبَل أهل التّخصص؛ حتى ترتقي بهؤلاء المبدعين إلى الغاية المأمولة، وتمكنهم من أساليب الكتابة الصّحيحة.

4 - تعمد هذه المجموعة إلى إنقاذ اللغة العربيّة الفصيحة من اللحن اللهجيّ المنتشر في وسائل التقانة الحديثة؛ لذا، فهي تركّز على النّحو العربيّ بشكل كبير؛ إذ تعرض كثيرا من المسائل النّحويّة ذات الوظيفة التقويمية كتابة واستعمالاً، وبهذا، فإنّها تسهم في تقويم اللسان العربيّ المتأثر سلباً باللهجات العربية، المنخرطة، بهراً، واستعمالا مع اللغات الأجنبية بأثر من ظاهرة الانبهار اللهجي الهجينيّ "اللغة الدارجة المنخرطة مع الانجليزية" والباحثة وراء عنصر السرعة في الكتابة التقانيّة الموائمة لسمة العصر، كما يقال، السرعة والاختصار لو كان ذلك على حساب اللغة العربية .

5- تسعى إلى تخليص أبنائها الذين يستعملونها كتابة على

التقانة الحديثة، من الأخطاء الإملائيّة، وذلك عن طريق تصحيحها تصحيحا غير مباشر، يتبع منهجية إعادة كتابة الخطأ صحيحا في تعليق مناسب، لا سيما في كتابة كلّ مبدع ينشر كتابته على الصفحة، بطريقة نقديّة راقية ودون تجريح.

6 - المحافظة على اللغة العربيّة من الاندثار والجمود والتّقوقع في زمن يُنادي بالتّعدّد اللغويّ للغة العربيّة، والثنائية اللغويّة، والازدواجية اللغويّة، بحجة واهية أنّ لغتنا عاجزة عن مسايرة ركب الحضارة والحياة المدنيّة التي نحياها في عصر العولمة وعصر الفضاء المفتوح.

7- تقوم الصفحة بطرح قضايا لغويّة، ذات صلة بلغتنا الفصيحة، وتفتح النّقاش لأعضائها؛ حيث تدعوهم إلى التّفاعل معها حول القضية اللغويّة التي تطرحها، وتطلب منهم المشاركة في الشّرح، أو التّعليق، أو الإعجاب، وبهذا العمل الحيويّ والفعّال تشعرنا كأنّنا في قاعة الدّرس نتحاور ونتناظر رأيا، والرأي الآخر في حوارية جماعية مبدعة معا. ولا سيما في القضايا النحوية؛ وبذلك تكون التقانة الحديث قد أعادت قولبة "زاوية المجالس النحوية على التقانة الحديثة" التي عقدها علماء النحو العربي قديما، ليس افتراضا كما نحن، بل واقعاً حقيقيا، كمجالس ثعلب النحوية؛ غاية التأسيس لبناء نظرية النحو العربيّ، وتفعيل دور هذه المجالس النحوية على التقانة الحديثة بحلّة جديدة، وهي التناقش على المفهوم النحويّ للمصطلح، والأداء الاستعماليّ الوظيفي للقاعدة النحوية، وللأدوات النحوية التي لم تأخذ حقها من التوضيح والتدريس بشكل مستقل ووظيفيّ سياقيّ طبيعيّ.

8- تهتمّ صفحة اللغة العربية الفصيحة على التقانة الحديثة بآراء أعضائها ومقترحاتهم التي يرسلونها لإدارة المجموعة، فإن وجدوا فيها ما يخدم هدفها الرّئيس" تفعيل مادة النحو وقواعده الوظيفية على التقانة الحديثة"، تأخذه بعين الأهمية، تطبيقه التطبيق الفاعل والسريع .

9- وأخيرا، تُناشد إدارة المجموعة أعضاءها الالتزام بشرطها الرئيس للانضمام إليها أو للنّشر فيها - بأن يكتب كلّ منشور أو تعليق باللغة العربيّة الفصيحة وحسب، فلا تسمح للغة الدارجة أن تدخل منشوراتها أو التعليق على منشوراتها؛ حتى تُحقّق هدفها المنشود من وراء إقامة هذا المنتدى العلميّ العربيّ الفصيح، المتكئ على اللغة العربية الفصيحة.

هذا ما تسعى له مجموعة اللغة العربيّة الفصيحة، لغة التّواصل على التّقانة الحديثة من تحقيق أهداف ومرامٍ لغوية نحوية سامية بين مستعمليها على التقانة الحديثة في هذه الأيام، ولا سيما لغايات تعليمية وازنة، ومما يخلص إليه واقع التجربة التي نحن نعيشها، أنّ اللسان العربيّ الفصيح، فطرة، بحاجة إلى من يوقظه من سبات المحليّات واللغة الدارجة، وآثار اللغات الأخرى، بدلالة المستوى اللغويّ الرفيع الذي يشاهد على الصفحة، وأن النحو العربي والصرف أيضا، يمكن عرضهما بطرقة شائقة ووظيفية على وسائل التقانة الحديثة، إذا ما أحسِنَ توظيفهما وتقديمهما التقديم المتدرّج والوظيفيّ على الوسائل التقانيّة المتعددة.

***عضو هيئة تدريس في فرع جنين، كلية التربية، اللغة العربية وأساليب تدريسها**

أقلامنا

واقع التَّعليم في فلسطين اليوم

د. أسامة عثمان*

كان ضياع فلسطين، وما ترتَّب عليه من تهجير، وفقدان للوطن والأرض دافعًا ضروريًّا للتسلّح بالعلم وسيلةً للبقاء، والصمود. فكان أن نال الشعب الفلسطيني أسبقيّة ملحوظة بين الشعوب العربية في التعلُّم، والتعليم الذي لم يقتصر على الفلسطينيين، بل أسهم المعلمون الفلسطينيون في المسيرة التعليمية في بلدان عربية مكّنتهم من ذلك، ورحَّبت بدورهم.

لكن التعلُّم والتعليم ليس أمرًا معزولاً عن السياق الاجتماعي السياسي والاقتصادي؛ وما كان له أن يقوى وحدَه على إيقاف مضاعفات الاحتلال، من استيطان وتهويد، وقضم للأرض، وتضييق على فرص العيش اليومية، وعلى آمال الفلسطينيين السياسية وتطلعاتهم الوطنية، فالصحيح أنه لا التعليم ولا غيره من أشكال التنمية، بقادر على تجاهل الاحتلال، وإجهاضاته المادية المتعمَّدة، وإحباطاته المُبيتة.

فالتعليم في فلسطين له خصوصية تنبع من التحدي الأكبر الذي يواجهه شعبُها، وهو الاحتلال الذي لا يقتصر على الماديِّ، بل يتعدى ذلك، ويتوسل إليه، بإضعاف مقومات الصمود، وعوامل الاعتزاز الفلسطيني، ومن أهمها التعليم الذي يستهدف بناءَ الإنسان، في حين يسعى الاحتلال إلى تدميره.

وتُشتق الأهدافُ التعليمية من الإستراتيجية العامة للتعليم، وهي التي تتوخى إنشاء جيل فلسطيني معتزٍّ بهُويته الفلسطينية، ومدركٍ عمقَه العربي والإسلامي والإنساني.

ومن أهم أهداف وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني، بحسب الخطة الإستراتيجية للأعوام 2010- 2013م: «الوصول إلى تعليم عالٍ متيسر (مفتوح لجميع الأفراد أكاديميًّا بغض النظر عن مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية وجنسيتهم ومكان إقامتهم وإعاقتهم) ومتعدد (برامج وتخصصات في معظم مجالات العلوم والمعرفة، ضمن مؤسسات حكومية وعامة وخاصة تمنح شهادات علمية للمستويات المختلفة كافة، ومتنوع (أنماط تعليم متعددة) ومستدام (مغطى ماليًّا من مصادر مالية متنوعة) ومرن (قادر على التكيف بسرعة مع الاحتياجات والظروف المتغيرة) وخادم ورافد (يلبي حاجات المجتمع والسوق المحلي والإقليمي) ومتميز (بيئة بحث علمي وإبداع وابتكار) وليكن قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لكن واقع التعليم لا يستجيب لهذه الطموحات النظرية، إلا استجابات يشوبها الارتباك والتعثر، وأحيانا التناقض والتضارب، ومع حفاظه على هذه السمات الأساسية، إلا أنه يتأثر بالسيرورة التاريخية للقضية الفلسطينية، وهنا شِقّان مهمان: شِقٌّ ماديٌّ يشغل مركزَه الاحتلالُ وآثارُه، وشقٌّ معنوي غير بعيد عن الاحتلال، كذلك.

وقبل أن نخوض في الحالة الفلسطينية الخاصة قد نحتاج إلى تأكيد المشتركات التي يعاني منها التعليم بصفة عامة، والتنويه إلى جودة مُخرجاته، وتمتعها بالتطور والإبداع، وَفْق احتياجات الحياة والسوق، ومدى قدرته على تحسين حياة المتعلم ماديًّا ومعنويًّا.

فالنجاحات الحقيقية في التعليم لا تكون ببناء المدارس والتوسع فيها، ولا بتزويدها بالوسائل والأساليب الحديثة، ولا بتوفير البيئة التعليمية المناسبة، ولا بتنوع التعليم، وتواصُله من مرحلة ما قبل المدرسة، إلى الجامعة والتعليم العالي، ولا بضمان التمويل الكافي والدائم والمتنوع له، فحسب، وإنما هذه الأمور وغيرها إنما هي وسائل ضرورية من أجل خلق مخرجات تعليمية ناجعة.

الحداثة والهُويَّة

عرفت فلسطين شخصيات علمية وتربوية تركت بصماتِها في التعليم والثقافة، من أبرزهم محمد إسعاف النشاشيبي (1885- 1948م) وخليل السكاكيني (1878- 1953م)، وإسحاق موسى الحسيني (1904- 1990م).

ولعل السكاكيني يكون من أبْعِد هؤلاء أثرا في التجديد التعليمي، إذ كانت له آراء تربوية ومنطلقات، في مركزها ضرورة اعتبارِ المدرسةِ التلميذَ كائنًا إنسانيًا جديرًا بالاحترام، وأن تعزِّز إحساسه بكرامته، وأن تمكِّنه من أن يكون له رأيُه الحر، فمنعت مدرسةُ السكاكيني التربوية العقابَ البدنيَّ الذي يهدر كرامة التلاميذ والطلاب، ويمتهن عقولهم، ورفضت المناهج التلقينية التي تبلِّد الذهن وترهقه، وشجعت المطالعة الحرة وقراءة الكتب والتزوُّد بشتى الأفكار، واصطفاء الأصلح منها، والأكثر قدرة على إغناء العالم الروحي للإنسان.

ومن حيث الهُوية تتحدَّد سماتُ التعليم، في المناهج والمنطلقات برؤية منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية التي ترتكز إلى «الوطنية الفلسطينية» والمحدِّدات السياسية والأطر الدولية التعليمية، ولذلك تجد بعضَ الاتجاهات في المجتمع الفلسطيني ما تعترض عليه من مضامين في المقررات الدراسية، أو في الكتب الرّديفة، أو في النشاطات اللامنهجية، ومن ذلك اعتراضات على بعض الأفكار «المدنيّة» في الكتب المدرسية من بعض التيارات الدينية الإسلامية، وكذلك خلافٌ نشب حول كتاب «قُولْ يا طِير» وهو كتاب يحوي قصصا تراثية شعبية سحبته وزارةُ التربية والتعليم في عهد حكومة الوحدة مع «حماس» من مكتبات المدارس؛ لأنها رأته مشتملا على ما لا يليق أخلاقيا.

إلا أن عامة الناس لا تجد في المضامين التعليمية وما يرافقها سببا للاحتجاج، أو الاعتراض.

معيقاتُ الاحتلال

الاحتلال بحدِّ ذاته من أكبر العوامل المعيقة للتعليم في فلسطين، حتى لو لم يتعمَّد سياساتِه المشهورةَ من إغلاق المدارس والجامعات واعتقال الطلبة والمدرسين في كليهما، وغلق الطرق، ومنع الوصول إلى المؤسسات التعليمية، وغير ذلك، ما ينعكس سلبًا وإحباطا على المعلم والمتعلم، ويعمل، لولا النضال

الفلسطيني المتعدد الأشكال، على هزّ ثقة التلاميذ والطلاب بالنماذج، وأهمُّها الوالدُ والمعلم.

ومثالا على عقبة الاحتلال العنيدة، في مقابل التصميم الفلسطيني الأكيد على استمرار العملية التعليمية وبلوغها كل الفلسطينيين، نَذْكُر دورَ جامعة القدس المفتوحة التي استوعبت الطلاب غير القادرين على الانتظام الملزم؛ فأسهمت في توسيع دائرة الخريجين في عدد من التخصصات الإنسانية والتربوية، ولكنها اصطدمت بمحددات الاحتلال حين حاولت شَمْلَ الأسرى في سجون الاحتلال، وكانت سمحت، منذ نشأتها، للأسرى بالانتساب إليها، لكن إدارة السجون منعت ذلك كليا، واكتفت الجامعة بإدخال مقرراتها للسجون من خلال الصليب الأحمر الدولي؛ لتسهم في تثقيف الأسرى.

الانفاقُ على التَّعليم

قد يكون العامل الماديُّ من أبرز تجليات الاحتلال المادية، حيث تعاني السلطة الفلسطينية والفلسطينيون أزمةً مالية بنيوية، ومع ذلك يستمر القطاع التعليمي في النهوض على قدميه، ماليا، وذلك بفضل تنوع مصادر التمويل، وتسهم وزارة التربية والتعليم العالي بقدر ملحوظ من هذا التمويل والرعاية للطلبة، ولا سيما في مرحلة التعليم الجامعي. ففي تصريحات أخيرة لوزير التربية والتعليم الدكتور علي زيدان، أكَّد حرصَ الجامعات على تقديم خدماتها التعليمية بأقلِّ كُلْفة على الطالب، حتى إن الرسوم الدراسية لا تغطي في بعض الجامعات 75 % من المصاريف التشغيلية للجامعة. ونوه بالدعم السنوي الحكومي المقدَّم للجامعات، معرِّجا على «صندوق إقراض الطلبة» الذي يستفيد منه سنويًّا 45 ألف طالب وطالبة بمبالغ تتراوح بين 10-20 مليون دولار سنويا.

لكن الإنفاق الحكومي العام على المدارس يبقى أقلَّ من اللازم، إذ يعاني المعلمون، من أزمة السلطة المالية، ويشعر المعلمون بنوع من الإجحاف؛ ما يؤثر، سلبا على مكانة المعلم ورضاه الوظيفي، وينعكس دون قصد، على فعاليته وأدائه.

وينتقد خبراء اقتصاديون الحكومة الفلسطينية؛ لأنها لا تولي قطاعَ التعليم في موازنة 2013 الأهمية الكافية، في حين تحابي قطاع الأمن على القطاعات الأخرى. فالمبالغ المالية المخصصة لوزارة التربية والتعليم تعادل (600 مليون دولار) تقريبا. علما أن ميزانية التعليم العام تمثل 18 % من إجمالي السلطة الفلسطينية، تصرف 88 % منها للرواتب والأجور. وأما الإنفاق على البحث العلمي فلا يتجاوز 2,. % من الميزانية العامة. وقُدِّر في السنوات الأخيرة بـ 80 مليون دولار، وهو مبلغ متواضع جدا. هذا الإنفاق المتواضع على التعليم في فلسطين لا يقارن، بالمرَّة، مع الموازنة التي تخصصها إسرائيل للتعليم بإنفاقها ما يصل إلى 8.3 % من الموازنة، ويصل نصيب البحث العلمي عندها في بعض الأحيان 5.3 مليار دولار سنويًا.

وفي جزئية الإنفاق ثمة مظهر لا تعوزه الخطورة، يتمثل في التناقض؛ نتيجة برامج الجهات المانحة، وذلك عندما يضع الممولون أولوياتِهم الخاصة في رأس اهتماماتهم، وهذه ليست بالضرورة من أولويات التربية والتعليم؛مما يشكّل إرباكاً في البرامج التطويرية المرتبطة بالخطة السنوية والخمسية.

المستوى التعليميُّ بالمقارنة بالدول العربيّة

تحظى فلسطين بمكانة تعليمية متقدِّمة، وتُعدُّ النسبة الوطنية الفلسطينية للتعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة عاليةً بالمقاييس العالمية والإقليمية، وتعتبر من أعلى النسب في العالم العربي (المرتبة الثانية حسب التصنيف العالمي)، حيث بلغت هذه النسبة في السنوات الأخيرة 91,2 %، في حين أن نسبة التعليم بين كلا الجنسين (ما بين عمري 24-15) قد بلغت 98,2 %. مع وجود مشاكل التسرب من المدارس وعمالة الأطفال.

ومع الانتباه إلى بعض الضعف في التحصيل العلمي في بعض المواد، إذ بينت نتائجُ اختبارات القدرة في مادتي الرياضيات واللغة العربية في المرحلة الأساسية التي شاركت فيها وزارة التربية والتعليم العالي، ضمن برنامج دولي إلى أن مستويات تحصيل طلبة فلسطين متدنية، مقارنة مع الدول الأخرى المشاركة.

ولكن في الإجمال ثمة توسُّع ملحوظ في التعليم، وزيادة في عدد المدارس، بمجيء السلطة الفلسطينية. وفي تقرير إحصائي حول أهداف الألفية الإنمائية الصادر عن مركز الإحصاء الفلسطيني عام 2009 أشار إلى إنجازات قطاع التعليم وارتفاع معدلات التعليم في المرحلة الأساسية، حيث قفز قفزة نوعية منذ عام 1994 لغاية 2005 ليصل إلى 97.7 % .

وقد أدى انتشار المدارس في مختلف المناطق إلى زيادة كبيرة في التحاق الإناث بالتعليم، وتقليل معدلات تسربهن. وشهدت أيضا مؤسسات التعليم العالي إقبالا كبيرا من قبل الإناث، حيث أصبحت أعداد الإناث تفوق أعداد الذكور فيها.

وأحيانا تلعب الظروف الصعبة دورًا إيجابيًّا، وتغدو تلك المعاناةُ سببا للتحدي والتفوق، فقد بلغت نسبة الأمية للاجئين الفلسطينيين خلال عام 2012 للأفراد 15 سنة فأكثر 3.7 % في حين بلغت لغير اللاجئين 4.3 %. كما ارتفعت نسبة اللاجئين الفلسطينيين الحاصلين على درجة البكالوريوس، إذ بلغت 12.5 % من مجمل اللاجئين، في حين بلغت لغير اللاجئين 11.3 % .

وهذا يعكس تبجيلَ الأسرةِ الفلسطينية للتعليم، حتى الأسرة الفقيرة، والشديدة الفقر؛ لقيمته المعنوية التربوية، وللتعويل عليه في استنقاذها من الفقر.

بطالةُ المتعلِّمين

ولَعل أهم الصعوبات التي تواجه الخرّيجين والمؤهلين علميا هو عثورهم على عمل يناسب تخصصاتهم العلمية؛ نظرا لانحصار السوق الفلسطينية؛ بسبب الاحتلال. ولا يقوى النظام التعليمي على مجابهة هذا التحدي العملي؛ لارتباط ذلك بالواقع السياسي لفلسطين المحتلة، ولبعض الأسباب الاقتصادية العالمية، فضلاً عن كون النظم التعليمية، بطبيعتها، تستجيب ببطء شديد لتحقيق التلاؤم بين ظروفها الداخلية وبين التغيرات والاحتياجات الجديدة خارجها في البيئة.

وهذا الواقع السلبي يتسرب، بلا شك، إلى الأجيال الصاعدة التي يضعف تعويلُها على التعليم في تحسين ظروف الحياة؛ فتنخفض الدافعيةُ للتعلُّم.

* عضو هيئة تدريس في فرع قلقيلية

أقلامنا

البساطة

أ. حسام عبد المعطي الطباخي *

البساطة في الحياة من أكبر الفنون التي يجب تعلمها، لذا نشاهد أن الرسول (عليه الصلاة والسلام) على عظمته، كان يعيش في غرفة ليس كلٌّ مِن عرضها وطولها إلاّ ذراعين أو ثلاثة، كما يشهد بذلك التاريخ، وذلك عندما أرادوا الصلاة على جسده الطاهر، لم تستوعب من أصحابه إلاّ عشْرة عشْرة واقفين.

والبساطة وسط بين التكلف واللامبالاة، فالتكلف إرهاق مادي ومعنوي، واللامبالاة سوء تصرف، وحرمان حكمة، والبساطة ببساطة، تعني الوضوح والسهولة والواقعية، وهي ضد التشبّع والتنطع والمبالغة، وأكبر وأصرح وأنبل، من التواضع الكاذب، والزهد المزيف. ونحن في زمن سيطرت فيه المظاهر، وأصبح التكلف سمة من سماته، وغدا التنافس على الظهور بأحسن المظاهر شرطاً عرفياً، ولو كلف ذلك ما كلف، فلم تقتصر ولائم الأفراح مثلاً على التكلف، حتى تعدى هذا الداء إلى ولائم الأحزان. ومن المعلوم والمقرر، أن قواعد البساطة المنافية للتكلف، والبعيدة عن اللامبالاة، سر سعادتنا، والبساطة بدقة، لا تعني أن أتنازل عن مبادئي، أو قيمي، أو أعيش دون هدف ورسالة، ولا تعني بحال، أن أدع الآخرين يتحكمون في مشاعري، أو أن أكون إمعة، أنقاد خلف الآخرين دون إدراك ووعي، ولا تعني أبداً، ألا أكون ذا شخصية متميزة، لها صفاتها الخاصة بها، ولا تعني إطلاقاً، أن أفقد شخصيتي وهويتي؛ فلا أملك رأياً أو قراراً. وليس هناك تلازم بين البساطة والسطحية، سواء في التفكير أو السلوك، فالبساطة تبتعد عن التعقيد، وتقترب من المرونة والقابلية والتأقلم والتكيف، مع الأوضاع التي تمر.

البساطة أن ترى أمامك أبواباً متعددة تستطيع أن تلج منها دون معاناة، والتعقيد أنك لا ترى إلا باباً واحداً وخياراً محدداً؛ فيعيش المرء بمرونته حياته بعيداً عن القلق والخوف والوهم، يعيشها بإدراك أنه خُلق لغاية، ويحاول أن يحقق هذه الغاية عملياً في حياته. الحياة البسيطة أن تطرد عنك الشعور بالوحدة، وأنك جزء من هذه الحياة، لك كينونتك وشخصيتك ومشاعرك وأحلامك وطموحاتك. الحياة البسيطة أن تعطي كل جزء من ذاتك حقه من الحياة، فأنت كتلة من روح وعقل وجسد، فالروح تملأها بحب الله تعالى والإيمان به، وتجعلها متعلقة بالملأ الأعلى؛ لتسمو بها عن درن التراب ومتعلقاته؛ فالروح لن تجد غذاءها وسعادتها وكمالها، إلا من الوحي المطهر، وحث العقل على التأمل والتفكر والتدبر في آيات الله ومخلوقاته، وفي إدراك المعارف والعلوم، وفي الاستنباط والاستنتاج تكون حياة العقل، وعندما يُعطى الجسد رغباته، وتحقق شهواته، دون إفراط أو خروج عن الإطار المتوسط، يعيش المرء في توازن واستقرار دون معاناة وألم؛ وبهذا العطاء والتجانس، تكون الحياة ممتعة متزنة هادئة، وهو المعنى الحقيقي للبساطة.

وفرق بين البساطة وفوضى الحياة، فيمارس البعض الإهمال، بحجة البساطة والبعد عن التكلف، وهذه بساطة مذمومة وهي إلى الضعف أقرب. ولا يغيب عنك أن تستمتع بما وهبك الله من قدرات وطاقات، فأنت لا ريب لديك أشياء كثيرة تعملها في حياتك اليومية، حاول بما تستطيع، أن تأخذ هذه الأشياء التي تمارسها بنوع من المتعة والبساطة. عش لحظاتك اليومية بقدر ما تستطيع في هناءة. قد يكون في هذا نوع من الصعوبة، ولكن بمزيد من التأمل لتبسيط الأشياء وعدم تعقيدها؛ ستصل بإذن الله -جل وعلا- إلى درجة رائعة من الاستمتاع والهناءة. استمتع في عمل الأشياء وأنت تعملها، واعملها بحب، وحاول أن تقبل إليها دون إكراه. البساطة تعني الواقعية والحقيقة، فالبيت الذي يقدم لضيفه ما عنده دون بخل أو إهمال، فقد أكرم بما يملك، وهل بعد الكرم بما يملك المرء إكرام، الإكرام الحقيقي من المعاني التي انحرف مسارها وتغيرت ملامحها وربما حقيقتها، وأصبح الكرم مقروناً بالإسراف -إلا ما رحم ربي- بسبب التكلف وغياب مفهوم البساطة الحقيقي.

نسي المجتمع أن الكرم الحقيقي هو ألا نبخل بالموجود ولا نتكلف بالمفقود، وهو كذلك، كرم النفس والمُحَيّا وحُسن الخلق وبشاشة الوجه وطلاقته، والابتسامة الصادقة وفرح

القلب، وكرم الأخلاق وصدق المشاعر، مهما كانت الماديات قلة أو كثرة، وإلا ماذا تُغني الولائم الكبيرة والمُحملة بأصناف المأكولات، والمُحاطة بأنواع المشروبات؟ بينما وجوه أهلها عابسة مهمومة، يجلس الضيف وكأنه على جمر مما يرى من ضيق الوجوه، ويخرج وهو مستثقل نفسه عازماً ألا يعود حاملا هم تسديد الدين؛ دين هذه الضيافة التي أصبح شرط حضورها مقابلتها بالمثل، إن لم يكن بما يفوقها.

فإلى المتكلفين والمتنطعين في حياتهم، لا ترهقوا أنفسكم، فمهما فعلتم فلستم بأكرم من سيد الخلق، فما عليكم إلا الكرم بما تملكون وما تستطيعون، أما أن تكلفوا أنفسكم فوق ذلك؛ فإليها تسيئون وعليها تجنون، لا تحمل نفسك ما لا طاقة لها به، ابتعد عن إرهاق نفسك أكثر من اللازم، لا تتخذ على عاتقك أعمالاً كثيرة تستغرق كل وقتك وفكرك، فأنت بذلك ستعيش حياة صعبة ومعقدة. كن رفيقاً بذاتك، لا بد أن يكون لديك متسع من الوقت لترتاح؛ فهذا يزيدك نشاطاً وقدرة على الفهم والتعامل مع الأمور ببساطة وعفوية. ومن البساطة أن يكون تعاملك مع الوقت فيه نوع من المرونة والإدراك للأولويات، تأمل كثيراً حتى تعرف حقيقة الحياة، ثم سر فيها سير الواثق بالله تعالى أنه لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا. وتبقى الحاجة إلى نشر ثقافة البساطة قائمة، وخاصة مع إصرار بعض المجتمع على نسيانها وإهمالها، فكن قوي الإرادة، كي تغير ذاتك وغيرك. وأختم بالعبارة الحكيمة "لا تكن أصعب ما في الحياة، ولا تكن أسهل ما فيها، وكن أنت الحياة بكل معانيها".

* جامعة القدس المفتوحة/ الخليل

أقلامنا

رؤية في الإستراتيجية الوطنية

لجسر الفجوة بين الواقع العلمي وسوق العمل

م. سعادة الشلبي*

البطالة وانحسار فرص العمل أمام الخريجين تعتبر من أكبر التحديات التي تواجه قطاع التعليم العالي، وتضع علامات استفهام كبيرة أمام الجهات المسؤولة وصانعة القرار نظرا لازديادها عاما بعد عام، ومن خلال حضوري للعديد من الندوات وورشات العمل والمؤتمرات محليا وإقليميا، وما أشاهده من معاناة لأبنائنا الطلبة الذين لا تكاد ترتسم البسمة على وجوههم بعد التخرج وحصولهم على الدرجة الجامعية الأولى أو الثانية (بكالوريوس أو ماجستير)، حتى تبدأ معالم البؤس والاحباط تحوم حول هاماتهم حيث تبدأ رحلتهم في مواجهة التحدي الأكبر وهو الخوض في سوق العمل وتكريس العلم الذي اجتهد بالحصول عليه خلال سنوات جامعية مضت ليؤسس لنفسه وعائلته مستوى لائقا من الحياة الكريمة، وذلك من خلال فرصة عمل طموحة.

يستطيع الكثير من الزملاء الإداريين في المؤسسات الفلسطينية التحدث وبإسهاب عن العدد الكبير من الخريجين في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي شريحة كما يعلم الجميع غالبا تمثل الصفوة والنخب من العقول التي تحصل على معدلات مرتفعة في شهادة الثانوية العامة. كما أن كلفة الساعة المعتمدة لهذه التخصصات غالبا ما تكون مرتفعة قياسا مع كلفة الساعة في تخصصات أخرى في مجال العلوم الانسانية مثلا، حيث يقوم العديد من هؤلاء الخريجين بالبدء وحال تخرجهم بتوزيع العديد من ملفات السيرة الذاتية لهم أملا في الحصول على وظيفة له تساعده على رد القليل من المدد الذي تلقاه من والديه خلال سنوات الدراسة الجامعية. هنالك نقطة مهمة تخص هذه التخصصات دون غيرها وهي ضرورة مواكبة التطور الحاصل في هذا القطاع، وهو الأمر الذي يتعذر حصوله إذا لم يحصل الخريج على موطئ قدم له وسط هذا الزحام الشديد في هذا القطاع.

بالطبع إنني أنطلق بهذه البداية وما يكتنفها من مشاعر والتي قد لا يكون الوقت ملائما لسرد العديد من النماذج المؤلمة فيها، آملا أن يكون ذلك دافعا لبعض الجهات إلى تبني مقترحين أحدهما **يختص بتنظيم المهنة محليا**، والآخر **في مجال التدريب والتأهيل**، وهو ما سأبدأ به وسآتي على ذكره ووضع الخطوط العريضة له، والذي أدعي من خلال خبرتي العملية المتواضعة واطلاعي في قطاع ICT خلال فترة طويلة أنها ستسهم بشكل فاعل في تخفيف معاناة الخريجين في هذا القطاع، وستشكل نموذجا في عالم التدريب المميز.

تشير إحصائيات وزارة التربية والتعليم الفلسطينية إلى أن أعداد الخريجين في الجامعات الفلسطينية ضمن تخصصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المختلفة بلغ في العام الدراسي 2012/2013 نحو 10873 خريجاً، الأمر الذي يتطلب إلقاء الضوء على هذا التضخم المتنامي في عدد الخريجين في هذا القطاع والذين لا تتجاوز فرصهم في الحصول على وظائف في مجال تعليمهم على أكثر من 50 % في أفضل الظروف ما يستدعي البحث عن سياسات حكيمة تساعد في تخفيف البطالة من

جهة وتنظيم مهنة أصحاب تخصصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالشكل الذي يراعي هذه الزيادة المطردة في أعداد الخريجين.

ويعلم كافة المختصين أن خريجي هذا القطاع يحصلون على علم نظري، يرفع من درجة معرفتهم ويوسع إدراكهم ويمنحهم ملكة التفكير المنطقي والعلمي في معالجتهم للأمور وتبقى هنالك فجوة كبيرة بين هذا وسوق العمل الذي تسود فيه انظمة وتكنولوجيا متباينة.

خلال سنوات مضت، تم حصر العديد من الأنظمة والتطبيقات المستخدمة في كافة أرجاء الوطن وهي ذات التطبيقات المستخدمة في كثير من دول العالم وتهيمن على التطبيقات المستخدمة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأقل في البعد التجاري، وعليه وبعد سنوات طويلة من العمل استطعنا في مركز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جامعة القدس المفتوحة أن نؤسس كادرا مختصا ومؤهلا للإلمام بهذه الأنظمة واكتساب الخبرة اللازمة ليس بهدف التدريب في حد ذاته ولكن بهدف تنفيذ أنظمة وتقديم الدعم الفني اللازم لها خدمة للقطاعات المختلفة التي تمت حوسبتها في الجامعة، لقد لاحظنا خلال هذه الفترة أن سوق العمل تفتقد إلى المختصين المهرة في هذا المجال، وأن كافة الخبرات المتوفرة تحصل على المعرفة إما من خلال مجهود شخصي او تدريب سطحي لا يخضع للأُصول ومعايير التدريب المعروفة في مراكز التدريب الدولية والمتخصصة، وعليه فقد تم اتخاذ خطوة جريئة في الجامعة بتطوير قسم تدريب مبني على معايير خاصة يستطيع تأهيل كوادر قادرة على امتلاك مهارات علمية في مجال ICT تمكنهم من اختراق سوق العمل والمنافسة على قدم المساواة مع الخريجين من أي دولة وحتى منافسة أهل الخبرة في هذا المجال.

وعملاً نحو الارتقاء بتقديم خدمات تدريبية ضمن أفضل المعايير المتبعة دولياً، قامت الجامعة بإيفاد العديد من الزملاء لكبرى الشركات العالمية العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للحصول على تدريب متقدم ومتخصص في مجالات شتى أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر Oracle DB, Red hat Linux, JAVA, Adobe, Microsoft, ... أن توفر هذه الخبرات المحلية والحاجة الملحة نحو توفير أفضل أساليب ومعايير التدريب المتبعة عالمياً، سعى مركز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال السنوات العشر

الماضية نحو الحصول على العديد من التراخيص الدولية لإنشاء مراكز تدريب وامتحانات دولية مرخصة من قبل العديد من الشركات الرائدة في مجالات التدريب والشهادات الدولية حول العالم، كشركة ريدهات، وشركة مايكروسوفت، وشركة بيرسون فيو، وبروماتريك، واشتركت الجامعة في العديد من المبادرات التكنولوجية العالمية كبرنامج مايكروسوفت أكاديمي، وأوراكل أكاديمي وحصلت على العديد من الامتيازات الخاصة بفلسطين كتأسيس شراكة مع المشغل المعتمد للشهادة الدولية لقيادة الحاسوب في الوطن العربي، وكذلك شركة سيرتيبورت العالمية.

يضاف إلى ما ذكر أعلاه من الاعتمادات، اعتماد الأصول المهنية الصحيحة في التدريب من حيث: جودة التدريب والاعتماد على مدربين مهرة وحاصلين على شهادات تدريب دولية من قبل الشركات الأم في مجال الاختصاص وذوي خبرات عملية مميزة، واستخدام المواد الأصلية لمقررات الدورات وتجهيزات حديثة ومتقدمة وفقا لاصول التدريب الصحيحة، ولا ننسى أنه قد لا تكون للتدريب قيمة إذا لم يؤهل الخريج أيضا لبناء شخصيته بما يتوافق مع سوق العمل وأن يكون قادرا على تقديم نفسه بصورة مقنعة للوظائف التي يتقدم لها، وهذا جزء أساسي من عملية التدريب.

وبالرغم من محدودية السوق الفلسطينية القادرة على استيعاب هذه الأعداد محليا، إلا أن التطور الكبير الحاصل في قطاع الاتصالات، وأخص بذلك الوفرة العالية لخدمات الانترنت في معظم أرجاء فلسطين، تزيد من من فرص هؤلاء الخريجين المدربين في الالتحاق والعمل مع شركات ومؤسسات إقليمية ودولية من خلال شبكة الإنترنت، حيث لم يعد من الضروري الوجود الفيزيائي للمختص في موقع العمل، وبإمكانه تطوير بعض الخدمات وتسليمها لمن يتعاقد معه من خلال شبكة الإنترنت بنفس المستوى الذي أصبحت فيه الإمكانية لتنفيذ لقاء تدريبي افتراضي عبر شبكة الإنترنت وخدمات الفيديوكونفرنس، الأمر الذي يخفف فيه من المصاريف المادية التي يتطلبها السفر والترحال.

طبعا لا أدعي بمقالي هذا أنني أكتشف شيئا جديدا، فهنالك

عشرات المبادرات التدريبية في هذا المجال لكني بالتأكيد اعتقد أنني أضيف شيئا جديدا عندما أدعو أيًّا من المؤسسات الرسمية للتعامل مع الخريجين من كافة التخصصات ذات العلاقة في قطاع ICT بسياسة فتح فرص التدريب المتكافئ المدعوم من قبل واضعي سياسة التكنولوجيا والمعلوماتية في الوطن، خاصةً أن الدورات المتقدمة في هذا المجال وتقديم الامتحانات الرسمية لها للحصول على الاعتمادات الدولية مكلفة جدّا وليست في متناول الجميع، وأن يتوفر في آليات التدريب المذكور شرطان أساسيان (**الاستمرارية بحيث يعقد سنويا أو فصليا، وكذلك شموليته لجميع الخريجين من الجامعات الفلسطينية كافة وعلى قدم المساواة**)، هذا إضافة إلى مجانية التدريب، وهذا يمكن أن يتم من خلال اتجاهات عدة مثل تخصيص جزء من موازنة الحكومة الفلسطينية لدعم قطاع التدريب وتتولى الاشراف عليه إحدى الوزارات المختصة، والتنسيق لذلك من خلال توفير الدعم المالي من جهات غير أو من خلال الموازنات التي تقدمها بعض الهيئات والشركات المحلية تحت باب المسؤولية المجتمعية.

قد يسأل البعض ما الذي يدفع إلى تخصيص هذه الموازنات لخدمة التدريب في قطاع ICT بصورة مميزة عن غيره؟ أعتقد أن الدافع الوحيد لذلك نابع من قناعة لدى قطاع واسع أننا نعيش في عصر ثورة المعلومات وأن أحد عناصر ومقومات هذه الثورة العقول المختصة في هذا العلم، وأن هذه الثورة لا يمكن تجاهلها لأنك إن فعلت ستكون خارج إطار الزمن الذي تعيش فيه الأمر، الذي سيلقي بظلاله عليك في كافة مناحي الحياة (اقتصاد، وسياسة، وتعليم، وصحة.. إلخ). سيكون هذا النسق من التدريب والتأهيل لسوق العمل في قطاع ICT أول تجربة تجمع خريجي الجامعات كافة في فلسطين للالتقاء وتبادل الخبرات والثقافات في بيئة محفزة وواعدة، كما أن هذا سيؤسس لرفد الاقتصاد الفلسطيني بخبرات فنية مميزة ولتقوية صناعة المعلوماتية في فلسطين لتشكل مصدرا رئيسيا للدخل في فلسطين، حيث لا تتوفر مصادر دخل تتمتع بالقوة والديمومة لتشكل إحدى ركائز الاقتصاد الفلسطيني المتعثر الذي لا يزال يعتمد وبشكل كبير على الدعم الدولي الخارجي.

أعتقد أن إحدى الدلائل على ضعف القرارات الصادرة بحق قطاع ICT محدودية وعدد الخبرات المتوفرة في الوطن الأمر الذي يدفع هذه الخبرات للبحث عن الذات غالبا، إن زيادة هذه الأعداد من الخبرات المتقدمة ستكون دافعا قويا لخلق جو تنافسي عالٍ سيحمل في ثناياه المزيد من الابداعات التي ستعود بالفائدة على الجميع على مستوى الوطن.

ونحن نتحدث عن تطوير هذه الخبرات والكفاءات في قطاع ICT، بالتأكيد لا يمكن أن نقلل أيضا من الدور الذي سيؤسس له هذا التدريب في البعد العملي من دعم ومساهمة فاعلة في دعم المستوى العلمي والإبداعي في ذات القطاع، حيث سيكون هنالك دائما حراك قوي في مجال ICT لمتابعة آخر الإنجازات في تطوير وإبداعات الأنظمة المحوسبة والتكنولوجيا، الأمر الذي سيدفع بكثير من العقول المميزة إلى البحث وإنجاز الجديد من الابداعات.

أما بخصوص المقترح الآخر الذي أشرت إليه في مقدمة مقالي بخصوص تنظيم هذه المهنة، فهو يتلخص بالدرجة الأولى بوضع قانون يفرض على المؤسسات المحلية (عامة أو خاصة) (الوزارات، والبلديات، والبنوك، وشركات التأمين، والمصانع، وشركات الاتصالات ومزودي خدمات الإنترنت، والمستشفيات والمراكز الطبية، والشركات التجارية ذات سقف رأس مالي محدد =) بتوظيف عدد من المختصين في مجال ICT وألا يخضع الموضوع لمزاجية ورؤية الإداري المسؤول أو أرباب العمل، هذا إضافة إلى زيادة الطاقة الاستيعابية لهذه الشريحة في دوائر الحاسوب في المعاهد والجامعات أيضا، الأمر الذي سيعود بالتأكيد بالإيجابية على المؤسسة وتجويد آليات العمل داخلها، ويسرع في إنجاز المهام نظرا لحوسبتها، ويسهل عملية الأرشفة والبحث داخل المؤسسات، وطبعا هذا سيساهم بالتأكيد من تخفيف نسبة البطالة لهذا القطاع. ويجب على جامعاتنا مراجعة التخصصات التي تقدمها بما يتوافق مع العرض والطلب وحاجات المجتمع الفلسطيني وألا يكون جل اهتمامها زيادة هذه التخصصات ورفع كلفة الساعة المعتمدة دون النظر إلى البعد الاستراتيجي بفرص هؤلاء الخريجين في المستقبل المنظور، كما أننا لا نلحظ تحديثاً على الخطط الدراسية في كافة كليات ICT بالسرعة اللازمة لمواكبة التطور المتسارع في هذا القطاع.

ان الشعوب تسعى للرقي العلمي لتتقدم وتتطور وترتقي بين الأمم، لذا نريد أن يكون العلم لأبنائنا نعمة وهدفا إستراتيجيا نرتقي به بين الأمم، ونأمل ألا يكون التحصيل العلمي لأبنائنا ينظر له كوسيلة تحقق رزمة من الامتيازات المتواضعة.

*** مساعد مدير مركز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - جامعة القدس المفتوحة**

مشاريع مميزة

إنجاز مشروع في القدس المفتوحة بالخليل

بعنوان "الإنذار الذكي"

الخليل - ينابيع - آية السيد أحمد - أنجز طلبة من فرع جامعة القدس المفتوحة بالخليل مشروع تخرج بعنوان «الإنذار الذكي» ضمن متطلبات درجة البكالوريوس في تخصص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كلية التكنولوجيا والعلوم التطبيقية.

فقد أنجز الطلبة أحمد عمرو ومجد إقنيبي وآلاء الطوس المشروع تحت إشراف عضو هيئة التدريس/ أ. محمد عودة.

وتتمحور فكرة المشروع حول إنشاء نظام إنذار ذكي لتوفير الحماية من السرقة والحريق واستدعاء الطوارئ بشكل آلي، إضافة للاتصال بأرقام محددة للإبلاغ عن المشكلة وقت حدوثها.

وقال الطالب أحمد عمرو: «يقوم النظام بتخزين مجموعة من أرقام الهواتف، كرقم الشرطة والإسعاف والإطفائية وغيرها، حيث يتم الاتصال بأحد هذه الأرقام بناء على ماهية المشكلة، فعندما يحدث حريق في المنزل، يتصل النظام بالإطفائية، كما يتصل بالشرطة عند حدوث عملية سرقة، وفي جميع الحالات، يقوم النظام بإخبار مستقبل المكالمة بالعنوان اللازم. ويمكن للنظام أن يميز بين كل حالة وأخرى، كما يتم إطلاق جرس إنذار عن طريق سماعة خارجية. وزيادة في الأمان، يمكن التحكم في النظام عن طريق إرسال رسالة نصية ومن أرقام محددة، فقط ليتم من خلالها تفعيل النظام أو تعطيله».

وعن تركيب الجهاز، يقول الطالب مجد اقنيبي: «إن هذا المشروع مكون من جانبين مادي وبرمجي، فالمادي عبارة عن مجموعة من الحساسات (sensors) التي خصصت لكشف حالات السرقة والحريق إضافة للحالات الطارئة. إضافة لدائرة GSM لإرسال الرسائل الصوتية للإبلاغ بحدوث المشكلة أو الرسائل النصية لتفعيل وتعطيل النظام. وكل هذه الأجزاء تتم إدارتها من خلال متحكم Arduino تمت برمجته لهذا الغرض.

وعن آلية توفير الحماية من خلال هذا النظام، تفيد الطالبة آلاء الطوس: "تتوفر الحماية عن طريق استقبال رسائل التفعيل أو التعطيل من رقم واحد هو رقم مدير النظام ولا يستجيب النظام لأي رسالة من أي رقم آخر، كما تم استخدام متحكم دقيق وبرمجته لمعالجة الأوامر والعمليات بالإضافة إلى استخدام تقنية GSM لاستقبال الرسائل وإرسال الرسالة الصوتية المسجلة".

وذكر مشرف المشروع أ. محمد عودة "أن المشروع له أهمية في توفير نظام إنذار ذكي للبيوت والمنشآت إذا ما تم تطوير الفكرة وتبنيها، حيث إن فكرة المشروع لا تقف هنا ويمكن تطويرها بإضافة كاميرات لنقل الصورة عبر الهاتف الخلوي، ويمكن أيضًا إضافة حساسات أخرى لزيادة فاعلية النظام".

وأشاد **مدير** فرع الخليل الدكتور نعمان عمرو بالمشروع، وبين أن تكنولوجيا التحكم عن بعد، وخاصة أنظمة الإنذار تحظى حاليًا باهتمام كبير في العديد من دول العالم المتقدمة، وقد حققت تقدمًا سريعًا، وبدأت تدخل تقريبًا في شتى مجالات الحياة اليومية، إلا أنه يبقى هناك ضعف في قدرة الوطن العربي على اللحاق بركب التقدم العلمي والتكنولوجي المتسارع في الدول المتقدمة، إنني أتمنى من الجهات المعنية أن تساعد الطلبة في تحقيق طموحاتهم الإبداعية من خلال تبني مشاريعهم وتسخيرها لحل الكثير من قضايا المجتمع المحلي.